جـــــامعة محمـــــد خيضـــــر بسكـــــرة
كليـــة الحقـــوق والعلـــوم السياسيـــة
قســـم العلـــوم السياســـيـــة
والعـــلاقات الـــدوليـــة

عنـــوان المـــــذكـــرة

التحولات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وإنعكاساتها على العلاقات الأمريكية السعودية 2011 - 2017

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

- تخصص علاقات دولية وإستراتيجية -

إعداد الطالب
نـــايل فـــوزي

إشراف الدكتور
مدوني علي

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
		رئيساً
علي مدوني	أستاذ محاضر أ	مشرفاً ومقرراً
		ممتحناً

الموسم الجامعي: 2017 - 2018

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني في إنجاز هذه المذكرة التي جاءت تتويجاً لمشوار دراسي طويل حافل بالإجتهادات والإنجازات كان فيه الفضل الكبير لأساتذتي الكرام الذين لم يدخروا جهداً في إثرائنا بالمادة العلمية وبالنصائح القيمة؛ وفي مقدمتهم أستاذي الفاضل الدكتور **مدوني علي** الذي أتقدم له بجزيل الشكر لقبوله الإشراف علي في إعداد هذه المذكرة، والشكر موصول أيضاً للأساتذة الأفاضل الدكتور **باري عبد اللطيف**، الدكتور **لعسل نورالدين**، الدكتور **سعيد مصطفى**، الأستاذ **سوفي كمال**، الدكتور **نورالدين فوزي** والدكتورة **حروري سهام** على كل ما قدموه لي من عون ومن نصائح قيمة في إعداد هذه المذكرة.

وإلى كل من قدم لي يد المساعدة خلال مشواري الدراسي ككُل.

فـــو زي نـــــايل

إهـــــداء

أهـــــدي ثمـــــرة نجـــاحـــي هـــــذا إلـــــى:

والديَ العـزيـزين أطال اللهُ وبارك في عُمـريهما.

إلـــى سنـدي في الحياة أخـــواتي وإخوتـي وزوجاتهـم وأبنائهم.

إلى أصدقائي الأعـزاء دون إستثناء بـولايتي بسكـرة ووهـران.

إلى صديقي الدكتور **بـــوعـزة جـــمال** وعائلته الكـريمة بوهـران.

إلـى المُفتش العميـد السيد **أزواو سميـر** علـى كُـل الدعـم الذي قدمه لي.

إلـــى أفـــراد العائـلـــة الجُمـــركية وكُـــل زُملائـــي

فـــي العمـــل.

إلى كُل زملائي ممن شاركوني مقاعد الدراسة يوماً من الأيام.

إليكـــُم جميعـــاً أُهـــدي هـــذا العمـــل.

فـــوزي نـــايل

مـــقدمـــــة

عرفت منطقة الشرق الأوسط تحولات عديدة على مُختلف الأصعدة السياسية، الإقتصادية، العسكرية، والإجتماعية، وعلى مر العقود الماضية برزت على الساحة الإقليمية عديد القضايا التي رسمت معالم علاقات جديدة بين دول الإقليم فيما بينها من جهة، وبين دول الإقليم وباقي الفواعل الدوليين من جهة أخرى، أدى ذلك إلى تحول في طبيعة العلاقات في المنطقة، خصوصاً أمام تراجع دور القوى الإقليمية التقليدية على غرار العراق، مصر وسوريا، وبروز قوى إقليمية جديدة كإيران، تركيا، والسعودية، ذات توجهات إديولوجية وإستراتيجيات متناقضة، مدعومة من قوى دولية كبرى لها مصالح إستراتيجية قوية في المنطقة، وذات تأثير كبير على واقع العلاقات الإقليمية فيها، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الإتحادية اللتان تعتبران اللاعبين الأبرز في المنطقة بالإضافة إلى فرنسا والصين والمملكة المتحدة.

ولطالما كانت العلاقات الأمريكية– السعودية الأكثر تأثيراً في المنطقة؛ إذ لعبت دوراً بارزاً في توجيه ميزان القوة في منطقة الشرق الأوسط لعدة عقود ماضية، غير أن طبيعة التحولات الجديدة في المنطقة وما صاحبها من تحول في الرؤى والإستراتيجيات الكبرى لدى صانع القرار الأمريكي أثر بدرجة متفاوتة على هذه العلاقات التي لم تعد التحالفات التقليدية (السمة الغالبة عليها سابقاً) الموجه الرئيسي لها كما كانت في السابق، فخلقت نوعاً من تباين الرؤى في عديد القضايا بالمنطقة وصلت حد التناقض في السياسات الخارجية للبلدين في بعض القضايا الإقليمية، بعدما كانت في السابق شبه متطابقة لو إستثنينا في ذلك وجهات نظر البلدين وموقفهما من القضية الفلسطينية.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

نتناول في دراستنا هذه أهم التحولات الإقليمية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى غاية سنة 2017 وإنعكاسات هذه التحولات على العلاقات الأمريكية– السعودية، وكان التركيز على هذه الفترة الزمنية لما شهدته منطقة الشرق الأوسط من أحداث سياسية جديدة أثرت على العلاقات الثنائية بين السعودية والولايات المتحدة والتي عرفت بدورها تحولات كبيرة على جميع الأصعدة في هذه الفترة.

– تبدأ دراستنا سنة 2011 أين عرفت المنطقة موجة متتالية من الحراك الشعبي ضد بعض الأنظمة التسلطية الحاكمة على غرار تونس، مصر، ليبيا، سوريا واليمن على سبيل المثال.

– ونعرج أيضاً على الحدث البارز الذي عرفته العلاقات الإيرانية– الأمريكية سنة 2015 والمتمثل في الاتفاق النووي التاريخي المبرم بين إيران والدول الكُبرى وتداعيات هذا الإتفاق على العلاقات السعودية– الأمريكية.

بالإضافة إلى أهم المحطات الزمنية من بداية العام 2016 إلى غاية عام 2017 والتي عرفت فيها العلاقات السعودية– الأمريكية أحداثاً بارزةً أثرت بشكل أو بآخر على هذه العلاقات سواءاً في فترة حكم الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما أو خلال بداية عهدة الرئيس الجديد دونالد ترامب.

أهمية الموضوع:

– **الأهمية العلمية:** تكمُنُ الأهمية العلمية لدراستنا في إسقاط الجانب النظري في موضوعنا هذا على الواقع من خلال إسقاط مختلف الإفتراضات الرئيسية للتحولات على مستوى النظم الفرعية والتي قدمتها النظريات التي تناولناها في موضوعنا هذا في دراستها للنظام الدولي والنظم الإقليمية ومحاولة تحليل هذه التحولات من وجهة نظر هذه المقاربات في دراستنا لمختلف التحولات الأخيرة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط كنظام فرعي من النظام الدولي، وإسقاط هذه التحولات على العلاقات الأمريكية– السعودية.

– **الأهمية العملية:** تتجلى الأهمية العملية لدراستنا لهذا الموضوع في فهم التحولات الجديدة التي طرأت على النظام الإقليمي الشرق أوسطي، والتحليل الجيد والدقيق لأهم هذه التحولات وآليات التحول في هذا النظام ومدى تأثيره على النظام الدولي وعلى العلاقات الدولية الفرعية والدولية، وأيضاً مدى الإرتباط بينهما، وخاصة فيما يتعلق بالأزمات الداخلية كالأزمة السورية والأزمة اليمنية وصداهُما الإقليمي والدولي، وإستقطاب هذه التحولات لمختلف التدخلات الأجنبية الكبرى، وكذلك فيما يخص تحليل العلاقات السعودية الأمريكية من زاوية مدى تأثير الإتفاق النووي بين طهران والقوى الكبرى على العلاقات السعودية–الأمريكية.

أسباب إختيار الموضوع:

تنقسم أسباب إختيار الموضوع لأسباب ذاتية وأسباب موضوعية.

الأسباب الذاتية:

تتمثل أهم الأسباب الذاتية في إختيار هذا الموضوع في رغبتي الشخصية كباحث في العلاقات الدولية مهتم بدرجة كبيرة بدراسة النظم الإقليمية وخاصةً ما يتعلق بالنظام الإقليمي الشرق أوسطي وكذلك النظام الإقليمي العربي كون هذه النظم مرتبطة بشكل أو بآخر بواقعنا، وكذلك كون هذا الموضوع جديد على الساحة الدولية لم تُعرف بعد تأثيراته على النظام الدولي تقل فيه الدراسات الأكاديمية المُعمقة والذي وجدت فيه فرصةً سانحةً للبحث فيه.

الأسباب الموضوعية:

كون أن التحولات الجديدة التي شهدها إقليم الشرق الأوسط في العقد الجاري ذات صدى وتأثير إقليمي ودولي كبير، صاحب هذه التحولات تراجع أداء بعض القوى الإقليمية التقليدية في المنطقة وبروز قوى إقليمية جديدة أثرت بشكل كبير على ميزان القوة في هذا الإقليم وأوجدت نمط جديد من التحالفات الإقليمية والدولية رسمت معالم نظام شرق أوسطي جديد مغاير تماماً للنظام السابق، كما أثرت بصورة كبرى في تماسك النظام الإقليمي العربي الذي يعتبر لبنة أساسية في النظام الإقليمي الشرق أوسطي، وبالتالي كان من المهم التطرق لتحليل مدى تأثير هذه التحولات الجديدة على المنطقة من جهة، ومن جهة أخرى مدى التغير في المدركات الإديولوجية والإستراتيجية لدى بعض الفواعل الإقليميين والدوليين، وأيضاً مدى التفاعلات الإقليمية والدولية الجديدة التي صاحبت هذه التحولات بالتركيز على العلاقات الأمريكية– السعودية ومدى تأثرها بهذه التحولات، والتي تُعتبر الحجر الأساس في دراستنا هذه.

أدبيات الدراسة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة مواضيع مشابهة لموضوعنا هذا لكن بدرجة متفاوتة الإختلاف، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1- دراسة لـ **عصام عبد الشافي** بعنوان "السياسة الأمريكية اتجاه المملكة العربية السعودية، دراسة في تأثير البعد الديني"، حيث تتناول هذه الدراسة –والتي كانت عبارة عن أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه–تطورات السياسة الأمريكية اتجاه المملكة العربية السعودية مع مراعاة أهم المحددات التي تحكم هذه العلاقة، وكيفية تأثير الفكر الديني السعودي في دوائر صنع القرار الخارجي ومدى تلاقي السياستين الأمريكية والسعودية.

2- دراسة لـ **وليد حمدي الأعظمي** بعنوان "العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج"، في هذه الدراسة ركز المؤلف على العلاقات السعودية الأمريكية من منظور التعاون الأمني بين البلدين، وفصل في فكرة الإلتزام الأمريكي بأمن منطقة الخليج، وخص في دراسته أمن المملكة العربية السعودية وأهم صفقات التسلح المبرمة بين الطرفين.

3- دراسة لـ **ريتشارد بريس وترجمة سعد هجرس**، بعنوان "أمريكا والسعودية تكامل الحاضر وتنافر المستقبل"، تتناول هذه الدراسة الأمن السعودي المشكلات والسياسة من جهة، الاستقرار الداخلي، مصالح الولايات المتحدة والسعودية، وتخلص لأهم العوائق والعقبات التي تواجه هذه العلاقات.

4- وكذلك بعض الدراسات مثل:

- دراسة لـ **منصور المرزوقي** بعنوان " العلاقات السعودية الأمريكية بين قمتي 1945-2015.
- دراسة لـ **عصام عبد الشافي** أيضاً بعنوان "السياسة السعودية والقضايا الإقليمية –العلاقات السعودية الأمريكية–.

– أما في دراستنا هذه فسنركز على التحولات الإقليمية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط من سنة 2011 إلى سنة 2017 وإنعكاساتها على العلاقات الأمريكية– السعودية.

الإشكالية:

من خلال تحليلنا لواقع العلاقات الدولية الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة وما طرأ عليها من تحولات أثرت في المعادلة الإقليمية القائمة وخلقت نوعاً جديداً من التفاعلات الدولية أثرت بشكل كبير على العلاقات الأمريكية– السعودية التي إمتازت بالتحالف لعدة عقود، حيث رسمت هذه التحولات معالم علاقات جديدة بينهما، ومما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما إنعكاسات التحولات الإقليمية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط على العلاقات الأمريكية–السعودية؟

❖ وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم النظام الإقليمي؟
- ما أهم التحولات الإقليمية الجديدة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط؟
- ما طبيعة العلاقات الأمريكية– السعودية في ظل التحولات الجديدة في منطقة الشرق الأوسط؟

فرضيات الدراسة:

➢ تتحدد العلاقات الأمريكية – السعودية بمدى توافق المصالح الثنائية بينهما في المجال الأمني والأمن الطاقوي، فكُلما زاد الإهتمام الأمريكي بالنفط السعودي كُلما عَرفت العلاقات الثنائية بينهُما تقدُماً، وكُلماَ تراجعَ الإهتمام الأمريكي بالنفط السعودي كُلما عرفت العلاقات الثنائية بينهُماَ فُتوراً وتراجُعاً هي الأُخرى.

➢ تتحدد العلاقات الأمريكية– السعودية بمدى تقبُل الأخيرة لفكرة الإلتزام الأمريكي بأمن إسرائيل في المنطقة.

المنهج المتبع:

بما أن دراستنا هاته تعتمد على وصف الأحداث والظواهر السياسية التي أفرزتها التحولات التي شهدها إقليم الشرق الأوسط، فإن دراستنا ستعتمد بشكل أساسي على المنهج الوصفي مع الإستعانة بمقترب التحليل، والذي يُعتبر المنهج الأكثر ملاءمةً ودقة في مثل هذه المواضيع، حيث سننطلق في دراستنا من وصف الأحداث والظواهر السياسية الجديدة متمثلةً في التحولات التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الماضية وتحليل إنعكاسات هذه التحولات على العلاقات الأمريكية– السعودية.

كما أننا سنستعين أيضاً ببعض التقنيات الإحصائية في تحليلنا لطبيعة العلاقات الاقتصادية، التجارية، والعسكرية من خلال دراسة حجم المُبادلات التجارية وكذا صفقات السلاح بين الدولتين، وأيضاً في دراسة وتحليل الإحصائيات التي تعكس حجم هذه المبادلَات.

تقسيم الدراسة:

قمنا في دراستنا هاته بتقسيم خطة البحث إلى ثلاث فصول، تناولنا في الفصل الأول الجانب المفاهيمي والنظري للموضوع والذي يُعتبر كمدخل أساسي لفهم النظم الإقليمية والتحولات على مستوى هذه النظم، وكذلك تطرقنا لآليات التحول على مستوى هذه النظم ومدى علاقتها بالنظام الدولي، بالإضافة إلى أهم النظريات المفسرة للتحولات على مستوى الأقاليم الفرعية، حيث عالجنا مبحثين الأول يتناول المفاهيم والأدبيات المتعلقة بالنظم الإقليمية، والثاني يُعالج أهم النظريات التي تطرقت لدراسة هذه النظم.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى طبيعة التحولات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط من 2011-2017، وعالجنا فيه مبحثين الأول يتطرق للأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، والثاني يتناول أهم التحولات في منطقة الشرق الأوسط من عام 2011 إلى عام 2017.

أما فيما يخص الفصل الثالث فقد تطرقنا فيه إلى طبيعة التغيرات في العلاقات الأمريكية-السعودية بالنظر إلى طبيعة العلاقات بينهما والتي تناولناها في المبحث الأول، وإنعكاسات التحولات في المنطقة على العلاقات الأمريكية- السعودية والتي عالجناها في المبحث الثاني.

صعوبات الدراسة:

من بين أهم الصعوبات التي واجهتني في إعداد هذه الدراسة هي قلة المراجع المتخصصة في بعض المفاهيم الأساسية في موضوعنا هذا على غرار المفاهيم المتعلقة بالنظم الإقليمية والتحولات التي تطرأ على مستوى هذه النظم وكذلك علاقتها بالنظام الدولي.

كذلك من بين أهم الصعوبات الفترة الزمنية القصيرة المخصصة لنا لإنجاز هذا العمل بحكم أن موضوعاً كهذا يتطلب تحليلاً عميقاً للظواهر السياسية الجديدة التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط والتي تتمثل في التحولات الجديدة على مستوى النظام الإقليمي الشرق أوسطي خاصة أنَ المنطقة مازالت تعرف كثيراً من التحولات التي أفرزتها مُختلف التدخلات الأجنبية بسبب تداخل وتشابك مصالح الكثير من الدول هناك، وبالتالي يحتاج هذا البحث مدة زمنية كافية لدراسته دراسة أكاديمية علمية دقيقة للإلمام بمختلف جوانبه.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظـري للدراسة

تـــقديـــم:

يندرج موضوع التحولات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ضمن الدراسات الإقليمية (Régional Studies) التي تُعد من الدراسات الحديثة في العلاقات الدولية حيث ظهرت في الستينيات وتطورت في السبعينيات، إلا أن جذورها الأولى تعود إلى الجدل الذي كان سائداً بين دُعاة الإقليمية والعالمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وإلى مختلف دراسات التكامل ولاسيما الوظيفية الجديدة التي تُركز على التكامل في المستوى الإقليمي.

لكن الدراسات وما تتضمنه من تحليل للنظم الإقليمية عرفت أوج تطورها مع ظهور الدراسة الرائدة للأُستاذين "لويس كانتوري" و "ستيفن شبيغل" المعنونة بـــ "السياسة الدولية في الأقاليم International policy in régions"، والتي أكدت على ضرورة الإهتمام أكثر بتحليل العلاقات الدولية الإقليمية لأنها من قبل كانت تُدرس كجزء من "دراسات المناطق" دون مقارنة بعضها بالبعض الآخر، أو التعمق في تحليل تلك العلاقات بإعتبارها تُشكل تفاعلات متميزة وذات خصوصيات تختلف عن تفاعلات النظام الدولي ككل.

وجاءت عدة تحولات بعد نهاية الحرب الباردة خاصةً بعد ظهور الإقليمية الجديدة لتكون سبباً في زيادة التركيز على دراسة النظم الإقليمية والتحليل على مستوى النظام الإقليمي.

وفي هذا الفصل أدرجنا مبحثين سنتطرق في المبحث الأول إلى الجانب المفاهيمي للنظام الإقليمي متناولين التعريف به وبأهميته كمستوى لتحليل العلاقات الدولية، وعلاقته بالنظام الدولي، وفي المبحث الثاني سنتطرق إلى أهم النظريات المفسرة للتحولات التي تطرأ على هذه النظم.

المبحث الأول: ماهية النظام الإقليمي.

يُعتبر مصطلح النظام الإقليمي أو كما يطلق عليه النظام الدولي الفرعي أو النظام الدولي الجزئي؛ من المصطلحات الجديدة في علم العلاقات الدولية؛ والذي ظهر في فترة خمسينيات وستينيات القرن العشرين في محاولات حثيثة لتطوير أساس علمي بين مختلف مصادر التفسير التفسير في إطار ما عُرف بالثورة العميقة التي مست مجالات الدراسة المتعلقة بتحليل العلاقات الدولية سواءاً من حيث المفاهيم أو من حيث المناهج والأطر النظرية المتداولة.

المطلب الأول: مفهوم النظام الإقليمي.

تعني كلمة "نظام **System**" مجموعة من الوحدات التي ترتبط فيما بينها بعلاقات وتعد بمثابة مرتكزات وتتميز العلاقات بين الوحدات بإمكانية الاتصال والتأثير المتبادل داخل الهيكل النظامي".

- وقد عرفه "**تشارلز ماكليلاند Charles Maclellen**" على أنّه: "بنية لها عناصر مرتبطة ومتفاعلة مع بعضها البعض ولها حدود تفصلها عن بيئتها ومحيطها".[1]

- أما "**هوفمان Hofman** " فيعرفه على أنّه " نموذج العلاقات ما بين الدول القاعدية".

- في حين عرفه "**هولستي Holsti**" على أنّه "مجموعة من الوحدات السياسية المتعلقة – سواءً كانت قبائل أو دول أو إمبراطوريات تتفاعل فيما بينها بانتظام وفقاً لمسالك مرتبة".

- أما مصطلح "**النظام الإقليمي Régional System**" فليست هناك معايير واضحة ودقيقة لتعريفه، حيث سبق "**لجوزيف ناي Joseph Ney**" أن ذكر أن ساعات كثيرة أهدرت في الأمم المتحدة بسان فرانسيسكو عام 1954 في محاولة لوضع تعريف دقيق للإقليم لكن دون جدوى، لكن هذا لا يعنى أنه لا توجد إجتهادات ومحاولات من قبل الباحثين والأكاديميين لتعريف النظام الإقليمي.[2]

---

[1] – مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**. (تر: حسن نافعة)، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986، ص 43.

[2] – مريم مخلوف، الموسوعة السياسية، متحصل عليه من: http://political-encyclopedia.org/dictionary يوم 2018/02/20

وقبل التطرق إلى مختلف هذه المحاولات لابد علينا أولاً التمييز بين منظورين للتعامل مع هذا المفهوم، أولهما يستخدم مصطلح "**النظام الفرع Sub System**" الذي يشير إلى تفكيك النظام الدولي إلى أنظمة فرعية وذلك إنطلاقاً من فرضية "**أوران يونغ Oran Yong**" على إعتبار أن بعض الأقاليم تتميز بقدر من الإنقطاع Discontinuity والخصوصية التي تميزها عن مناطق أخرى، وثانيهما، يستخدم النظام الإقليمي الذي يُعنى بتجميع دول متجاورة تنتمي لإقليم جغرافي معين وتتقاسم خصائص تفاعلية مشتركة تميزها عن باقي الأقاليم.

فمفهوم الإقليم هو مفهوم مكاني يحدد إنطلاقا من البعد الجغرافي وكثافة التبادل والمشاركة في المؤسسات والتجانس الثقافي، ويحدد الإقليم عمليا بحجم المبادلات والتدفقات التجارية وصفات مكوناته وقيمه ووخبراته المشتركة، لذلك فهو كيان ديناميكي متحرك وليس مساحة جامدة، كما يعبر الإقليم من الناحية القانونية عن ميدان عمل المنظمات الإقليمية، حيث يضم عدد محدد من الدول التي تجمع بينها روابط مشتركة أبرزها الجغرافية والإقتصادية والثقافية والتاريخية، إلى جانب إمكانية إرتباطها برؤى سياسية مشتركة فضلا عن المؤسسات الإجتماعية، وتلعب الاتصالات دوراً كبيراً في إبراز طبيعة الإقليم، فهو نظام فرعي في النظام الدولي الذي يميزه نظام تفاعل الأطراف فيه، وهذا سواء أكان التفاعل عدائيا أو تعاونيا، كما أنه لا يوجد إجماع حول رسم حدود الأقاليم أو المنظومات الفرعية وكذا عضويتها.[1]

فالنظام الإقليمي يعني مجموعة العلاقات والتفاعلات بين دول تقع في إقليم جغرافي واحد وتخضع لقواعد وقوانين منتظمة.[2] وقد عرف "لويس كانتوري" و "ستيفن سبيغل" النظام الإقليمي بأنهُ النظام الذي يضم دولة أو أكثر من الدول المتجاورة والمتفاعلة والتي تمتلك بعض العوامل الإثنية، اللغوية، الثقافية والتاريخية المشتركة.[3]

---

[1]– قويدر شاكري، التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001–2011، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2015، ص 43.

[2]– أحمد عارف الكفارنة، الأردن في النظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، الجامعة الأردنية، 1993، ص ص (4–5).

[3]- Louis Gantori and Steven Spigal, **International Politics**, New jersey, Englewood Cliffe, 2006, p p (2-4).

النظام الإقليمي مفهوم شائع في علم السياسة، يدل على شكل معين من الدراسات التي تتناول أحد النظم الفرعية في النظام الدولي، حيث برز هذا المفهوم في أدبيات العلاقات الدولية للتمييز بين الكل والجزء، فهو بذلك وحدة تحليل وسيطة بين الدولة القومية والنظام الدولي، ولقد أرجع كثير من المهتمين بالعلاقات الدولية والقانون الدولي الجذور الفكرية لهذا المفهوم إلى الإقليمية والتكامل بوصفهما ركيزتين رئيسيتين للنظام الإقليمي، بيد أنهم إختلفوا حول تحديد المعايير التي يمكن من خلالها تعريف النظم الإقليمية، ومستويات تحليلها، والعناصر المميزة لها، كما إختلفوا أيضاً في تحديد العلاقة بين النظام الدولي والنظم الإقليمية من حيث درجة التأثير والتأثر.[1]

وبمفهوم آخر فالنظام الإقليمي بمعناه العلمي و كمستوى لتحليل العلاقات الدولية هو مفهوم حديث لم تتداوله الدراسات إلا في الستينيات و السبعينيات و إن كان يمكن إرجاع جذوره في الفكر السياسي المتعلق بالشؤون الدولية إلى زمن بعيد حيث كان مفهوم الإقليمية أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي ودار جدل طويل حول ما يسمى بالعالمية في مواجهة الإقليمية وأيُ المنهاجين ينبغي إتباعه لتنظيم المجتمع الدولي و حفظ السلم بين الدول، فكان هناك من إقترح تنظيما عالميا يشمل جميع الدول و هؤلاء هم أنصار العالمية، بينما رأى آخرون أن إقامة تنظيمات إقليمية هي الطريق الأفضل لتحقيق السلام والأمن الدوليين، ذلك لأنه من الأيسر إقامة تنظيمات إقليمية، كما أن التنظيم الإقليمي قد يكون أكثر قدرة على الحركة بالمقارنة مع التنظيمات الدولية. وأضاف أصحاب هذا الرأي أنه من الخطأ النظر إلى الإقليمية كبديل للعالمية بل يمكن اعتبارها خطوة نحو تحقيقها.[2]

إن النظام الإقليمي يُعتبر أحد مكونات النظام الدولي، وهو نتاج تفاعلات مكونات ذلك النظام، سواء تفاعلاته على مستوى قوى النظام الدولي أو تفاعلاته على مستوى الدول. فقد نشأت مجموعة من النظم الإقليمية أثناء الحرب الباردة بدافع من إحدى القوى العظمى، ومن ذلك إقليم جنوب شرق آسيا، فالتنافس بين

---

[1]- Barry Buzan, Ole Weaver, **Régions and pawers the structure of international Security**. New York, Cambridge University press, 2003, p 45.

[2]– جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي – دراسة في العلاقات السياسية العربية**. ط7، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 14.

الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي إتسع ليشمل التنافس على إستقطاب حلفاء ذوي موقع إستراتيجي وإدماجهم في نظم إقليمية شكلتها بمفردها أو بالتعاون مع إحدى قوى ذلك الإقليم، وقدمت لها مساعدات مادية ومعنوية لتسهيل تشكيله. وتوافر الوقت لتلك القوى في الوقت ذاته قدر من الحرية في صوغ رؤى سياسية تتفق في جانب منها مع رؤى القوى العظمى، وتعكس في جانب آخر خصوصية الإقليم الذي تعمل فيه سواءاً خصوصيته الجغرافية أو الثقافية، فباتت تلك النظم – على خلاف أحجامها– مزيجاً ذا درجات مختلفة من الخصائص العالمية والإقليمية، ومنها ما غلب عليه طابع العالمية نتيجة تغلغل القوى العظمى فيه الأمر الذي أفقده طبيعته كنظام إقليمي يفترض فيه الإنقطاع والتمايز،[1] ومنها ما غلب عليه طابع الخصوصية دون أن ينفي ذلك إهتمامه بقضايا عالمية، وهو ما مكنه من الإحتفاظ بصفة التمايز.

ومن الأقاليم ما نشأ نتيجة إدراك مجموعة من الدول المتقاربة جغرافيا كثافة تفاعلاتها وتمايزها عن النظام الدولي، وإعتراف الآخرين بذلك، ومثل هذا الإدراك يحركه عادة هاجس الأمن، أو ما سماه بوزان تعقيدات الأمن الإقليمي التي تنصرف إلى الإرتباط الوثيق بين الإهتمامات الأمنية لتلك الدول، فالأمن الوطني لأي منها لا يمكن تصوره بعيداً عن أمن باقي الدول دون أن يعني ذلك غياب هذا الهاجس لدى قوى النظام الدولي، إلا أنهُ عادة ما يختلط بإعتبارات أخرى ذات طبيعة سياسية وإيديولوجية. [2]

وتسمح لنا هذه النظرة بتحليل العلاقات الدولية في إقليم ما من وجهة نظر التفاعلات بين دول الإقليم، كما تسمح لنا بالمقارنة بين الأقاليم بعضها البعض، المعاصرة منها والتاريخية، وتكشف عن أشكال التغلغل الذي تمارسه القوى الكبرى إزاء الأقاليم وأساليب هذا التغلغل ومداه.

وبعرض الفكر المتعلق بتعريف النظم الإقليمية يمكن التمييز بين ثلاثة إتجاهات حول معيار تعريف النظام الإقليمي:

---

[1] - Decorazia, A. and Stemenson, **T.H world politics, study in international relation**. New York: Bomer, 1996, p 338.

[2]– إيمان أحمد رجب، **النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 53.

-أول هذه الإتجاهات يركز على إعتبارات التقارب الجغرافي ويجعل من هذه الإعتبارات أساس التمييز بين النظم الإقليمية.

-الإتجاه الثاني يركز على وجود عناصر التماثل بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما من النواحي الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.

-أما الإتجاه الثالث فينتقد كلا الإتجاهين السابقين، على أساس أن الدول المتجاورة، أو المتشابهة لا يشترط بالضرورة أن تكون على علاقات وثيقة فيها بينها، أن العامل الحيوي في أي نظام إقليمي هو مدى وجود تفاعلات سياسية وإقتصادية وثقافية وإجتماعية بين الدول، وبعضها البعض ودون الدخول في التفاصيل والإختلافات الفرعية حول تعرف النظام الإقليمي ومكوناته، فإن هناك إتفاقا عاما على أن أهم عناصر النظام الإقليمي هي:

- أنه يتعلق بمنطقة جغرافية معينة، وحتى أولئك الباحثين الذين إنطلقوا من معيار التفاعل وصلوا إلى أن حجم التفاعلات بين الدول المتقاربة جغرافيا عادة ما يكون أكبر وأكثر بين تلك غير المتجاورة، وأن الدول التي تقع في قارات متباعدة عادة ما تكون التفاعلات بينها محدودة، باستثناء الدول الكبرى التي قد تتفاعل وبكثافة مع دول ومناطق بعيدة عنها لإعتبارات إستراتيجية عسكرية أو إقتصادية.[1]

- إنه يشمل ثلاث دول على الأقل.

- إنه لا وجود لأي من الدولتين العظمتين بين الوحدات المكونة له، ذلك أن وجود إحداهما يربطه بالنظام الدولي مباشرة. والمقصود هنا أن دول القمة الدولية قد تمارس ضغوطا أو نفوذا على النظام الإقليمي من خلال التفاعلات الاقتصادية أو العسكرية مع دوله ولكنها لا تصبح عضوا فيه أو أحد مكوناته.

- إن وحدات النظام الإقليمي تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والإقتصادية والإجتماعية الخاصة بالنظام والتي تملك ديناميتها الذاتية وقواعد حركتها المنبثقة من هذه التفاعلات بإستقلال عن النظام

[1]- عبد الله حجاب، "السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج (1979-2011)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2012، ص 10.

الدولي، أو نفوذ الدول الكبرى، ولا يتضمن هذا بالطبع إفتراض الإستقلال الكامل للتفاعلات التي تجري في نظام إقليمي ما، فهذا لا يمكن تصوره في ضوء ثورة الاتصالات والمواصلات المُعاصرة، وإعتبارات الإستراتيجية الدولية. ولكن النقطة التي ينبغي التأكيد عليها هي أن التفاعلات الإقليمية ليست مجرد رد فعل، أو إمتداد لسياسات الدول العظمى، صحيح أن القوى الكبرى تستطيع أن تؤثر على جانب من هذه التفاعلات، ولكنه من الصحيح أيضا أن هذه التفاعلات مصادرها وديناميكياتها الخاصة بها، في إطار النظام الإقليمي نفسه، وهي التفاعلات التي تتمتع بقدر من الذاتية والإستقلال، وفقاً لظروف الإقليم وطبيعة نظمه السياسية والإجتماعية ونوع العلاقات التي تربط بين أعضائه.[1]

المطلب الثاني: العلاقة بين النظامين الإقليمي والدولي.

يُعتبر النظام الدولي بمثابة بيئة إجتماعية وفيزيائية تضع قيوداً كما تخلق حوافز والتي تمارس تأثيراً فعالاً على سلوك الوحدات المشكلة للنظم الإقليمية الفرعية، وبالتالي التأثير على أنماط التفاعل مع حركية هذه الكيانات (النظم الإقليمية الفرعية).

من خلال نموذجه المسمى نموذج "عدم الإستمرارية" شدد "يونغ" على مجموعة من العوامل العالمية والإقليمية في تفسيرها لديناميكية العلاقة بين الدول العظمى والنظم الفرعية، هذا النموذج يؤكد على تزايد التداخل بين نظام المحاور الواسعة في السياسة الدولية من جهة؛ وبين النظم الفرعية الحديثة من جهة ثانية، فنموذجه يشمل التأثير المشترك للقوى الإقليمية والعالمية التي تعمل في نماذج تتسم بالإنسجام من جهة وعدم التواصل من جهة ثانية، ويشير الإنسجام وعدم التواصل إلى درجة التشابه أو عدم تشابه المصالح السياسية ودرجة العلاقات بين القوى كالعلاقة بين النظام العالمي ومناطق إقليمية مختلفة، والعلاقة بين هذه المناطق الإقليمية نفسها. فلقد أوضح "يونغ" أن النظم الإقليمية الفرعية في

[1]– جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي – دراسة في العلاقات السياسية العربية**، مرجع سابق، ص ص (15-17).

النظام الدولي لها سمات ونماذج تفاعلات خاصة بها، إلا أنهُ يؤكد على عدم التواصل الذي يعني أن العلاقة بين النظم الفرعية فيما بينها، والعلاقة بينها وبين النظام الدولي ليست متواصلة أو مستمرة، بل إنها تتوقف عند بعض الحدود في بعض الأحيان.[1] فالفاعل إذا ما وجد بيئته ملائمة أدى ذلك إلى تفاعل إيجابي (علاقة تعاونية)، أما إذا أُعتبرت هذه البيئة كعائق في وجه الفاعل (عدم التواصل أو اللاإستمرارية) فيؤدي ذلك إلى تفاعل سلبي (علاقة تنافسية أو تصارعية)، لذا يمكن وصف طبيعة العلاقة بين النظام الدولي ونظمه الفرعية بأنها إما أن تكون علاقة إعتماد متبادل (تعاونية أو تنافسية) أو علاقة هرمية (تبعية الفرع للكل).

فمن خلال الخصائص البنيوية المشتركة بين النظام الدولي وأنظمته الفرعية خاصةً من حيث تشابه الوحدات وبالتالي تشابه الوظائف التي تؤديها (حفظ أمنها بالدرجة الأولى بالمفهوم الواسع للأمن: عسكري، إقتصادي، القومي، ...إلخ)، برزت تلك العلاقة التعاونية وبشكل أوضح على المستوى التنظيمي، فمن أجل تدعيم بنيتها وثقافتها تسعى النظم الإقليمية الفرعية إلى التكيف مع النظام الدولي وبالتالي تساعد على تدعيم بنيته وثقافته. ولقد أُعتبرت المنظمات الدولية عند البعض تطبيقاً للعالمية المقيدة على أساس أن التدرج لبلوغ الحكومة العالمية أفضل من القيام بنظام عالمي شامل دفعةً واحدة، وأن نظاماً إقليمياً محدوداً يجمع بين دول متجانسة تربطها المصالح المشتركة قد يلقى توفيقاً ونجاحاً أكثر مما يلقاه نظام عالمي.[2] ذلك أنَ إيجاد حلول فاعلة للقضايا الإقليمية لا يوفر سوى دخول دول الإقليم في تراتيب إقليمية بالإستناد إلى الفكرة التي تقول إنَ الأفراد يكونون أكثر تقبلاً لروابط التجمع الإقليمي بإعتباره حقيقة نفسية أساسية لتأثير الواقع الجغرافي والسياسي أكثر مما هو للتنظيمات الدولية العالمية التي لا يشده إليها إحساس مماثل بالإنتماء، فالمادة 52 من ميثاق الأمم المتحدة طالبت المنظمات الإقليمية ببذل كافة الجهود الممكنة عن طريق التسوية السياسية للمنازعات التي تقع بين الدول الأعضاء

---

[1]– جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. (تر: وليد عبد الحي)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985، ص 136.

[2]– هاني إلياس الحديثي، **سياسة باكستان الإقليمية 1971–1994**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 27.

قبل أن تقوم بإحالتها إلى مجلس الأمن لبحثها والتصرف فيها، وهذا إعتراف بارز بأدوار المنظمات الإقليمية.[1]

وبطريقة مماثلة يرى الأكاديميون وممارسوا السياسة أن التباعد الحاد في الخصائص والميزات سيؤدي إلى عزلة وعدم توافق وتنافر بين الكيانات، فعندما يجد الفاعلون أن بيئتهم غير ملائمة فإنهم يحاولون أحياناً تعديلها، ومثل هذه التعديلات تكون عادةً موجهةً لتغيير السلوك السائد وذلك بإبتكار سلوك جديد. وإنَ هذا السلوك المبتكر من طرف فاعل واحد يمكن أن يولد تغيرات في سلوكيات الآخرين وينتج سلاسل تفاعل معدلة في الوقت المناسب، والتعديلات في التفاعلات إذا ما تجاوب معها فاعلون آخرون فإنَ تغيراً ثقافياً يبدأ في الحدوث (تغير المعايير، الأساليب، التنبؤات)، وبمجرد أن تبدأ الأساليب في التغير سواءاً بإتجاه المعايير أو بعيداً عنها (هذه المعايير قد تكون أيضاً في حالة إضطراب) فإن التنبؤات حول السلوك المستقبلي من المتوقع أن تتحول هي الأخرى، وبما أن التنبؤات والتوقعات هي محددات هامة للسلوك، فهناك إحتمال كبير لتدعيم السلوك الجديد ونماذج التفاعل الجديدة. ضمن هذا الإطار الفكري يعمل مناصروا أطروحة الإقليمية كبديل عن العالمية بإعتبارها أحسن إستراتيجية تنظيمية على المستوى الأمني أو الاقتصادي، فلقد دار جدل طويل حول ما سُمي بالعالمية في مواجهة الإقليمية وأي الطريقتين يجب إتباعها لتنظيم المجتمع الدولي وحفظ السلم بين الدول، فالتنافس بين المقاربتين العالمية والإقليمية فيما يخص بناء السلم الدولي ساد خلال القرن العشرين –ولا يزال– النقاش حول أي المقاربتين أفضل.[2]

وتقوم المناظرات السائدة في دراسة النظم الدولية على فرضيتين أساسيتين؛ الفرضية الأولى تُعنى بتفكيك النظام العالمي إلى نظم فرعية متميزة، والفرضية الثانية على تجميع الدول في نظم إقليمية

---

[1]– هاني إلياس الحديثي، المرجع السابق، ص 28.

[2]– جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي – دراسة في العلاقات السياسية العربية**، مرجع سابق، ص 14.

توجهها دولة قائدة، وقد أكدت مدرسة النظم الإقليمية إلى أن العلاقة ما بين النظامين الإقليمي والدولي هي أكثر من علاقة ذات إتجاه واحد وتأثير نظام على الآخر دون حدوث العكس.[1]

وفي إطار المراهنة على النظم الإقليمية ومؤسساتها لتحقيق السلام العالمي؛ فقد تحدث "بروس ريست" عن فكرة "السلام على أجزاء" للدلالة على ما يمكن أن تحققه الإقليمية من دعم للسلام العالمي، ومن خلال تحقيق "السلام الإقليمي". وهي الفكرة التي أيدها "جوزيف ناي" في كتابه (Peace in parts) سنة 1971، لكن "ناي" توسع في إظهار أهمية الإقليمية والمنظمات الإقليمية، فقد أيد وجهة نظر دعاة الإقليمية التي تربط بين المنظمات الإقليمية والسلام العالمي، وذلك لقدرتها على خلق جزر سلام في النظام الدولي، وخلق مستوى ثالث متوسط بين الدول وقيادة النظام العالمي لإيجاد منظومة علاقات جديدة يكون لها الفضل في تمكين هذا المستوى الجديد (النظام الإقليمي) من تغيير منظومة العلاقات التقليدية في السياسة الدولية، ويضيف أنهُ بفضل التكامل الإقليمي خاصةً الاقتصادي والفني تكون الدول أقل ميلاً لإستخدام قوتها السيادية في صراعات عنيفة. كما يساعد هذا المستوى حسب "ناي" أيضاً في ضبط الصراعات وعزلها خاصةً الإقليمية منها لقدرته على فهم وتحليل التفاعلات على المستوى الإقليمي وإسهامه في إحياء "التعددية القطبية" مما يساعد في تحقيق السلام والإستقرار في النظام الدولي.[2] غير أن دراسة السياسة العالمية ساد فيها تقليد يقوم على إعتبار العلاقة ما بين النظم الإقليمية والدولية في الفترات السابقة على أنها تبعية، وتُعد دراسة "أوران يونغ" حول نموذجي التواصل والإنقطاع بين النظم الدولية والإقليمية رائدة في تحليل العلاقة ما بين النظامين، بحيث يُشير التواصل إلى إنسجام ما بين مصالح القوى الإقليمية والعالمية، والإنقطاع إلى إختلاف في تلك المصالح وحتى في النظرة لطبيعة النظام العالمي، فقد تكون نظرة القوة العالمية قائمة على الحفاظ على الأحادية، في حين تطمح النظم الإقليمية إلى نظام متعدد الأقطاب.

---

[1]– محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2001، ص 15.

[2]– المرجع نفسه، ص ص (33–34).

وأما "هانس مورغانتو" فقد بحث في علاقة الإنقطاع بين القوى الإقليمية والعالمية وفي إشارة له في كتابه الشهير "السياسة بين الأمم" إعتبر أن النظام ثنائي القطبية سيُفرز يوماً ما نظاماً متعدد الأقطاب وذلك عند إنخفاض درجة إستقطاب القوى العالمية للقوى الإقليمية الداخلة في التكتلات التابعة لها، وقد ظهر ذلك جلياً مع بروز قوى إقليمية في أهم النظم الإقليمية التي كانت تتميز بالتواصل مع القوة العالمية في فترة الثنائية القطبية، وهو النظام الأوروبي ببروز ألمانيا وفرنسا ومناداتهما بنظام متعدد الأقطاب.[1]

كما أكد "جوزيف ناي" على النقطة نفسها لكن بنظرة تحليلية معاصرة تقوم على إعطاء إفرازات العولمة أهمية كبيرة في التحليل، بحيث إعتبر العولمة شبكة معقدة من الخيوط تتركز الولايات المتحدة في قلبها، في حين تتواجد باقي الدول الإقليمية القائدة في مراكز متفرعة عن الكل، وأي ضعف في المركز يؤدي إلى تقوية المراكز المتفرعة والعكس صحيح.[2]

وأسهم "أندرو سكوت" في هذا المجال حيث لاحظ أن التطورات التي تطرأ على واقع النظم الإقليمية يكون لها تأثيراتها على ما يجري في النظام الدولي، وقدم ثلاث ملاحظات بهذا الشأن:

1- الملاحظة الأولى: أنَ النظم الدولية تختلف من حيث مركزية إتخاذ القرارات فيها.

2- الملاحظة الثانية: أنَ درجة الإعتماد المتبادل ما بين نظام فرعي والنظام العالمي قد تكون لها نتائج مؤثرة تصل إلى إنهيار النظام العالمي إذا كان النظام الفرعي مسيطراً.

3- الملاحظة الثالثة: قد تكون للنظم الإقليمية القدرة على التأثير في النظام العالمي في فترات زمنية معينة.[3]

---

[1]- هانس مورغانتو، **السياسة بين الأمم**. (تر: خيري حماد)، القاهرة: دار القومية للنشر والطباعة، 1969، ص 189.

[2]- جوزيف ناي، **مفارقة القوة الأمريكية**. (تر: محمد توفيق البجيرمي)، الرياض: مكتبة العبيكان، 2003، ص 173.

[3]- محمد السعيد **إدريس،تحليل النظم الإقليمية**، مرجع سابق، ص 117.

المطلب الثالث: النظام الإقليمي كمستوى تحليل في العلاقات الدولية.

تطرح إشكالية مستويات التحليل بحدة في العلاقات الدولية نظراً لخاصية التعقد والديناميكية التي تميز التفاعلات الدولية، مما يؤدي إلى تعدد العوامل والأسباب التي تقف وراء حدوث الظواهر الملاحظة على المستوى الدولي، وهو الأمر الذي يفرض تطوير منهجية تحليلية تحيط بمختلف متغيرات التفسير المؤثرة في حدث معين.

وفي محاولة لتطوير أساس علمي يبين مختلف مصادر التفسير في العلاقات الدولية، شهدت فترة الخمسينيات والستينات ثورة عميقة مست مجالات الدراسات المتعلقة بتحليل العلاقات الدولية من حيث مناهج البحث، ومن حيث الموضوعات التي تتناولها، ومن حيث الأطر النظرية المتداولة بظهور ما يعرف بالمدرسة السلوكية.[1] فلقد أدخلت السلوكية مستويات التحليل إلى حقل العلاقات الدولية، إذ يُعد ثلاثة من الكُتاب الأمريكيين مسؤولين عن إدخال مستويات التحليل كموضوع للتفكير في هذا الفرع الدراسي وهم "كنيث والتز"، "مورتون كابلان" و "ديفيد سينغر".

فكنيث والتز صاحب أكبر تأثير في تطوير عملية توظيف مستويات التحليل من خلال كتابه "الرجل، الدولة والحرب"، ففيه بين "والتز" أن الأدبيات الكلاسيكية حول الحرب يمكن تنظيمها في ثلاثة صور مميزة كل منها تُعد إنعكاساً لوضع ونوع مختلف من التفسير، فبعض الكُتاب فسروا الحرب بإعادتها للطبيعة الإنسانية، وآخرون من خلال طبيعة الدول، بينما أعادها البعض الآخر إلى طبيعة النظام الدولي.[2]

تصور "والتز" إعتمد على النظام الدولي وخصوصاً على طبيعته الفوضوية كوضع للتفسير له ميزته الخاصة، وقد كان ذلك من أكثر الأعمال إسهاماً في تطور التفكير حول مستويات التحليل. أما

---

[1]– جميل مطر وعلاء الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980، ص13.

[2]– عبد القادر دندان، "الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الإستمرار والتغير 1991–2006"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008، ص 17.

"مورتون كابلان" من خلال كتابه "النظام والعملية في السياسة الدولية" الذي يُعد فتحاً في "نظرية النظم"، فقد أخذ شكل محاولات لبناء أنواع النظم الدولية على أساس نماذج لتوزيع القوة أو تشكيل الأحلاف، ثم وضع فرضيات حول السلوك من خلال تلك النماذج. وبينما إعتبر "والتز" مستوى النظام كمصدر التفسير المسيطر، يميل "كابلان" أكثر نحو تفضيل سيطرة مستوى الدولة، وهذا ما مهد لحوار مازال مستمراً ليومنا هذا. في حين أن "سينغر" من خلال مراجعته لكتاب "والتز" عام 1960، ومقاله الذي صدر عام 1961 المعنون بـــ "مشكل مستويات التحليل في العلاقات الدولية"، كان مؤثراً في تحريك الإدراك بالمشكل وإستعمال مصطلح مستويات التحليل في صلب الحوار النظري في حقل العلاقات الدولية.[1]

وإذا كان التفكير في مستويات التحليل قد بدأ مع هؤلاء الكتاب؛ إلا أنه لا يزال هناك إختلاف حول مسائل هامة تتركز حول طبيعة وعدد مستويات التحليل التي ينبغي أن تكون، وحول المعايير التي تعرف على أساسها المستويات في العلاقات الدولية وتفرق إحداها عن الأخرى. وعموماً فإن هناك منظوران لتحديد ما يفترض أن تمثله مستويات التحليل:

- الأول: أنطولوجي ينظر للمستويات بإعتبارها تتعلق بوحدات مختلفة للتحليل.

- الثاني: إبستمولوجي ينظر لمستويات التحليل كأنواع من المتغيرات التي تفسر سلوك وحدات معينة.[2]

كان من بين ثمار التطور الذي أتت به المدرسة السلوكية التمييز بين ثلاثة مستويات تحليلية:

1- مستوى النظام الدولي: أي أنماط التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول الكبرى والتي يترتب على نوعية العلاقات بينها تحديد مناخ العلاقات الدولية في العالم ككل.

[1]- Barry Buzan, **The level of analysis problem in international relations**. In : Ken Booth and Steve Smith (eds) International relations theory today. Second edition, Pennsylvania: The Pennsylvania state university press, 1997, p 201.
[2]- Barry Buzan, Op. Cit p 203.

2- مستوى النظام الإقليمي: ويقصد بذلك نظام التفاعلات في منطقة أو إقليم محدد يضم مجموعة من الدول والتي تحدد على أسس جغرافية أو تفاعلية على الأصعدة الثقافية، الاجتماعية والسياسية.

3- مستوى الوحدات الوطنية: ويركز على السلوك الخارجي للدول، أي على سياساتها الخارجية.[1]

كما ظهرت مدارس فكرية أخرى ساهمت في التأكيد على النظام الإقليمي كمستوى للتحليل ينبغي إعتماده في العلاقات الدولية وهي الإقليمية والتكامل:

1- الإقليمية Regionalism: برزت في إطار الجدل الذي دار بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بين دعاة الإقليمية والعالمية حول أفضل السُبل لحفظ السلام العالمي، وما إذا كان من الممكن تحقيق ذلك عبر التجمعات الإقليمية أو عبر إقامة حكومة عالمية. وتركز الإقليمية على محورية التجاور الجغرافي والتشابه الثقافي والإيديولوجي كأساس لبناء التنظيم الإقليمي، كما تركز على إنشاء المؤسسات وعلى الطابع الحكومي المسيطر على تلك المؤسسات، وتركز على التكامل الاقتصادي وفق مراحل تبدأ بخفض التعريفات الجمركية وصولاً لوحدة إقتصادية.

إنَ الطابع التنظيمي للعلاقات بين الدول يعتبر من بين أهم الملامح الأساسية التي تميز بها القرن العشرين الذي وُصف بأنهُ عصر التنظيم الدولي، فمع زيادة عدد الوحدات السياسية خاصةً بعد الحرب العالمية الثانية تبلورت العديد من التنظيمات صنفت من حيث أعضائها إلى دولية وإقليمية ومن حيث الوظائف المنوطة بها إلى تنظيمات إقتصادية كالإتحادات الجمركية، الأسواق المشتركة سياسية كجامعة الدول العربية والإتحاد الإفريقي، عسكرية كالأحلاف العسكرية، ولهذا نجد أن ميثاق الأمم المتحدة نص صراحةً على مبدأ اللامركزية في نطاق التنظيم الدولي المعاصر ليكون أحد المبادئ الحاكمة لهذا التنظيم. واللامركزية هنا تأخذ بعدين:

- اللامركزية الإقليمية أو الجغرافية: بمعنى الإعتراف بوجود منظمات دولية إقليمية.

[1]- جميل مطر وعلاء الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي**، مرجع سابق، ص 14.

– اللامركزية الفنية أو الوظيفية: ممثلةً في إنشاء منظمات دولية متخصصة على المستويين العالمي والإقليمي.[1]

2– التكامل Intégration: يدين التنظير للتكامل الدولي بشقيه الوظيفية التقليدية والجديدة بقسط كبير إلى المُنظر البريطاني "دافيد ميتراني" الذي إعتبر أن تزايد التعقيد في النظم الحكومية أدى إلى تزايد كبير في الوظائف الفنية وغير السياسية التي تواجه الحكومات، ومثل هذه الوظائف لم تؤدي فقط إلى زيادة الطلب على الإختصاصيين المدربين (الخُبراء) على المستوى الوطني، لكنها لعبت دوراً في المشكلات الفنية على المستوى الدولي، وإذا أصبح من الممكن إرجاع مثل هذه المشكلات للمتخصصين وفصل نشاطهم إلى حد ما عن القطاع السياسي، فإنهُ من الممكن إنجاز التكامل الدولي.[2]

يُعرف "أرنست هانس" التكامل بأنهُ العملية التي تحاول من خلالها مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية تحويل ولائها وأهدافها ونشاطاتها السياسية والإجتماعية والإقتصادية نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدولة القومية القائمة.[3]

أما "كارل دويتش" فيُعرف التكامل على أنهُ "الواقع أو الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعوراً كافياً بالجماعية وتماثلاً في مؤسساتها الاجتماعية إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي".

من خلال مقارنة تعريفي "هاس" و"دويتش" نلاحظ بأن "هاس" يعتبر التكامل عبارة عن عملية أو مسار يجتمع على إثره عضوين أو أكثر ليكونوا عضواً جديداً، وعند إكتمال هذه العملية يتحقق التكامل، أما "دويتش" فيَعتبر التكامل حالة ويُركز على شروط الحالة، ومن هذا المنطلق جاءت فكرة

---

[1]– أحمد الراشدي وناصيف حتى، **الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 181.

[2]– جهاد عودة، **النظام الدولي... إشكالات ونظريات**. القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص 107.

[3]– جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص 270.

الجماعة الأمنية، ومن أهم شروط تحقيق التكامل التجانس الاجتماعي، تشابه القيم، المصلحة المشتركة، أهمية التكامل في حد ذاته، مساهمة البيئة الخارجية في التكامل، العلاقات التاريخية، قانون التكلفة.[1]

3- الإقليمية الجديدة The New Régionalisme: هي تلك الموجة الحديثة من التفاعلات الاقتصادية والتجارية التي أخذت في التبلور إبتداءاً من الثمانينات في شكل تجمعات وكتل تجارية ومجالات إقتصادية كُبرى، وقد كانت وراء هذا الظهور للإقليمية الجديدة مجموعة من العوامل منها:

- حدوث تغيرات إقتصادية وتجارية بعد إنهيار نظام "بريتون وودز"، حيث أثرت الأزمات النقدية وحالة الفوضى في نظام النقد الدولي على الإحتياطات الدولية لمجموعة البلدان المتخلفة، وذلك من خلال التقلب الذي حدث في أسعار صرف العملات القوية على الصعيد العالمي خلال الفترة من 1976 حتى 1980، وأيضاً من خلال التقلبات الشديدة التي حدثت في الأسعار العالمية للذهب في الأسواق الحرة، إضافةً إلى ذلك تزايد المديونية بالنسبة للدول المتخلفة وركود التجارة العالمية وتزايد البطالة.

- صعود قوى إقليمية في شكل مؤسسات إقليمية كالإتحاد الأوروبي الذي إستكمل مسارات التكامل الاقتصادي وتحول إلى مسار التكامل الأمني وقضايا السياسة الخارجية.

- بروز منظمات إقليمية ناجحة خاصةً في القارة الآسيوية وإنتقالها إلى الإستقلال عن المركز وبناء عضوية أمنية وثقافية مُشتركة مثل منظمة دول جنوب شرق آسيا، ومنظمة حلف جنوب شرق آسيا ومنظمة شنغهاي للتعاون.[2]

ومع إستعراض خلفيات التطور التدريجي للإعتراف بالنظام الإقليمي كمستوى للتحليل له القدرة على كشف بعض العلاقات والتفاعلات والتي تعجز عنها بقية المستويات في العلاقات الدولية يمكن إيجاز أهمية التحليل في هذا المستوى من خلال تحليلات العديد من الخبراء في الدراسات الإقليمية، فالباحث "أوران يونغ" يستدل على أهمية النظام الإقليمي كمستوى للتحليل من خلال تقديمه لنموذج

[1]- جهاد عودة، مرجع سابق، ص 108.

[2]- Peter Katzenstein, Regionalism in comparative perspective, available on: http://arena.uio.no/publications/wp96-1.hml in: 06/04/2018

التمايز أو الإنقطاع للدلالة على مناطق لها خصوصياتها الفريدة التي تميزها عن مناطق أخرى، وهناك عوامل التأثير الخاصة في كل منطقة، خاصة مع حدوث مستجدات في الستينات تمثلت في غياب تمحور على المستوى الدولي، مما سمح لكل منطقة بتطوير خصوصياتها، وقيام نزاعات لا علاقة للقوتين العظمتين آنذاك بها، وإزدياد مستوى الوعي السياسي الذي تعدى حدود الدولة إلى النطاق العالمي، مع زيادة عدد الدول المستقلة في إفريقيا وآسيا.[1]

ويقصد بجوانب دراسة وتحليل النظم الإقليمية تحليل تفاعلات النظم الإقليمية تحليل العلاقات والتفاعلات التي تحدث بين الدول أعضاء النظام الإقليمي، وضمن إطار هذا النظام والتي تعرف عادة باسم "العلاقات الدولية الإقليمية"، ولقد ظلت جوانب دراسة وتحليل التفاعلات في النظم الإقليمية مثار خلاف في مضمونها ومعناها بين الباحثين لفترة طويلة نظراً لحداثة إستخدام النظم الإقليمية كمنهجية لتحليل العلاقات الدولية ولتباين الرؤى المفاهيمية للنظم الإقليمية بين جمهور الباحثين.[2]

لقد أورد المختصون في الدراسات الإقليمية عدة مقاربات لتحليل مختلف مظاهر العلاقات الإقليمية المتسمة عادةً بالتعقد والديناميكية والتشابك، مع تفاعلات وتأثيرات النظام الدولي والمصالح القومية الداخلية للدول المشكلة للنظام، وكما أن للنظام الدولي عناصر وجوانب يدرس من خلالها كهيكل النظام، ووحدات النظام وقيم النظام؛ فإنَ إخصائيي الإقليمية حاولوا من جهتهم وضع أسس نظرية يتم من خلالها تحليل مختلف جوانب العلاقات الدولية الإقليمية في نظام إقليمي ما. يعرض "مايكل بريتشر" أربعة جوانب تحليلية ضمن ما أسماه بالملامح البنيوية للنظام وتشمل:

- تحليل مستوى القوة ما إذا كانت ضعيفة أو قوية.
- توزيع القوة، أي ما إذا كانت منتشرة أو متركزة.
- أنماط التكامل السياسي والإقتصادي والتنظيمي من حيث درجتها ومدى إنتشارها.

[1]– ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص ص (55–56).

[2]- Michelle Pace, **The politics of regional identity: mediterranean**, London and New York: Routledge, 2006, p 31.

- تحليل طبيعة الإرتباط بين النظام الدولي والنظام الإقليمي.[1]

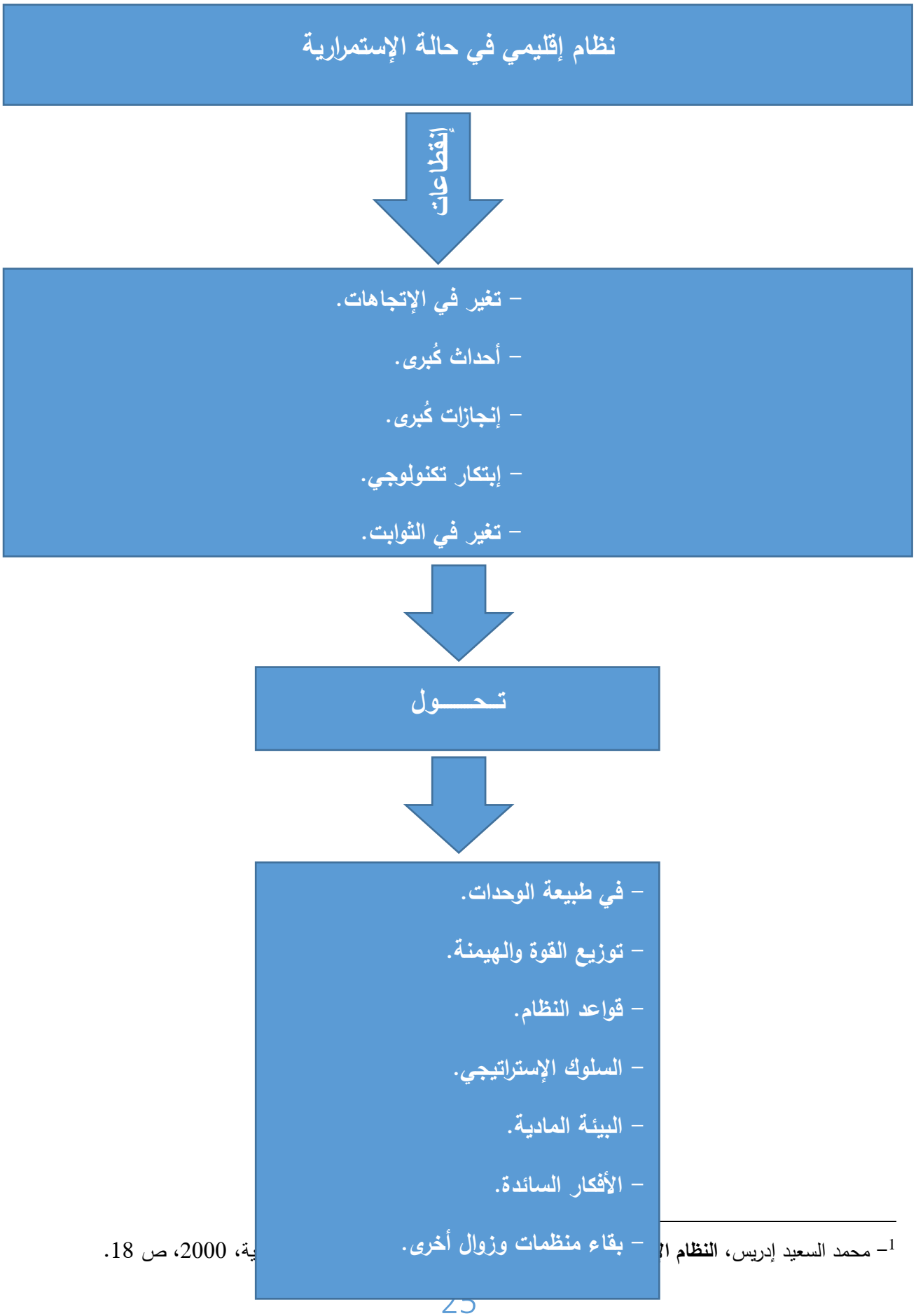

[1]– محمد السعيد إدريس، **النظام ال** ية، 2000، ص 18.

– مخطط يوضح نمط التحول في النظم الإقليمية –

المبحث الثاني: أهم النظريات المفسرة للتحولات الإقليمية.

إنَ تناول دراسة النظم الإقليمية من قبل بعض المدارس الفكرية يختلف عن بعضها البعض لكونها تقدر بشكل مختلف العوامل الداخلية والعوامل الخارجية التي تؤثر في التغيرات التي تطرأ على الأقاليم، وإن كانت لهذه النظريات أرضية مشتركة عندما تتناول وجود الأقاليم كأمر طبيعي، ففرضية أن الإقليم موجود معطى متفق عليه سالفاً وغير قابل للنقاش، غير أن طبيعة التحولات التي تطرأ على هذه الأقاليم وشكل القوى الداخلية والخارجية التي تأثر على الأقليم وتحدث مستوى وشكل معين من التحولات هي التي تشهد إختلافاً بين مختلف المذاهب الفكرية في تحليلها للعلاقات الدولية.

المطلب الأول: النظرية الواقعية الجديدة.

تعد الواقعية الجديدة التي تعرف أيضا بالواقعية البنيوية أو الواقعية العصرية بمثابة إمتداد للواقعية التقليدية في الثمانينيات. ومن أهم مؤيديها "كينيث والتز" "وستيفن كريزنر" "وروبرت جيلبن" "وروبرت تاكر" "وجورج مودلسكي". وهؤلاء تخطوا كثيرا سابقيهم من الواقعيين التقليديين، التجريبية المتنافرة الأجزاء أو ما يعرف «Atomistic Empiricism» من خلال جهودهم بإيجاد نظرية علمية موضوعية للسياسة الخارجية على عكس المدرسة التقليدية القائمة على البديهة وبعبارة أكثر دقة أنها تحاول تغيير السياسة الخارجية إلى مواد العلوم الاجتماعية.[1]

[1]– أحمد النوري النعيمي، "البنيوية العصرية في العلاقات الدولية"، مجلة العلوم السياسية، العدد 46، بغداد، جامعة بغداد، 2013، ص 44.

أضاف كنيث والتز بُعداً جديدا في التحليل الواقعي من خلال التركيز على بيئة السياسة الدولية وطبيعة النظام الدولي في تفسير العلاقات الدولية، فيرى والتز أن وضع الدولة في بيئة السياسة الدولية ومكانتها في النظام الدولي أهم في تفسير سلوكها الخارجي من خصائصها الداخلية وتفاعلاتها مع الدول الأخرى. فبيئة السياسة الدولية وطبيعة النظام الدولي يفسران الفرص المتاحة أمام الدولة والقيود المفروضة على سلوكها الخارجي. أما خصائصها الداخلية وتفاعلاتها مع الدول الأخرى فتحدد تفاصيل السياسة الخارجية لكل دولة. لذلك يتهم والتز "نظريات العلاقات الدولية" التي تركز على الخصائص الداخلية للدول وتفاعلاتها بأنها إختزالية. كما ينتقد النظريات التي تتناول النظام الدولي دون التركيز على محدداته البنيوية التي تقدم الفرص وتضع القيود على سلوك الدول.[1]

ويحصر والتز مجموعة القيود البنيوية المفروضة على الدول والتي تفرض عليها نمطية سلوكية محددة في ثلاث عناصر رئيسية: المبدأ المنظم لهذه البنية وهو فوضويتها وتوزيع القدرات بين الدول داخل هذه البنية والتشابه الوظيفي للوحدات (الدول) داخل البنية، ومن هذه العناصر الثلاثة التي تحدد بنية السياسة الدولية وتعرفها فإن أعمق وأهم الخصائص السببية يظهر من المبدأ المنظم للبنية_ وهو فوضويتها _ وهي الخاصية التي تتميز ليس بسيطرة العنف فحسب ولكن بحضور أو غياب حكومة أو سلطة مركزية. فالسياسة الدولية مبنية فوضويا ومن هذه الحقيقة ينبع الكثير من خصائص السياسة الدولية وسماتها.

ويعكس هذا النموذج الواقعي الجديد الأهمية الجوهرية للوحدات في شرح والتز لأصل البنية أو مصدرها إذ يذهب إلى أنه من خلال تفاعل الوحدات المتشابهة وظيفيا تظهر بنية تؤثر في جميع هذه الوحدات وتقيدها. فحالما يتم تشكيلها (بنية المنظومة) تصبح قوة بذاتها وقوة لا تستطيع الوحدات المشكلة لها سواء بمفردها أو جميعا التحكم فيها وبالطبع في الفكرة السببية الشارحة لوالتز يتم النظر إلى البنية على أنها

[1]– أحمد النوري النعيمي، المرجع السابق، نفس الصفحة.

تقيد فعل الدولة وتمكنه في الوقت نفسه، وبهذا المعنى يمكن القول بأن كيفية الترتيب تقود إلى (تقيد، تشكل، تدفع) الفعل.[1]

إن الإختلاف النظري الكبير الذي ميز الواقعية الجديدة عن الواقعية التقليدية هو الأهمية المعطاة للأقاليم، فالواقعيون التقليديون ركزوا على النظام الدولي كساحة صراع بين سياسات القوى الكبرى وإعتبروا الأقاليم مجرد "حالات شاذة "، بمعنى أنها نوع من التشكيلات غير المرغوب فيها والتي لا يمكن الإعتماد عليها. الواقعيون الجدد بالمقابل لديهم صعوبات في توضيح وجود الأقاليم لأنهم يشددون على الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي وعلى الوضعية الناتجة عن ذلك من التنافس الأبدي من أجل القوة – الأمن بين دول أنانية، لذا تناولوا الأقاليم بطريقة شبيهة بتكوين التحالف "والت"، فاعتبروا الأقاليم كتشكيلات تحالف أو كأدوات لتعزيز المصالح الوطنية للدول وكوسائل لزيادة قوتها، فالتحالفات هي شكل من أشكال الأقلمة ناتجة عن حاجة الدول لوسائل تؤهلها لواجهة الضغوط الخارجية السياسية والإقتصادية، وكذا لتحسين إمكانياتها للنجاح ضمن الوضعيات النزاعية في الساحة الدولية. فأب الواقية الجديدة "كنيث والتز" يعتبر أن الدول المقيدة بالنظام الدولي الفوضوي تتحالف لمجابهة التحديات الخارجية، لذا فإن المجموعات الإقليمية تشكل في الغالب من طرف الدول كرد على تهديد أمني خارجي. ولأن الواقعيين الجدد يفترضون أن الدول مهتمة أكثر بقوتها النسبية أكثر من الإهتمام بالقوة المطلقة، لذا فهم لا يؤمنون بصلابة أو متانة الأقاليم.[2]

كما ينبه أنصار المدرسة الواقعية إلى أن توازن القوى ليس نظاما واحدا، بل يتكون النظام الدولي العالمي من عدد من النظم الدولية الإقليمية كل منها يحافظ على بقائه بتوازن القوى داخله. ويرى والتز أن توازن القوى في كل إقليم يفرض على دوله دائما تقريبا أن تواجه تهديدات الدول الأخرى في الإقليم، وليس أقوى دولة في النظام العالمي. ولمواجهة تهديدات دولة معادية في الإقليم تلجا الدول إلى التحالف مع قوى

---

[1]– عبد الله بن جبر العُتيبي، "النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية"، مجلة شؤون إجتماعية، الرياض، العدد 108، شتاء 2010، ص ص (115–116).

[2]– سامية ربيعي، "آليات التحول في النظام الإقليمي –النظام الإقليمي لشرق آسيا–"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص 44.

إقليمية وعالمية، فالقوى العالمية الكبرى تساعد حلفاءها الإقلميين على تعزيز مصالحهم في أقاليمهم، والعكس صحيح أيضاً، فالقوى الإقليمية تساعد حلفاءها العالميين على تعزيز مصالحهم في النظام العالمي، وقد يفعلون ذلك بتوجيه منظمة دولية ينتمون إليها للقيام بعمل يساعد حلفاءهم العالميين على مواجهة قوى عالمية أخرى.[1]

إضافة إلى ذلك فإن الواقعيين بصفة عامة لا يعترفون بوجود تغيرات أساسية في الحياة الدولية، فهم يعتقدون أن الفوضوية تخلق العالم الذي يدفع بالدول وصناع سياستهم لإتباع سلوك معين بصرف النظر عن الخصائص القومية ورغبات صانعي السياسة. فكل من جلبين، والتز وفون جانتز، يشتركون في فكرة التكرار أو التوترات في السياسة الدولية، ويُشككون في إمكانية تجاوز نتائج الفوضوية من خلال المؤسسات الدولية أو المعرفة أو من خلال التغيرات التكنولوجية والسوسيوسياسية التي تحدث على مستوى الوحدة أو على المستوى العبر وطني. وبالتالي فإن التغير عند الواقعيين يقتصر حدوثه ضمن حدود ضيقة: تعديلات في ميزان القوى، أو في أقطاب القوة أو في خصائص القوى الكبرى. يقول والتز: "على مر القرون تغيرت الدول في أشكال كثيرة لكن طبيعة الحياة الدولية ظلت هي دوما نفسها"، فهناك دائما: ميزان قوى، أقطاب قوة وأي تغير هو تغير عابر وليس تغيرا جوهريا، فوالتز يرى أنه كلما كثر تغير الأشياء فإنها تبقى على حالها تختبر التحديات المحلية والخارجية حماسة الدول، تفشل بعض الدول وتجتاز دول أخرى الإختبار بصورة رائعة، وفي الأزمنة الحديثة يفلح عدد كاف من الدول في الحفاظ على النظام العالمي سائرا كنظام دول. تتنوع التحديات وتتحمل الدول. فالواقعية الجديدة ذات ميولات محافظة تسعى إلى تكريس الوضع السياسي الدولي القائم.[2]

إذن فالنظام الدولي العالمي يهيمن على النظم الفرعية نتيجة وزنه النسبي الكبير مقارنة بالنظم الفرعية المتعلقة بأهدابه، أي إن أنصار المدرسة الواقعية ينظرون إلى السياسة الإقليمية من منظور السياسة

---

[1]– أحمد علي سالم، **الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية: بين النظريات الواقعية والبنائية**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 46.

[2]– سامية ربيعي، مرجع سابق، ص 45.

العالمية، ويهتمون بتحليل مكانه كل إقليم في النظام العالمي، ويشددون على القيود الخارجية التي تضبط السياسة الدولية في الأقاليم الفرعية. ومع ذلك فالأقاليم الفرعية ليست متساوية في درجة إرتباطها بالنظام العالمي، ومن ثم درجة خضوعها له. فيرى "كانتوري وشبيغل" أن مركز كل إقليم فقط هو ما يمثل بؤرة رئيسة في السياسة الدولية، أما أطرافه فمنعزلة عن التفاعلات العالمية إلى حد كبير، وعلى الرغم مما قد تؤديه من أدوار في السياسة الإقليمية. والنظم الفرعية الأقل إرتباطا بالنظام العالمي تعمل باستقلالية أكبر من تلك المتصلة إتصالا وثيقا به وبوصفها إنعكاسا إقليميا لتوازن القوى العالمي.[1]

إن معرفة آليات التحول على المستوى الإقليمي من منظور الواقعية الجديدة يوجب التركيز على:

أ_النزاع بين القوى السياسية الذي هو موضوع أساسي في التفكير الواقعي الجديد، والذي لهُ أهمية عند إسقاطه على المستوى الإقليمي من خلال مفهوم الهيمنة، فالإقليمية عرفت كعمليات سياسية وإقتصادية مرتبطة بعلاقات القوى أو الهيمنة. فكما أظهر أندرو هاريل فإن التشكيلات الإقليمية تتفاعل مع القوة المهيمنة على الأقل بأربع طرق:

1-يمكن أن تتشكل الأقاليم كشكل من رد الفعل من الدول الضعيفة إتجاه القوى الكبرى مثال: الأسيان (ضد فيتنام)، مجلس التعاون الخليجي (ضد إيران)، مجموعة التنمية في إفريقيا الجنوبية (ضد جنوب أفريقيا).

2-الأقاليم يمكن أن تتشكل من أجل إحتواء وأيضا إرباك القوة المهيمنة كما في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث تم تشكيل الجماعة الإقتصادية الأوروبية لإحتواء ألمانيا الغربية.

3-الطريقة الثالثة تسمى اللحاق بالقاطرة أو "إستراتيجية الخضوع" في اللغة الإصطلاحية للواقعية الجديدة، بمعنى إمكانية إستخدام الدول الضعيفة للتكامل الإقليمي كوسيلة لتصبح متصلة أو مرتبطة بالقوة المهيمنة.

[1]- أحمد علي سالم، مرجع سابق، ص 47.

4-في وضعية أفول القوة المهيمنة يمكن أن ينظر إلى الشكل الإقليمي كمصدر للقوة المهيمنة (الآفلة) نفسها لتحقيق مصالحها لتقسيم الأعباء لحل المشكلات المُشتركة ولخلق دعم دولي وشرعية لسياساتها.[1]

ب_ محورية الدولة كفاعل إستراتيجي وعقلاني وحيد يمثل مركز هذه الديناميكية، فكما لاحظ "جوزيف غريكو" فإنَ عقلانية الدولة تعني أن الدول تملك بشكل ثابت أهدافاً مرتبة، وأنها تختار الإستراتيجيات قصد تحقيق هذه الأهداف إلى أقصى الحدود الممكنة، ويتضمن التعاون الدولي (الإقليمي) توافقاً طوعيا بين الدول حول سياساتها بحيث تساعد كل واحدة الأخرى للوصول إلى الهدف المرغوب المشترك، وبالتالي فإنه بالنسبة للواقعيين الجدد فإن الدول تبحث دائما عن موازنة الضعف برفع مكاسبها إلى الحد الأقصى بأشكال أخرى من الأرباح، لذا لاحظ والتز بأن الدول الضعيفة غالبا ما تسعى لإيجاد نوع من التوازن (عن طريق التحالف) بدلا من الدخول في صراع مع الدول القوية (الأعداء).[2]

المطلب الثاني: النظرية البنائية.

البنائية إتجاه نظري قديم ترجع أصوله التاريخية إلى القرن الثامن عشر في كتابات الفيلسوف الإيطالي "جيامباتيستا فيكو" لكنها برزت كنظرية قائمة بذاتها في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة، وبالتحديد مع أواخر عقد الثمانينيات من القرن العشرين، ومن أبرز دعاتها "بيتر كاتز شتاين"، "فريديريك كارتشويل"، "نيكولاس أنوف"، و"ألكسندر وندت"، هذا الأخير الذي لقب بأب البنائية.[3]

وترى "كارين فيرك" أستاذة العلاقات الدولية في جامعة "سانت أندروز" أن البنائية شكل من أشكال النقد للعقلانية فهي تتضمن رفضا بالجملة للأسلوب العلمي: إذ يرفض البنائيون الافتراضات الوضعية بوجود قوانين "شبه" قوانين تحكم الظاهرة الاجتماعية والسياسية بعيدة عن إرادة الفاعل وقدرته على التأثير في

---

[1]- سامية ربيعي، مرجع سابق، ص ص (45-46).

[2]- سامية ربيعي، المرجع السابق، ص 46.

[3]- فاطمة حموتة، "البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي إتجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011، ص 85.

المحيط وترفض البنائية أيضا افتراضات الوضعية بإمكانية تحقق الموضوعية في دراسة الظاهرة السياسية: أي فصل الذات عن الموضوع.[1]

وقد سلط البنائيون الضوء على أفكار رئيسة عدة:

أولا: تقترح فكرة البناء الاجتماعي وجود إختلاف عبر السياق بدلا من وجود واقع موضوعي منفرد. وقد سعى البنائيون إلى تفسير أو فهم التغير على المستوى الدولي. فالنظريات التقليدية في العلاقات الدولية والتي غالبا ما افترضت تماثل الدول، على سبيل المثال، عبر الزمان والمكان، قد حددت الأولوية لعملية التعرف إلى الأنماط المنتظمة، وذلك بهدف التعميم وبناء النظرية. أما التغييرات الجوهرية التي ظهرت مع نهاية الحرب الباردة وفي أعقابها، فقد كشفت عن أهمية السياق التاريخي وأثارت تساؤلات عن الإنتقال من الصراع إلى التعاون أو التحول من السلام إلى الحرب.

ثانيا. أكد البنائيون الأبعاد الإجتماعية للعلاقات الدولية، وأظهروا أهمية المعايير، القواعد واللغة على هذا المستوى، أما أهمية فكر غورباتشوف (التفكير الجديد) في وضع حد للحرب الباردة، وفي إزدياد أهمية معايير التدخل الإنساني، وفي إنتشار القيم الديمقراطية الليبرالية، فقد أدت إلى إثارة تساؤلات نقدية حرجة حول تأكيد النظرية الواقية حصريا المصلحة المادية والقوة. وقد شدد البنائيون على أن الواقعيين كانوا غير قادرين على إعطاء تفسير لبعض القضايا الأساسية المتعلقة بالسياسة الدولية لحقبة ما بعد الحرب الباردة، وأنهم سعوا إلى إعطاء تفسير أكثر كمالا أو تفسير أو تفسير أفضل مبني على تحليل للكيفية التي تجتمع فيها العوامل المادية مع العوامل الأفكارية في بناء إحتمالات ومخرجات مختلفة.

ثالثاً: حاجَ البنائيون بأن السياسة الدولية – وبعيدا من الواقع الموضوعي– هي عالم من صنعنا، ورداً على كثرة محددات "البناء" في النظرية الواقعية الجديدة واللبرالية الجديدة، قدم البنائيون إحتمال الفاعلية (Agency) وشددوا على "عمليات التفاعل"، ولا يعني ذلك أن لدى الجهات الفاعلة حرية تامة في إختيار

[1]– أحمد قاسم حسين، "نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع"، مجلة سياسات عربية، العدد 20، ماي 2016، ص 130.

ظُروفها، وإنما أنها تتخذ خيارات أثناء عملية تفاعلها مع الآخرين، ونتيجة لذلك فإنها تجلب إلى الوجود وقائع متميزة تاريخياً، ثقافياً وسياسياً، وفي هذا الصدد تُعد العلاقات الدولية بناءاً إجتماعياً بدلاً من وجودها مستقلة عن المعنى والسلوك البشريين، ولا تقوم الدول والجهات الفاعلة الأخرى بمجرد إعطاء ردة فعل كأفراد عقلانيين، لكنها تتفاعل في عالم ذي معنى.[1]

تقدم البنائية فهما بديلاً لمجموعة من المواضيع المركزية في نظرية العلاقات الدولية تتضمن معاني الفوضى، توازن القوى، العلاقة بين هوية الدولة ومصالحها، توسع القوة، ومشاهد التغيير في السياسة الدولية، من ناحية أخرى يجب أن يُفهم البنائية بإعتبارها تتكون من رافدين: البنائية التقليدية والبنائية النقدية حيث ترتبط الثانية بشكل كبير بالنظرية الاجتماعية النقدية. أما البنائية التقليدية فترغب في تقديم بديل للتيارات الرئيسية في مجال نظرية العلاقات الدولية، وهي تحدد المعضلات الخاصة بها التي تعمل من أجل حلها والتي تتعلق بقضايا الهويات في السياسة العالمية والتنظير لدور السياسة الداخلية والثقافية في نظرية العلاقات الدولية.[2]

وحسب كل من "بول فيوتي" ومارك كوبي" هناك أربعة إفتراضات أساسية تنطلق منها البنائية في تحليلها لواقع العلاقات الدولية:

1-تتخذ البنائية موقفا مغايرا لموقف النظريات الوضعية من مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية مثل المصلحة الوطنية، الهوية، والأمن القومي، إذ يرفض البنائيون قبول هذه المفاهيم كما هي معطاة. كما يهتم البنائيون بالقوى الفاعلة غير الدولة مثل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن ذلك يركز أتباع البنائية على العوامل المعرفية والذاتية التي تنتج عن تفاعل هذه الوحدات في علاقاتها البينية.

---

[1]- تيم دان وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**. (تر: ديما الخضرا)، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص ص (434-435).

[2]- أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007، ص 430.

2-يرى البنائيون بنية النظام الدولي على أنها بنية إجتماعية تتضمن مجموعة من القيم والقواعد والقوانين، هذه البنية تؤثر في الهوية والمصلحة للفاعلين.

3-البنائية كما يستدل من إسمها تنظر إلى النظام الدولي بأنه عملية دائمة مستمرة من البناء الحاصل من التفاعل بين الفاعلين والبناء نفسه، فالبنسبة إلى البنائيين العالم دوما هو قضية متجددة ليس شيئا تم وإنتهى وعلينا قبوله كما هو. وهذا بالطبع موقف مختلف عن مواقف الواقعيين والليبيراليين وحتى الراديكاليين بنظرتهم إلى البناء.

4-قدم أتباع النظرية البنائية إسهامات جادة في الحوار والجدل الإبستمولوجي والإنطولوجي في العلاقات الدولية، إذ يرفض البنائيون الإفتراضات الوضعية بوجود قوانين وشبه قوانين تحكم الظاهرة الاجتماعية والسياسية بعيدة عن إرادة الفاعل وقدرته في التأثير في محيطه. كما ترفض البنائية إفتراضات الوضعية بإمكانية الموضوعية، أي فصل الذات عن الموضوع.[1]

ويشترك "ألكسندر وندت" مع "العقلانيين النيوواقعية" و"النيوليبيرالية" في قضية فوضى النظام الدولي، إلا أنه يؤكد بأن الفوضى بناء تذاتاني منتج أو بعبارة أخرى هي ما تصنعه الدول ليس معطى مسبق كما يقر به العقلانيون، وهذا المقترب ينطلق من إعتبار أن "الدول وحدات إجتماعية تحدد نفسها وتتعرف على الآخرين وتحدد سلوكها من خلال التفاعل مع غيرها من الوحدات بإعتبارها وحدات إجتماعية تتم من خلال التفاعلات المتكررة بينها ليصبح هناك نوع من القوالب الإدراكية (المعايير) التي يتفق بسأنها الجميع". ومن هنا يتضح أن البنائية تقدم إبستمولوجية على أن ما يعرف لا يمكن أن يكون نتيجة التلقي السلبي ولكن بسبب نشاط الفاعل الشخصي، فنحن لا نعي العالم الخارجي كما هو لكن تقوم ملكاتنا البيولوجية والنفسية بتحديد معرفتنا للعالم، فالتركيز هنا على التفاعل الإنساني وجعله وحدة التحليل، وما ينتج من عملية التفاعل هذه بين وحدات النظام الدولي هو الترابط النمطي الذي ينتج ما يسمى "النسق الدولي"، فالترابط والتفاعل بين

[1]- خالد المصري، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد2، 2014، ص ص (317-318).

الوحدات (الوكلاء) يعني أن سلوك كل وحدة (وكيل) يتأثر بسلوك الوحدات (الوكلاء)، وأن التفاعل الحاصل في هذا النسق ليس عشوائيا ولكنه نمطي يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به.[1]

تجادل البنائية بأنهُ لا يوجد منطق متأصل للفوضوية، فالمفاهيم التي تبدو مُنحدرة منها (مثل المساعدة الذاتية، سياسة القوة، السيادة) هي في واقع الأمر مؤسسات تكونت إجتماعياً وليست سمات أساسية للفوضوية. فالفوضوية وفقاً لـ "ويندت" هي ما تصنعهُ الدول منها أو بها.

إنَ الفوضى العالمية عند البنائية هي هيكلية وذلك لأنها تنشأ نتيجة للتأثير المتبادل للفاعلين الذين يستخدمون قواعد معينة ويدخلون في معاملات إجتماعية، وهذا يعني أن الفوضى لها معاني مختلفة نتيجة لتعدد الفاعلين الذين ينطلقون من الفهم الجماعي لمجتمعاتهم، ومن معاملاتهم الاجتماعية. فعلى أحد أطراف النظام الأمني هناك "الفهم التنافسي للفوضى"، حيث تنظر كل دولة بصورة سلبية لأمن الدولة الأخرى. فكسب دولة ما يعني خسران الدولة الأخرى، والعلاقة السلبية التي تنشأ في ظل الفوضى تكون نظام الواقعية الذي يركز على القوة بحسبانها مفتاح السياسة العالمية.[2]

في الوقت نفسه تهتم البنائية الاجتماعية بالتفاعل أو العملية التفاعلية التي تجري بين الوكلاء أو الدول وتأثير ثقافاتهم على مجرى التفاعل ومن ثم تأثير التفاعل على الفوضى، وعلى هذا فإنَ الفوضى ليس لها منطق مستقل عن العمليات التي تتم داخل النظام، ولذلك يمكن أن تولد الفوضى مُخرجات مختلفة إستناداً إلى نوع الثقافات والأدوار التي تسيطر على النظام. ويُضيف "ويندت" هنا نقطة مهمة أخرى وهي تأثير الأفكار السياسية في تحديد ذلك الدور، وهو يحدد ثلاثة تقاليد وثقافات سياسية أساسية في مجال نظريات العلاقات الدولية وفهم واقع السياسة الدولية، بحيث أصبحت "الهوبزية" رمزاً للنظريات التي تعتمد على القوة

---

[1]– فاطمة حموتة، مرجع سابق، ص ص (86-87).

[2]– أحمد قاسم حسين، مرجع سابق، ص 131.

وتُصور الآخرين كأعداء، وأصبحت "اللوكية" رمزاً للتنافس، وتُصور الآخرين كمنافسين في النظام، وباتت "الكانتية" رمزاً للتعاون، وهي تُصور الآخرين بإعتبارهم أصدقاء وشركاء.[1]

المطلب الثالث: النظرية الوظيفية الجديدة.

تعد الوظيفية الجديدة إمتدادا ورد فعل للوظيفية الأصلية في آن واحد، فهي إمتداد للوظيفية لأن هذه الأخيرة تمثل المرجعية الفكرية للوظيفية الجديدة على مستويات المنهج، الإطار المفهوماتي–النظري ووحدة التحليل، فكلاهما يعتمد في دراسته للظاهرة التكاملية على المنهج التحليلي الإستقرائي الذي يدرس هذه الظاهرة إنطلاقا من جزيئاتها وصولا إلى كلياتها، ومن خصوصياتها إلى عمومياتها، وكلاهما يعتمد على مفهوم التكامل كعملية وكحالة وعلى مبدأ الإنتشار أو التعميم وعلى الكيفيات النظرية للوصول إلى التكامل بين الأطراف المشاركة على المستويين الداخلي والخارجي، على المستوى الداخلي من خلال توافر القيم المشتركة (التكامل القيمي) وأهمية العملية التكاملية (المكاسب والفوائد)، وعلى المستوى الخارجي من خلال عنصر الإكراه (القوى والنخب الخارجية)، متخذين بذلك الفاعلين عبر –وطنيين في إطار التفاعلات الاجتماعية، الإقتصادية، السياسية والعسكرية الشاملة كمستوى للتحليل، ومن الوظيفة كأداة أساسية للتحليل الوظيفي، وإن كانت الوظيفية الجديدة تركز على التكامل الإقليمي بدلا من التكامل الدولي كما فعلت الوظيفية الأصلية، إذ أن الوظيفية الجديدة تتمحور حول الفكرة التي مفادُها أن الدول تتخلى عن سلطاتها لصالح المنظمات والمؤسسات الإقليمية معلنة بذلك ولاءها لها مما يترتب عنه إنشاء سلطة سياسية جديدة تتمتع بسلطة القرار على المستوى الإقليمي إلى غاية وصول العملية التكاملية إلى مرحلة الإنصهار البنيوي.[2]

تدرس نظريات التكامل الإقليمي شروط العملية التكاملية والمتطلبات اللازمة لنجاحها، وتتناول في هذا الصدد عدة عوامل مثل وجود العدو الخارجي المشترك الذي الذي يوجد البيئة الموضوعية للتكامل،

---

[1]– أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص ص 438–439.

[2]– عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007، ص 245.

ووجود الدولة القائد أو الدولة النموذج التي تتصدى لقيادة العملية التكاملية، والإحساس بالتوزيع العادل للمكاسب وللأعباء، ووجود الثقافة السياسية المشتركة، ووجود نخب سياسية حاكمة ذات أهداف وسياسات متقاربة، ووجود المؤسسات والمنظمات الإقليمية الحكومية وغير الحكومية القادرة على تنشيط التبادلات والتفاعلات. وأخيراً تتناول نظريات التكامل مسالك العملية التكاملية، وتشير في هذا الصدد إلى المنهج الفدرالي أو الإتحادي وإلى منهج التفاعلات أو الإتصالات، وإلى منهج الوظيفية والوظيفية الجديدة، وإلى منهج الإقليم القاعدة، والمنهج الإقليمي الفرعي.[1]

يعرف "أرنست هاس" التكامل بأنه عبارة عن: "عملية تحاول بمقتضاها مجموعة من الوحدات السياسية تحويل ولاءاتها وأهدافها، ونشاطاتها السياسية، الإجتماعية والإقتصادية إلى مركز أو وحدة أوسع وأشمل، والتي تملك مؤسساتها أو تهدف إلى إمتلاك شرعية قانونية على الدولة الوطنية المعنية.

Integration is a process whereby political actors in several distinct national settings are persuaded to shift their loyalties, expectations, and political activities toward a new center, whose institutions possess or demand jurisdiction over the prexisting national states.

في تعريفه للتكامل كعملية، يريد هاس أن يوضح لنا أن التكامل هو تلك الإستراتيجية التي تتبناها الدول المشاركة في هذه العملية من أجل بلوغ أهداف معينة تتلخص عادة في بناء السلم الدولي وتخفيف حدة الصراع بين الدول وتحقيق الرفاه، وهي أهداف مرتبطة بإنشاء المنظمات الدولية والإقليمية.[2]

وكما يذهب "أرنست هاس" إلى أنه في إطار هذه العملية وضمن حدودها تتحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة. ويضيف "هاس" إذا فهمنا الوضع الحالي على أنه سلسلة من التفاعلات والتمازجات بين عدد من البيئات الوطنية من خلال المشاركة في المنظمات الدولية، فإن على

[1]– جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، مرجع سابق، ص ص (23–24).

[2]– عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 248.

التكامل أن يحدد العملية التي يتم من خلالها زيادة هذا التفاعل بهدف المساعدة على تلاشي الحدود بين المنظمات الدولية والبيئات الوطنية. يتضح أن العملية التكاملية ترتبط أساساً بالمفهوم الوظيفي أو الوظيفة، ويقصد بالوظيفة هنا تلك النشاطات أو الفعاليات التي يقوم بها تنظيم معين يختص بوظيفة معينة أو يضطلع بنشاط معين مثل جمعية نقابية، حزب سياسي حكومي، منظمة إقليمية أو دولية، بمعنى أن هناك مؤسسات أو منظمات متخصصة تقوم بنشاطات محددة وفي قطاعات مختلفة تحقيقاً لأهداف معينة وذلك من خلال الوظيفة التي تمارسها أو التي تقوم بها، والنجاح المتحقق ضمن هذا القطاع يمكن أن يشكل حافزاً للتعاون الوظيفي في قطاعات أخرى، ما يقود إلى الإنتشار والتوسع في قاعدة التعاون الوظيفي–التكاملي.[1]

بالإستناد إلى أعمال أرنست هاس، حاول بعض المفكرين فرز التيارات الفكرية للوظيفية الجديدة، أبرزهم "جوزيف ناي Joseph Nye"، و "ليون ليندبرغ Leon Lindberg". فقد قام جوزيف ناي بتطوير نموذج جديد للوظيفية الجديدة يعتمد أساسا على العملية الميكانيزمية والإندماج المحتمل في سياق بناء نظري محكم. وقد لخص هذه الميكانيزمات في سبع نقاط وهي كمايلي:

1–مبدأ الإنتشار: وهو نفس المبدأ الذي طبقه "هاس" وغيره من الوظيفيين ولكن بطريقة خاطئة، فهو يرى أن هذا الميكانيزم لا يتحقق إلا من خلال التريكيز على مبدأ الإعتماد المتبادل الذي يتطلب بدوره زيادة تفعيل التعاون.

2–زيادة التنقلات والتحولات في مجالات التجارة، حركة الراساميل، الاتصالات والتبادل بين الأفراد والأفكار.

3–تكوين التحالف والروابط بشأن المسائل المشتركة من خلال التركيز على مبدأ الإنتشار.

4–مساهمة النخب البيروقراطية الوطنية أو المحلية في العملية التكاملية.

5–توسيع فوائد التكامل لتشمل المستوى الدولي.

---

[1]– عبد القادر محمد فهمي، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010، ص ص (150–151).

6-الهوية والإديولوجيا كقيم معيارية ضرورية للتكامل الإقليمي.

7-إقحام النخب الخارجية والمتمثلة في المنظمات الدولية والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية الدولية في العملية التكاملية.

وبالموازاة مع هذه الميكانيزمات يضع "جوزيف ناي" أربعة شروط يراها ضرورية لتحقيق التكامل الإقليمي:

1- التكافؤ بين الوحدات المشاركة في التكامل من حيث المستويات الاقتصادية.

2- مدى فعالية النخب في التكامل.

3- التعددية السياسية ودورها في في تدعيم أطراف التكامل، وهنا يميز ناي بين التجربة التكاملية في أوروبا الغربية وتلك في العالم الثالث، فيُرجع نجاح الأولى إلى توفير هذا الشرط، بينما يُرجع فشل الثانية إلى غيابه.

4- قدرة الأطراف على التكيف والإستجابة، وهو شرط مرهون ببلوغ مستوى عال من الاستقرار الداخلي للأطراف المساهمة في عملية التكامل.[1]

وفي نظرية "ميتراني" ثمة تأكيد على مبدأ الإنتشار الذي يعني من وجهة نظره أن تطور التعاون الدولي في حقل واحد يؤدي إلى خلق تعاون في مجالات أخرى، ذلك أن التعاون الدولي في حقل معين هو نتاج الشعور بالحاجة لهذا التعاون. ولكن إقامة هذا التعاون سيؤدي إلى خلق حاجات جديدة، وبالتالي فهو يدفع نحو التعاون في مجالات أخرى. وهنا يعتقد ميتراني أن مثل هذه النشاطات -لاسيما عند إنتشارها- ستساهم في توجيه النشاطات الدولية وتدعم الإتجاه نحو خلق سلام عالمي، إذ أن إنتشار التعاون الدولي بشكل كبير في المجالات الفنية سيؤدي إلى تمكن هذا التعاون من تجاوز العقبات من أجل إقامة التكامل، حيث أن التكامل الاقتصادي الفني هو الذي يدعم أسس الاتفاق السياسي وحتى وإن لم يجعل منه أمراً ضرورياً، بمعنى آخر أن ميتراني يدعو إلى نقل الإهتمام من القضايا السياسية الحادة إلى المشكلات الفنية

[1]- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص ص (264-266).

المثيرة للجدل. إذ في رأيه أن المشكلة لا تكمن في القضايا السياسية التي قد تكون إحدى أهم مصادر الخلاف والإختلاف والتوتر، وإنما المشكلة الحقيقية تكمن في الحاجة إلى تحقيق أهداف لا يمكن إنجازها إلا عن طريق حل أو معالجة المشكلات الاقتصادية ذات الطابع الفني، وهذا من شأنه أن يوفر قاعدة للإتفاق السياسي في مرحلة لاحقة بين النخب الحاكمة والمسؤولة عن إتخاذ قرارات سياسية.[1]

إن فكرة الوظيفية تقوم على طرح تعددي تتمكن جماعة سياسية أوسع من التطور إذا ما إستطاعت التوقعات الحاسمة والإيديولوجيات ونماذج السلوك لمجموعات رئيسية محددة أن تجعل تركيزها يتم بشكل ناجح على نظام جديد من الرموز والمؤسسات المركزية. وفيما تعطى مهام هامة إلى هيئة فوق قومية فإن الإعتماد المتبادل في العمليات الاقتصادية سيُنتج ضغطاً من أجل ضمان سلطات فوق قومية أكثر تتضمن التنظيم القانوني والتعديل لكي تقابل بشكل ناجح المهام المطلوبة عن طريق التغيير الإبتدائي للقوى. وهكذا فمن خلال تجربة أوروبا الغربية فإن الإتفاقات التي تضمنت قطاعات إقتصادية محدودة أنتجت في المقابل تدفقات تجارية متزايدة ومشكلات مشتركة. من أجل ذلك فإن بيروقراطية فوق قومية تطورت لتتعامل مع تلك الظواهر، كما أن عدداً متزايداً من الأنشطة الاقتصادية أصبحت متأثرة بهذا التشريع فوق القومي المتنامي، كما أوضح "روبرت ليبر". إن الشأن الذي ربما قاد إلى النتائج الرئيسية التي وصل إليها "إرنست هاس" التي تشير إلى أنه "كلما بدأت مجموعات الضغط تنظم نفسها فيما بين الحدود الوطنية لدولها –وذلك كي تكون قادرة على التأثير في قرارات السياسة التي كانت تقع تحت إحتكار الحكومات ولكنها أصبحت الآن خاضعة لوجهة نظر مؤسسات فوق قومية– فإن ضغوطات هذه المجموعات ستنتشر إلى المجال الفدرالي الذي بواسطته تتم زيادة الباعث التكاملي بين الدول". إن المجموعات القومية المنظمة وبخاصة في مجالي الصناعة والزراعة تجد نفسها في مواجهة المؤسسات فوق القومية وذلك كي تدفع مصالحها الخاصة إلى

[1]– عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص ص (150–151).

الأمام، وبمرور الوقت تضمن مراكز التشريع فوق القومي سلطات متزايدة وولاءات سياسية تتابع من خلال المصلحة الإقتصادية ملصقة نفسها تدريجيا بكيانات فوق قومية جديدة.[1]

[1]– عمر إبراهيم العفاس، **نظريات التكامل الدولي الإقليمي**. بنغازي: جامعة قار يونس، 2008، ص ص (135–136).

خُــلاصــة:

تلعب الدراسات الإقليمية دوراً بارزاً في دراسة وتحليل العلاقات الدولية من وجهة نظر أن التفاعلات بين مختلف الوحدات المشكلة للنظم الفرعية هي النواة الأساسية لتفاعلات النظام الدولي وأن أي تحول يطرأ على النظم الفرعية سيؤثر بشكل أو بآخر على النظام الدولي ككُل خاصةً إذا ما أخذنا في الحسبان النظم الفرعية ذات الإستقطاب الدولي الكبير كالنظام الإقليمي الشرق أوسطي –على سبيل المثال– والذي تتناقض فيه مصالح القوى الإقليمية والدولية بالنظر للأهمية الجيوستراتيجية التي يمتاز بها.

فالإقليم كمفهوم له بعد مكاني محدد جغرافيا ويشمل مجموعة من الوحدات والمؤسسات المتجانسة ثقافياً، لغوياً، إجتماعياً وعرقيا وقد يكون الدين عاملاً مشتركاً أيضاً بين وحدات هذا الإقليم، حيث يضم عدداً من الدول التي تترابط فيما بينها بهذه العوامل والتي تُبرز طبيعة هذا النظام ومدى إرتباطه بالنظام الدولي.

كما شاع التركيز في الدراسات الإقليمية على طبيعة العلاقة التي تجمع النظام الإقليمي بالنظام الدولي وساد التساؤل حول ما إذا كان النظامين متصلين أم منفصلين عن بعضهما البعض وأيضاً مدى تأثير كل منهما على الآخر وحجم وطبيعة التحولات التي تطرأ على كل منهما، وكذلك مدى تغلغل القوى المهيمنة على النظام الدولي في النظام الإقليمي ومدى التحالفات التي قد تنجم بين القوى الإقليمية والقوى الدولية خاصةً إذا أخذنا بالحسبان تشابه الوحدات في النظامين وبالتالي تشابه الوظائف التي تُؤديها.

وكان للمدارس الفكرية الحديثة دوراً بارزاً في تحليل النظم الإقليمية ودراسة مدى إرتباطها بالنظام الدولي ومدى تأثير التحولات التي تطرأ على هذه النظم على شبكة التفاعلات الدولية، وعلى غرار النظرية الواقعية الجديدة التي أعطت إهتماماً ملحوظاً للأقاليم وركزت على الطابع الفوضوي للنظام الدولي، كما ركزت البنائية على الهوية وعلى أهمية المعايير، القواعد واللغة وشددوا على عمليات التفاعل في عملية بناء السلام بين الوحدات المشكلة للنظم، في حين شدد أنصار النظرية الوظيفية الجديدة على دور الظاهرة التكاملية في عملية بناء السلام الإقليمي وبالتالي السلام الدولي.

الفصل الثاني

طبيعة التحـولات الإقليمية في منطقة

الشـرق الأوسط 2011-2017

تـــقديـــم:

عُرفت منطقة الشرق الأوسط بأهميتها الجيوستراتيجية التي مكنتها من أن تحتل مكانة هامة في العلاقات الدولية منذ قرون، ولطالما أُعتُبرت المنطقة قلب العالم لتوسطها القارات الثلاث آسيا، أوروبا وإفريقيا، فكانت الفكرة السائدة عند الإستراتيجيين الأوروبيين القدامى بأنَ من يُسيطر على منطقة الشرق الأوسط سيُسيطر على قلب العالم، فهذه الأهمية التي تمتاز بها المنطقة لم تأتي من العدم بل من خلال ما تتوفر عليه المنطقة من مقومات إستراتيجية جعلت منها المقصد رقم واحد في إستقطاب كبرى الإستراتيجيات الدولية الطامحة في الإستفادة من ثروات المنطقة وعلى رأسها النفط كونها تحتوي على أكبر إحتياطي للنفط في العالم، بالإضافة للغاز الطبيعي والمعادن المختلفة، وأيضاً لموقعها الجغرافي الذي جعل لها مكانة خاصة بتحكمها بشبكة المواصلات التجارية العالمية منذ القدم.

وعلى مر العقود الماضية شهدت منطقة الشرق الأوسط العديد من التحولات التي مست تماسكها كإقليم فرعي ضمن النظام الدولي وكانت أبرز هذه التحولات الحرب العراقية– الإيرانية (1980–1988)، حرب الخليج الثانية 1991، الإجتياح الأمريكي للعراق سنة 2003 والذي أطاح بنظام الرئيس صدام حسين الذي كان سداً منيعاً لسنوات ضد التوسع الإيراني في المنطقة.

وتأتي دراستنا في هذا الفصل لتركز على نقطتين أساسيتين تم تقسيمهما إلى مبحثين؛ الأول يتناول الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وقد تناولنا فيه التعريف بمنطقة الشرق الأوسط وكذلك خصائص منطقة الشرق الأوسط وأيضاً أهمية منطقة الشرق الأوسط. وفي المبحث الثاني ركزنا على أهم التحولات التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط في الفترة الممتدة من 2011–2017، بدءاً بالحراك الشعبي الذي عرفتهُ بعض الدول العربية، مروراً بالنفوذ الأجنبي المتزايد في المنطقة، وصولاً إلى الاتفاق النووي الذي أبرمته إيران مع الدول الكبرى والذي كان له تداعيات مباشرة على الأمن الإقليمي وعلى العلاقات مع الدول المجاورة لإيران.

المبحث الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط.

على مر الأزمنة لعبت منطقة الشرق الأوسط دوراً محورياً في العلاقات الدولية لما تتميز به من موقع إستراتيجي جد هام سواءاً على المستوى الأهمية الجغرافية أو السياسية أو الاقتصادية وحتى الحضارية والثقافية، كون هذه المنطقة تتوسط القارات الثلاث آسيا، أوروبا وإفريقيا والتي لعبت دورا بارزاً في القرون الماضية في العلاقات الدولية، وكانت – غير بعيد– مسرحاً لأهم حدثين دوليين بارزين هما الحربين العالميتين الأولى والثانية.

المطلب الأول: مفهوم الشرق الأوسط.

إن مصطلح الشرق الأوسط الجغرافي والسياسي الذي إنتشر إستخدامه في أقطار العالم كافة يقصد به المنطقة الواقعة في وسط العالم ككل وليس للبعد عن القارة الأوروبية أو القرب منها. ومن هنا فإن الشرق الأوسط يصعب تحديده على وجه الدقة وذلك يعود إلى عدة تداخلات طبيعية وبشرية مثله مثل أي إقليم من الأقاليم في العالم. كما نجد له مصطلحاً آخر هو الشرق الأدنى في نطاق السياسة الإنجليزية منذ أواخر القرن التاسع عشر كإشارة إلى المنطقة التي تشتمل على مصر والسودان وشبه الجزيرة العربية وليبيا وسوريا وفلسطين والعراق وإيران ولبنان وتركيا وأفغانستان وباكستان وجنوبي اليونان وقبرص. وكان لفظ (الشرق الأدنى) دلالة إلى قربه من العالم الغربي للتمييز بينه وبين الشرق الأقصى البعيد جدا عن الغرب. أما الولايات المتحدة فتطلق مصطلح الشرق الأدنى على منطقة الدول الموجودة في نطاق السياسة الإنجليزية ما عدا أفغانستان وباكستان.[1]

أما الألمان فيطلقون لفظ "الشرق الأدنى" على المنطقة المتضمنة إيران وتركيا والجزيرة العربية وبقية المشرق العربي والسودان ومصر وليبيا، بينما يشمل مصطلح الشرق الأوسط في نظرهم أفغانستان وباكستان والهند وبنغلاديش وبورما ونيبال وسيريلانكا، وهذا نسبة إلى البعد عن أوروبا.

[1]– علي وهب، **الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط: التآمر الأمريكي–الصهيوني**. ط2، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015، ص 61.

أما المتعارف عليه عالميا حاليا فإن الشرق الأوسط يضم إيران وشبه الجزيرة العربية والعراق وسوريا ولبنان وفلسطين ومصر والسودان وأريتيريا والصومال وليبيا وتركيا وقبرص وجنوبي اليونان وأفغانستان وباكستان.[1]

من جانب منظمة الأمم المتحدة: مر تعريف مصطلح الشرق الأوسط لدى منظمة الأمم المتحدة بالعديد من التطورات حتى أصبح أكثر شمولاً، فلقد عَرَفت دراسة للأمم المتحدة نشرت عام 1975 منطقة الشرق الأوسط بأنها المنطقة من ليبيا غربا حتى إيران شرقاً، ومن سوريا شمالاً حتى اليمن جنوباً، ومن ثم عادت منظمة الأمم المتحدة لتعديل التعريف الذي جاءت به فشمل التعريف بالمنطقة على أنها كل الدول العربية تضم 22 دولة.

وقد جاء تعريف الولايات المتحدة الأمريكية لمصطلح الشرق الأوسط في إطار ما أعلنته من مبادرات للحد من التسلح في المنطقة، مثل مبادرة الرئيس الأمريكي "جورد بوش" الأب للحد من التسلح في منطقة الشرق الأوسط التي أعلنها في ماي 1991، والتي حدد من خلالها منطقة الشرق الأوسط بأنها المنطقة التي تمتد من إيران شرقاً حتى المغرب غرباً فضلا عن "إسرائيل".

إلا أن التعريف الحديث بمصطلح الشرق الأوسط من قبل الولايات المتحدة فينظر إلى المنطقة بأنها: مصر والجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي وتركيا وإيران.[2]

تمتد منطقة الشرق الأوسط بين دائرتي عرض 45 درجة شمالا (شمالي باكستان) والدائرة الاستوائية (وسط الصومال) وهي بذلك تشمل 45 دائرة عرضية. كما تمتد بين خط الطول 85 درجة شرقا عند شرقي باكستان وخط الطول 20 درجة شرقا (سواحل اليونان وغربي ليبيا) أي بامتداد حوالي 55 درجة طولية.*

---

[1]– علي وهب، المرجع السابق، ص ص (61–62).

[2]– إيلاف نوفل العكيدي، **الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وأثرها على العلاقات الروسية الإيرانية**. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2015، ص ص (14–15).

*– أنظر الملحق رقم 01، خريطة دول الشرق الأوسط.

إن الشرق الأوسط يشغل بهذا الإمتداد الشاسع، كتلة من الأرض تبلغ مساحتها أكثر من 24,5 مليون كلم2 أي ما يعادل 18, 2% من مساحة اليابسة في العالم وهو ما يعادل 2,5 مرة مساحة القارة الأوروبية، وتتوزع هذه المساحة في قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا. إلا أن النسبة الكبيرة منها تتركز في آسيا، ومن ناحية العدد السكاني لدول الشرق الأوسط تتركز أيضا في القسم الآسيوي بنسبة تفوق كثيرا ما هو موجود في إفريقيا أو أوروبا وخصوصا في باكستان، تركيا، إيران، ثم أفغانستان والعراق وفي إفريقيا نجد مصر، وإثيوبيا، والسودان وفي أوروبا قسما من جنوبي اليونان وتركيا الأوروبية وقبرص[1].

ويُعتبر مصطلح الشرق الأوسط من أكثر المصطلحات شيوعاً وإستخداماً، وبالرغم من ذلك يعتبر من أكثرها مثاراً للجدل والإختلاف في نفس الوقت، إذ لا يكاد يوجد إتفاق محدد على حدوده ومكوناته، كما أنه لا يوجد تبرير واحد مقنع عن سبب وصفه "أوسطاً"، وبالنسبة لمن يعتبر أوسط. وأغلب الظن أن هذا الوصف قد نقل عن البريطانيين، فالشرق يكون أدنى، أو أوسط، أو أقصى بالنسبة للجزر البريطانية، وكل يمثل وحدة جغرافية كبرى، وقد جرى العُرف على إطلاق مصطلح الشرق الأدنى على الشمال الإفريقي حتى مصر، والأوسط على المنطقة من غرب مصر حتى شرق إيران، أما الأقصى فيطل على شرق آسيا حتى اليابان. وقد تم إستخدام هذا المصطلح (الشرق الأوسط) عام 1902 بواسطة "ألفريد" ماهان صاحب نظرية القوة البحرية، ولكنه لم يذكر البلاد الذي يشملها، وفي عام 1921 أنشأ "ونستوتون تشرشل" وزير المستعمرات البريطانية "إدارة الشرق الأوسط" لكي تشرف هذه الإدارة على شؤون فلسطين، وشرق الأردن والعراق.[2]

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد هذا المفهوم، حيث أنشأت بريطانيا "مركز تموين الشرق الأوسط" و "قيادة الشرق الأوسط" لإدارة الحرب على مسرح العمليات الإفريقي، ومصر، إلى جانب إدارة شؤون البلاد السابق ذكرها، وهكذا تضمن هذا المركز وتلك القيادة كلا من الشرقين الأدنى والأوسط، ومن

---

[1]– علي وهب، مرجع سابق، ص 62.

[2]– حامد بن عبد العزيز محمد النورى، "أثر القوة في العلاقات الدولية: المتغيرات السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الأوسط: 1945–1990"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والإجتماعية، جامعة الخرطوم، 2006، ص ص (46–47).

هنا بدأ تقليص إستخدام مصطلح الشرق الأدنى، وكذا أيضاً كانت المنطقة تتسع أو تتقلص تبعاً لتطورات خطط العمليات وإدارة الحرب، فقد أسقطت منها "إريتيريا" عام 1941، كما أُضيفت إليها إيران عام 1942.[1]

إن مصطلح الشرق الأوسط لا يُعتبر مصطلحاً جغرافياً قائماً بذاته فحسب، إنما هو مفهوم سياسي وجغرافي، وليس هناك إتفاق تام حول تفسير هذا المصطلح لدى مختلف الدول عبر فترات تاريخية مختلفة، ومصطلح الشرق الأوسط يتم تناوله بالمفهوم المعترف به عموما في الصين وخارجها، فمن المعروف أن الشرق الأوسط يضم منطقة غرب آسيا ومنطقة شمال إفريقيا ومنطقة جزر القمر وشبه الجزيرة العربية ودول المغرب وإسرائيل وإيران وأفغانستان وتركيا وقبرص، فيما يزيد على عشرين دولة، وتقع منطقة الشرق الأوسط في ملتقى القارات الثلاث إفريقيا وآسيا وأوروبا، فهي توجد في النصف الشرقي من مركز الكرة الأرضية، كما أن الإختلاف بين المسافة في الطرق الثلاث التي تصل بين دول أوروبا الشمالية وشمال الشرق الأوسط وتصل بين دول أوروبا الغربية والشمال الغربي للشرق الأوسط، وتصل بين جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وشرق الشرق الأوسط ضئيل جداً. أما بالنسبة للمياه الإقليمية الواسعة للشرق الأوسط فتمتد لتشمل أشهر البحار كالبحر الأسود وبحر العرب وبحر قزوين والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، كما أن هذه البحار تتصل بالمحيط الهادي والهندي.[2]

فهذا الموقع الجغرافي للشرق الأوسط الغني بالهبات الطبيعية جعل من هذه المنطقة مركزا للمواصلات البرية، البحرية والجوية، وجعل منها أيضا منطقة إستراتيجية، كما أصبح الشرق الأوسط جسرا للتبادل الاقتصادي والثقافي بين الشرق والعرب بفضل هذا الموقع الجغرافي الغني بالهبات الطبيعية، كما

---

[1]– جهاد عودة، **مدخل للتحولات الإستراتيجية في الشرق الأوسط**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016، ص ص (329–330).

[2]– وانغ جنغ ليه، **رؤية تحليلية لإضطرابات الشرق الأوسط**. (تر: أمنية عزالدين)، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 2013، ص 31.

جعل منها موقعاً تتركز فيه كل مقومات النجاح، فهناك فصول رائعة عن الشرق الأوسط سجلها تاريخ الحضارة البشرية.[1]

ويبدو أنه من الضروري الإنتباه إلى دلالة إصرار الباحثين الغربيين منذ الحرب العالمية الثانية على إستخدام مفهوم الشرق الأوسط للدلالة على المنطقة العربية، فمن إستعراض الكتابات الغربية عن الشرق الأوسط تبرز لنا ثلاث نتائج:

1-أن هذه المنطقة لا تسمى باسم ينبثق من خصائصها أو طبيعتها لكن سميت دائماً من حيث علاقتها بالغير.

2-أن هذا المصطلح ليس من المناطق الجغرافية المتعارف عليها، بل هو في المقام الأول تعبيير سياسي يترتب عليه دائما إدخال دول غير عربية في المنطقة، وفي أغلب الأحيان إخراج دول عربية منها.

3-أن الشرق الأوسط يبدو في الكتابات الغربية منطقة تضم خليطاً من القوميات والسلالات والأديان والشعوب واللغات، القاعدة فيه التعدد والتنوع وليس الوحدة أو التماثل.

كما يتضح أن توارد إستخدام هذا المصطلح يستهدف تبرير شرعية الوجود الإسرائيلي، فمادامت المنطقة خليطاً من القوميات وشعوب مختلفة الأعراق واللغات والأديان فإن لكل قومية منها الحق في أن تكون دولة قومية، وفي هذا الإطار تكتسب إسرائيل شرعيتها كإحدى الدول القومية في المنطقة، وهذا الهدف قد يفسر لنا إهتمام إسرائيل المتواصل بتشجيع مطالب وحركات الأقليات في أكثر من بلد عربي.[2]

يقول المفكر المصري الأستاذ محمد سيد أحمد إن (شرق الأوسطية) في أبعادها التاريخية، لا تقتصر على علاقة ثنائية بين العالم العربي-الإسلامي من جانب، والعالم الغربي-المسيحي-اليهودي من الجانب الآخر، وإنما هي علاقة ثنائية تشمل ثلاثة أضلاع في آن واحد: العالم العربي الإسلامي والعالم

---

[1]- وانغ جنغ ليه، المرجع السابق، ص 32.

[2]- إيمان دني، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص، ص (39، 41).

الغربي، والعالم اليهودي–الصهيوني. ونخطئ كثيراً لو ضممنا العالم اليهودي–الصهيوني إلى العالم الغربي على وجه الإطلاق دون إدراك أن هناك أوجه تمايز وتباين في الرؤية والهدف والإستراتيجية بينهما كثيراً ما يغفلها العرب وهم مخطئون ويسيئون إلى أنفسهم. ومما يجدر تسجيله أن لإسرائيل رؤيتها الخاصة في هذا الصدد.[1]

المطلب الثاني: خصائص منطقة الشرق الأوسط.

1- الخصائص الجغرافية: يمكن القول أن الموقع الجغرافي للشرق الأوسط رفع من مكانة المنطقة دوليا إذ إتسمت هذه المنطقة بخصائص جغرافية أضفت عليها أهمية بالغة منذ القدم وأثرت الجغرافيا في السياسة والإقتصاد والحضارات، فظلت المنطقة ذات قيمة عالية عسكريا وإستراتيجياً، وعرفت الحضارات المختلفة والديانات العديدة ومرت عبرها التجارة الدولية براً وبحراً وتحولت بسبب موقعها الجغرافي الهام إلى ساحة للتنافس والصراع بين القوى العظمى، وإنطلقت منها أيضاً العديد من الأحداث العالمية التي أثرت في تاريخ العالم.[2]

كما يتضح أن الموقع الجغرافي للشرق الأوسط يمتلك أهمية جعلته يدخل ضمن المصالح الاقتصادية والسياسية العالمية، فبعد شق قناة السويس تغير مسار الطرق التجارية الكبرى بين غرب العالم وشرق آسيا، فبدلاً من الدوران حول رأس الرجاء الصالح إختصرت قناة السويس نصف المسافة بين أوروبا والشرق، وعندما إحتدم التنافس بين الإتحاد السوفياتي سابقاً والولايات المتحدة الأمريكية للحصول على قواعد عسكرية في المحيط الهندي كثر الإلحاح لتحقيق فوائد مختلفة من وراء موقع قناة السويس.[3]

---

[1]– عبد القادر رزيق المخادمي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والأهداف والتداعيات**. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005، ص 44.

[2]– محمد صبحي عبد الحكيم وآخرون، **الوطن العربي أرضه – سكانه – موارده**. القاهرة: مكتبة ألا نجلو المصرية، 1990، ص 15.

[3]– محمد سطيحة، **الجغرافيا الإقليمية: دراسة مناطق العالم الكبرى**. بيروت: دار النهضة، 1974، ص 404.

إلى جانب هذا يربط البحر المتوسط المطل على نواحي كثيرة من الشرق الأوسط البحار والمحيطات الهامة في الملاحة الدولية، تشمل منطقة البحر المتوسط موقعاً جغرافياً هاماً من العالم يقع في منطقة القلب من القارات التي تشكل العالم القديم، حيث يصل هذا البحر فيما بينها بعدة ممرات بحرية، فرقعة الأرض البرية تشتمل على أهم ثلاث أذرع مائية دولية من وجهة نظر الملاحة والتجارة الدولية، وهذه الأذرع هي البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، وهي تتصل بالمسطحات المائية الكبرى ذات الأهمية الدولية وهي المحيط الأطلسي غرباً والمحيط الهندي شرقاً.[1]

يمكن أن يصل الشرق الأوسط بواسطة الملاحة البحرية والجوية أطراف العالم بعضها ببعض، تتصل هذه المنطقة بالعديد من البحار الكبرى والمحيطات الهامة مما يسهل حركة الملاحة الدولية بين الشرق والغرب. فقناة السويس ساهمت في ربط غرب العالم بشرقه بتوفيرها نصف المسافة بين أطرافه البعيدة. الشرق الأوسط وبفضل موقعه الجغرافي لم يسهل حركة الملاحة البحرية فقط بل سهل حركة الملاحة الجوية أيضاً، وفي عصر الطيران إزدادت أهمية الشرق الأوسط لأنها تشكل منطقة حيوية للطيران الدولي من غرب العالم إلى شرقه ومن شماله إلى جنوبه، فأصبحت مطارات القاهرة، بغداد، دمشق، دبي، الدار البيضاء، من أهم الموانئ الجوية التي تدور حولها حركة الطيران العالمي من أوروبا إلى آسيا، ومن أوروبا إلى إفريقيا.[2]

وهكذا يتبين أن الموقع الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط حاز على مرتبة حيوية دولية هامة، فلهذه المنطقة أهمية كبيرة للمناطق الإقليمية المجاورة والكتل السياسية والإقتصادية القريبة منه، فهو يشكل الحد الجنوبي لقارة أوروبا وكذلك جزء من حدودها الشرقية، فأصبح بذلك محوراً هاماً للأمن القومي الأوروبي، وجزءاً أساسياً من أمن السوق الأوروبية المشتركة (قبل إكتمال الإتحاد الأوروبي)، وهو يقع أيضاً في محاذاة الحدود الشرقية لدول الكومنولث، فدخل في نطاقاتها الأمنية، وهو يشكل الحدود الشمالية لإفريقيا ما وراء

---

[1]– محمد صبحي عبد الحكيم وآخرون، مرجع سابق، ص ص (13–14).

[2]– المرجع نفسه، ص 15.

الصحراء، فتتأثر عادة تلك الدول سلباً وإيجاباً حسب المؤثرات السياسية والإقتصادية والثقافية في الشرق الأوسط.[1]

2- الخصائص السياسية: يُشير الواقع ودلالاته إلى أن دول منطقة الشرق الأوسط لم تستطع منذ إستقلالها وحتى الآن أن تحقق قدراً من الإرتباط الداخلي فيما بينها بما يُشكل نمطاً تفاعلياً يمكن أن نطلق عليه نمطاً إقليمياً، بالرغم من أن المنطقة تتسم بكثافة التفاعلات بما يجعل التغير في أي جزء منها يؤثر على بقية أجزائها[2]، ذلك لتواصلها الجغرافي الذي جعل منها إقليماً ممتدا إضافة إلى تماثل معظم دولها في العديد من العناصر، ويرجع ذلك إلى الخلافات بين دول المنطقة حتى تلك الدول التي يفترض أنها تمثل نظاماً واحداً –الدول العربية–، وبالرغم من أن هذه الخلافات ليست على درجة متساوية من الحدة، إلا أنها مؤثرة بشكل أو بآخر على نمط العلاقات داخل المنطقة، إذ إتسمت هذه العلاقات في أغلب أوقاتها بالتوتر والصراع، فافترقت المنطقة إلى الإتساق والإستقرار.

ويمكن بلورت الخصائص السياسية لمنطقة الشرق الأوسط في الآتي:

– أن منطقة الشرق الأوسط تواجه مجموعة كبيرة ومعقدة من المشكلات والمواقف وإن تشكلت على فترات طويلة من تاريخ المنطقة نتيجة المتغيرات في كل فترة، سواء المتغيرات الدولية أو الإقليمية أو حتى المحلية، إلا أنَ هذه المشكلات وتلك المواقف تُعتبر ذات طبيعة ديناميكية معقدة بحيث لا يمكن مواجهتها في وقت واحد أو حلها على فترات زمنية قصيرة.

– أن إختلاف المواقف بشأن هذه المشكلات يُثير إختلافات إستراتيجية تنبع من عدم تجانس القوميات التي تسكن المنطقة (العرب، الفرس، الأتراك، الأحباش، اليهود...)، مع تعارض قيم ومصالح وأهداف هذه القوميات، إذ يُعتبر الصراع العربي الإسرائيلي، والصراع العربي الفارسي من أوضح السمات الصراعية القومية التي تتميز بها المنطقة، كما يأتي الصراع التركي العربي أقلَ حدةً من سابقيه، وأعني به الصراع

[1]– مصطفى كامل محمد، **التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر**. القاهرة: مركز الأزهر، 1995، ص 51.

[2]- James E.Dougherty and Robert L.Pfaltsgraff, **Contending Theories of International relations, a Comparative Survey**. 2nd Edition, New York: Harpar and Row Publishers, 1981, p 167.

على الحدود، والمياه بين تركيا، وكل من العراق وسوريا منفردتين أو مجتمعتين. وقد خلف الصراع –صراع القوميات– مشكلات أخرى تهدأ وتظهر تبعاً للمتغيرات التي قد تطرأ على المنطقة، مثل صراع الحدود، أو صراع الأقليات.[1]

– أن الخلافات السياسية ذات البعد الإقليمي والنزاعات والصراعات في منطقة الشرق الأوسط لا تؤدي إلى إضعاف قدرة أطراف الخلاف أو النزاع أو الصراع فحسب، بل تتعدى ذلك لتؤدي إلى الإضرار بمصالح القوى الإقليمية الأخرى ومصالح القوى الكبرى والعظمى من خارجها مما يجعل المنطقة عرضةً للتدخل الخارجي.

– إنعكاس الخلافات السياسية ذات البعد الإقليمي والصراعات على السياسات العسكرية لدول المنطقة، وقد أدى ذلك إلى إغراق المنطقة بأحدث منجات الترسانة العالمية من الأسلحة والمعدات الحربية المعقدة والمتطورة، الأمر الذي أدى بالتالي إلى ديناميكية توازن القوى، فاختلفت أنماط التفاعل الإقليمي تبعاً لمتغير القوة، ووفقاً لدرجة تركيزها أو إنتشارها بين القوى الإقليمية في المنطقة، وتبعاً لطبيعة إستخدامها[2].

وهذا ما أحدث خللاً في التوازن أدى إلى عدم إستقرار المنطقة.

– وقد إنعكست هذه الخلافات على حجم الميزانيات المخصصة للدفاع فأدت إلى تعاظمها سعياً وراء إمتلاك أحدث وأعقد الأسلحة والمعدات، إذ بلغت هذه الميزانيات في عام 92–93 ما قيمته 65959 مليون دولار[3]، مما أدى إلى زيادة التبعية الشاملة لدول المنطقة المنتجة والمصدرة للسلاح من خلال الديون ذات الفائدة الباهظة والمعونات العسكرية التي أصبحت ضرورية لبعض دول المنطقة.

– إنعكاس المشكلات الداخلية على أمن وإستقرار معظم دول المنطقة، إذ تُعد مشكلات الأقليات والحدود والمشكلات الطائفية والإيديولوجية ومشكلات النشاط التنموي ودرجة التماسك الاجتماعي والإتجاه نحو العنف

---

[1]– محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**. القاهرة: مطابع الشروق، 1992، ص 73.

[2]– محمد السيد سعيد، المرجع السابق، ص 73.

[3] - **Regional Surverys of the world, the middle East, North Africa and Europe,** 38th edition, London: Publication Limited, 1991, p 51.

في بعض دول المنطقة كوسيلة للتغيير أو التعبير من إبراز المشكلات التي تهدد أمن معظم بلدان الشرق الأوسط، إذ يُعتبر البعد الداخلي هو الركيزة الأساسية للأمن القومي –إضافة إلى البعد الخارجي–، فقد أصبح هذا البعد أكثر عرضةً للتهديد نظراً لتطور الوسائل والأساليب الاقتصادية، السياسية، الإديولوجية، النفسية، المعنوية والثقافية، مع تراجع الوسائل والأساليب العسكرية.[1]

3- الخصائص الاقتصادية: تتميز منطقة الشرق الأوسط بأهميتها الإقتصادية، وقد نبعت هذه الأهمية من ثرواتها الطبيعية، حيث خبأت لها الطبيعة ثروات معدنية في أراضيها بكميات ضخمة تسمح بتصديرها بالمعدلات الكافية للنمو الصناعي العلمي (بترول، غاز طبيعي، فوسفات، وغيرها من المعادن). ويلعب البترول على وجه الخصوص دوراً هاماً في تعاظم الأهمية الاقتصادية للمنطقة، فقد ظهر البترول في المنطقة في إيران عام 1908، ثم في العراق عام 1927، وظل إنتاج المنطقة ضئيلاً بالمقارنة بإنتاج المناطق الأخرى، ثم تعاظم عندما تم إكتشاف البترول في دول الخليج بأسرها، وفي دول أخرى من المنطقة، حتى أصبح إنتاج المنطقة يمثل 28% من واردات الولايات المتحدة الأمريكية، 32% من إحتياجات المانيا، 45% من الموارد البترولية للمملكة المتحدة، و76% من إحتياجات اليابان، و79% من موارد فرنسا البترولية.[2]

إذا ما دققنا في موارد الشرق الأوسط لوجدنا أنه أغنى منطقة في العالم في إنتاج النفط 32% من إنتاج العالم، وأكبر كمية إحتياطية من هذه السلعة تتركز في أراضيه، حيث تشكل ما نسبته 65% من الإحتياطي النفطي العالمي تقريباً، حتى أن الولايات المتحدة خصوصاً ودول أوروبا الغربية عموماً كانت ولا تزال على إستعداد لشن حرب عالمية من أجل إبقاء نفط الشرق الأوسط يصب في شرايين صناعاتها، وحتى

---

[1]- أحمد شوقي الحفني، "الأمن القومي: دراسة نظرية في الأصول والمفاهيم"، مجلة المنار، العدد 39-40، مارس-أفريل 1988، ص ص (35-36).

[2]- بروس د. كوينهولم، **سياسة الولايات المتحدة في منطقة الخليج الفارسي.** (تر: محمد شاكر مشعل)، القاهرة: دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، 1989، ص 67.

أن الغاز الطبيعي في هذه المنطقة يشكل 10% من الإنتاج العالمي، وإحتياطه يمثل 30% من الإحتياطي العالمي.[1]

أما الثروات المعدنية في الشرق الأوسط فتقدر على توفير قسم كبير من هذه المعادن للتصنيع، وأهمها الفوسفات 15%، الرصاص 05%، البوكسيت 10%، الحديد 05% من الإنتاج العالمي، عدا عن الذهب والكبريت اللذان ينتشران بكثرة، الأول في السعودية، والثاني في العراق.[2]

ومن الثورات الطبيعية الهامة في الشرق الأوسط المياه، فالبرغم من قلتها نسبياً إلا أنها تساهم بقدر مناسب من متطلبات الإنتاج الزراعي، تشترك كل من تركيا والعراق وسوريا في إستغلال مياه نهري دجلة والفرات في الزراعة وإنتاج الكهرباء. أما نهر النيل فيشكل المصدر الرئيسي للمياه في كل من مصر، السودان وإثيوبيا، حيث تستغل مياهه في الأغراض الصناعية وتوليد الكهرباء، كما يزرع القطن والأرز وقصب السكر والخضروات بمقادير وافرة.

وهناك أمكانية زراعة ذات مردود إقتصادي يتناسب وظروف المنطقة، قد تقل الأهمية الاقتصادية لبلدان الشرق الأوسط في مجال الزراعة وذلك لأن أغلب بلدان المنطقة تغطيها مساحات كبيرة من الأراضي القاحلة والتي لا تصلح للإنتاج الزراعي، ولكن مع ذلك هناك العديد من الدول تحتوي على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية كالسودان التي تبلغ مساحتها حوالي 237 مليون هكتار وتركيا تصل فيها نسبة الأراضي الزراعية إلى أكثر من ثلث مساحة الدولة أيضاً، وإيران التي تصل فيها نسبة الأراضي الزراعية إلى 10%، فالمنطقة تمتلك خاصية التنوع في ثرواتها الطبيعية كالأراضي والمياه وغيرها.[3]

4- الخصائص الاجتماعية: تُعد منطقة الشرق الأوسط من أقل مناطق العالم كثافة في السكان، وبالرغم من ذلك فإنها تُعتبر من أكثر المناطق التي تشهد تزايداً سكانياً كثيفاً، إذ تبلغ مساحة منطقة الشرق

---

[1]- علي وهب، مرجع سابق، ص ص (79-80).

[2]- المرجع نفسه، ص 80.

[3]- ديبورا ج. جيرنز وآخرون، **الشرق الأوسط (محاولة للفهم)**. (تر: أحمد عبد الحميد أحمد)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003، ص 322.

الأوسط حوالي 21 مليون كم2 يسكنها حوالي 400 مليون نسمة[1] بكثافة سكانية تبلغ حوالي 20 نسمة للكيلومتر المربع، ويشكل العرب حوالي 50% من إجمالي حجم سكان المنطقة يسكنون حوالي 62% من مساحتها، ويتراوح متوسط الزيادة في عدد السُكان حوالي 4% سنوياً، بينما لا يتعدى متوسط الوفيات أكثر من 2% في المنطقة.

وقد أثرت عناصر الجغرافيا على خصائص منطقة الشرق الأوسط الاجتماعية، فهي بحكم موقعها تُعتبر منطقة تتلامس فيها يابسة قارات العالم القديم في بعض برازخها، فبينما يفصل برزخ السويس ومضيق باب المندب يابسة آسيا عن إفريقيا، يفصل برزخ مضيق جبل طارق بين يابسة إفريقيا وأوروبا، ولذلك فقد تعددت الأجناس والأديان، وإمتزجت الحضارات، وتنوعت اللغات والثقافات.

ويؤثر تنوع تضاريس المنطقة على كثافة توزيع السكان، فبينما تعتبر السلاسل الجبلية حاجزاً أمام تنقل سكان منطقة الشرق الأوسط، تحصر هذه السلاسل أيضاً مع سواحل المنطقة شريطاً ساحلياً ضيقاً يكتظ بالسكان، ومع أن منطقة الشرق الأوسط تُعتبر أيضاً من المناطق الصحراوية فإنها تحتوي على مجموعة نهرية فيضية كبيرة، ومن هنا يبرز التفاوت الكبير بين كثافة السُكان على سواحل المنطقة، وعلى ضفاف أنهارها وكثافتهم في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية، وبالتالي ظهر التفاوت في تعداد دول المنطقة الأمر الذي يشكل تهديداً لإستقرار المنطقة ونموها وإزدهارها.[2]

المطلب الثالث: أهمية منطقة الشرق الأوسط.

إن الصعوبة في تحديد الشرق الأوسط نابعة من أن هذا الإقليم يتكون من عدة متداخلات طبيعية وبشرية شأنها في ذلك شأن معظم الأقاليم فضلا عن ذلك يرتبط الإقليم بعامل جغرافي واضح الأثر في أرجائه كلها، ذلك هو عامل المكان والعلاقات المكانية التي ميزت وتميز الشرق الأوسط كمنطقة مركزية منذ

[1]- **Regional Surverys of the world, the middle East, North Africa and Europe**, op.cit., p p (323-325).

[2]– جهاد عودة، مرجع سابق، ص ص (339–340).

القدم في علاقات الشرق والغرب القديم، وحديثاً الشرق بمضمونه الحضاري الاقتصادي عامة في آسيا وإفريقيا الشمالية والشرقية والغرب بالمضمون الحضاري الصناعي العام في أوروبا وأمريكا الشمالية وروسيا الإتحادية. هذه الأهمية المكانية جعلت الشرق الأوسط هدفاً للإستعمار الأوروبي الغربي منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وأصبحت المنطقة أكثر أهمية منذ ما سمي بأزمة الطاقة عام 1973، حيث أن هذه المنطقة أصبحت أكبر مصدراً للطاقة في الوقت الحاضر، فضلاً عن إحتوائها على أكبر مخزون نفطي في العالم يتجاوز ثلثي إحتياطي العالم من النفط.[1]

يتميز إقليم الشرق الأوسط بعدة مزايا جعلته مركزاً حيوياً تتصارع الدول العظمى والكبرى للسيطرة عليه، وإستثمار ثرواته التي جعلته محط أطماع القوى الدولية لسلبها بجميع أنواع أساليب الخداع والتضليل السياسيين التي تمارس على معظم دوله في هذه الفترة التاريخية الحرجة التي تمُرُ بها شعوب المنطقة.[2]

أن الشرق الأوسط إقليم جغرافي يتوسط دائرة تضم القارات الثلاثة آسيا وإفريقيا وأوروبا التي يعيش عليها أكثر من ثلاثة أرباع سكان الكرة الأرضية، وفيه تتضارب المصالح السياسية والإقتصادية والإجتماعية المحلية والعالمية وما يتفرع عنها من تناقضات على مختلف الأصعدة، وتشرف المنطقة على أكبر مجموعة مائية من البحار والمحيطات هي بحر قزوين، البحر الأسود، البحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر، الخليج العربي والمحيط الهندي. أنها تحتوي على العديد من الأنهار المهمة مثل: النيل– دجلة– الفرات– نهر الأردن، إضافة إلى الأنهار الصغيرة، وهي في أغلبها صالحة للملاحة، وتتحكم في الشرق الأوسط مجموعة من المداخل الرئيسية مثل: قناة السويس، مضيق البوسفور والدردنيل، باب المندب، ومضيق هرمز، وتتميز

[1]– كمال سالم الشكري، "مشروع الشرق أوسطية والأمن القومي العربي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012، ص 514.

[2]– علي وهب، مرجع سابق، ص 63.

المنطقة بإلاتساع والعمق ومن ثم فهي تتيح نشر القواعد العسكرية في أوقات الحرب، ولها مقدرة على إمتصاص الضربات العسكرية حتى غير التقليدية.[1]

كما تتمتع المنطقة بمركز إستراتيجي مهم من بين القارات الثلاث أوروبا، آسيا وإفريقيا.[2] وتُسيطر على أهم الممرات البحرية العالمية كالمضائق التركية بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، والتي مثلت في القديم بوابة موسكو والكتلة الشرقية من البحر الأسود إلى البحر الأبيض المتوسط، ومن ثم إلى المحيط الهندي عبر قناة السويس وباب المندب اللذان يتحكمان في طريق الملاحة الدولية من أوروبا ودول الإتحاد السوفياتي سابقاً وأمريكا الشمالية إلى المحيط الهندي والشرق الأقصى.[3]

وإكتسبت قناة السويس أهمية سياسية وتجارية وعسكرية وإستراتيجية بالنسبة للإمبراطورية الروسية القديمة بإعتبارها الطريق الأقصر إلى الشرق الأقصى الروسي، حيث لم تكن آنذاك مواصلات برية سريعة بين الأقاليم المركزية لكل من روسيا وشرق سيبيريا والشرق الأقصى.[4] بالإضافة إلى مضيق هرمز الذي يتحكم في الملاحة بين أغنى مناطق العالم بالإنتاج البترولي وأسواقه في شتى قارات العالم. كما يتركز بمنطقة الشرق الأوسط حوالي 65.1% من إحتياطات البترول العالمية، وحوالي 35% من إنتاج البترول الخام في العالم، حيث يعتبر الشرق الأوسط أكبر مصدر للنفط في العالم.[5]

كما تتميز هذه المنطقة بوفرة وتعدد المصادر الطبيعية والثروات المعدنية ومصادر الطاقة هذا فضلا عن تنوع المناخ الذي يتميز بالإعتدال في أغلبه. وبذلك فإن الأهمية الجيوبوليتيكية للشرق الأوسط جعلته يمثل نقطة تماس إستراتيجي وساحة تنافس دولي كبير بين العديد من القوى الكبرى على رأسها

---

[1]– عبد الرزاق بوزيدي، "التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط، دراسة حالة الأزمة السورية 2010–2014"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص ص (52–53).

[2]– عبد القادر رزيق المخادمي، **الشرق الأوسط الجديد بين الفوضى البناءة وتوازن الرعب**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 76.

[3]– يحي أحمد الكعكي، **الشرق الأوسط وصراع العولمة**. لبنان: دار النهضة العربية، 2002، ص ص (128–129).

[4]– أ. خرينكوف، "المصالح الروسية في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي"، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد 128، 2008، ص 75.

[5]– يحي أحمد الكعكي، مرجع سابق، ص 129.

الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الإتحادية، ما جعلهما يدخلان في تنافس شديد حول منطقة الشرق الأوسط. وقد شهدت منطقة الشرق الأوسط صراعاً كبير خلال مرحلة الحرب الباردة نتيجة سياسة الإستقطاب التي إنتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي، ورغبة كل طرف في بسط نفوذه وتحقيق مصالحه.[1]

ومع تطور الأحداث وسقوط الثنائية القطبية لم تزول الصراعات في الشرق الأوسط، بل إن معطيات وعوامل جديدة ظهرت أججت الخلافات ووصل التوتر إلى حد العودة إلى شكل من أشكال الحرب الباردة الجديدة، خاصة وأن روسيا لم تستسلم لمقاربة الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، أو تسلم بها والشرق الأوسط كان مكانا أساسيا لإرتدادات التجاذب أو تبادل المنافع وهو أيضا يشكل بؤرة توتر دائمة، كما أنه بقعة إستراتيجية في غاية الأهمية لكل اللاعبين على الساحة الدولية خاصة الو. م. أ وروسيا.[2]

وإستطاعت منطقة الشرق الأوسط الإحتفاظ بمكانتها الإقتصادية الدولية حتى بعد فقدانها لها في فترات معينة، فقد لعبت وعبر عصور طويلة دوراً هاماً في تطور الاقتصاد العالمي، ولكن بعد إطلالة الحقبة المعاصرة بدأت أهمية الشرق الأوسط تتراجع بسبب تبدل الظروف العالمية. وبإنتهاء القرن السادس عشر ظهرت إمبراطوريات كبرى مؤثرة دولياً، ولأول مرة في التاريخ المعاصر بات من غير الضروري للتجارة الأوروبية الدولية المرور عبر الشرق الأوسط لكي تصل إلى إفريقيا أو شرق آسيا، فبعد أن تمتعت المنطقة وعلى مدى ألفية من الزمن بالسيطرة على التجارة الدولية والنقل الدولي بين إفريقيا، آسيا وأوروبا إكتشف الأوروبيون طرق جديدة لهذه التجارة، دارت هذه الطرق حول إفريقيا بعيداً عن الشرق الأوسط، وبذلك أخذت التجارة الدولية إتجاهات جديدة ذهبت بالإنتعاش الاقتصادي المعهود للمنطقة لحين ظهور النفط.[3]

---

[1]– عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سابق، ص ص (52، 54).

[2]– المرجع نفسه، ص ص (52–53).

[3] - Rachid Khalidi, **Restricting Empire**. New York: Beacon Press, 2004, p 76.

هذا الموقع الإستراتيجي للشرق الأوسط دفع بالقوى الدولية قديماً وحديثاً إلى محاولة فرض سيطرتها على هذه المنطقة، أدركت قوى الصراع الدولي قديماً وحديثاً أن السيطرة على الشرق الأوسط قد فسح المجال أمام السيطرة على ما يجاوره من أقاليم أخرى، ولهُ كذلك أهمية أخرى في تحقيق التوازن بين القوى العُظمى المتنازعة على تقسيم المناطق الإستراتيجية في العالم (في العصر الحالي)، وفي العصور السابقة ومنذ القدم غزا الإسكندر الأكبر هذه المنطقة في القرن الرابع قبل الميلاد تحقيقاً لسيطرته على العالم، ثم زحف الرومان على المنطقة في القرن الثاني قبل الميلاد، وفي العصور الوسطى هاجم المغول الشرق الأوسط في محاولة للسيطرة على العالم أيضاً، وهاجم الصليبيون سواحل الشرق الأوسط على البحر المتوسط تهديداً للإمبراطورية العُثمانية (القوى العظمى أنذاك).[1]

إن الصعوبة في تحديد الشرق الأوسط نابعة من أن هذا الإقليم يتكون من عدة متداخلات طبيعية وبشرية شأنها في ذلك شأن معظم الأقاليم فضلا عن ذلك يرتبط الإقليم بعامل جغرافي واضح الأثر في أرجائه كلها، ذلك هو عامل المكان والعلاقات المكانية التي ميزت وتميز الشرق الأوسط كمنطقة مركزية منذ القدم في علاقات الشرق والغرب القديم، وحديثاً الشرق بمضمونه الحضاري الاقتصادي عامة في آسيا وإفريقيا الشمالية والشرقية والغرب بالمضمون الحضاري الصناعي العام في أوروبا وأمريكا الشمالية وروسيا الإتحادية. هذه الأهمية المكانية جعلت الشرق الأوسط هدفاً للإستعمار الأوروبي الغربي منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وأصبحت المنطقة أكثر أهمية منذ ما سمي بأزمة الطاقة عام 1973، حيث أن هذه المنطقة أصبحت أكبر مصدراً للطاقة في الوقت الحاضر، فضلاً عن إحتوائها على أكبر مخزون نفطي في العالم يتجاوز ثلثي إحتياطي العالم من النفط.[2]

---

[1]– محمد صبحي عبد الحكيم وآخرون، مرجع سابق، ص 20.

[2]– نبيل سرور، "الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية"، مجلة الجيش، العدد 96، أفريل 2016، ص ص (4–5).

المبحث الثاني: أهم التحولات في منطقة الشرق الأوسط في الفترة 2011-2017.

شهد إقليم الشرق الأوسط خلال العقد الحالي تحولات كبرى على المستوى الداخلي والإقليمي كانت لها تداعيات جلية على النظام الدولي والعلاقات الدولية ككل، وتميزت السنوات الماضية بتراجع دور بعض الدول الإقليمية التقليدية وبروز دول جديدة محلها نتيجة عدة عوامل إقليمية ودولية، وكذلك ما شهدته المنطقة من رياح التغيير في بعض البلدان العربية، وأيضاً إستغلال بعض الدول الكبرى لموجة التحولات في المنطقة لتمرير أجندتها السياسية في المنطقة وتعزيز نفوذها وتواجدها هناك.

المطلب الأول: الحراك الشعبي في بعض الدول العربية.

1- الصراع الأهلي في سوريا: يرتبط تفجر الصراع الأهلي الدائر في سوريا بالتحولات الإقليمية التي أعقبت الثورات العربية، إذ تحول الحراك الإحتجاجي المناهض لنظام الأسد في سوريا إلى صراع أهلي تحكمهُ الإنتماءات الإثنية والطائفية مع صعود القدرات العسكرية لفصائل الجيش السوري الحر وتلقيها الدعم العسكري واللوجستي من بعض دول الجوار مثل تركيا وقطر في مقابل دعم إيران وحزب الله لبقاء نظام الأسد.[1]

ويتمثل أهم الفاعلين المركزيين في الصراع الأهلي الدائر في سوريا في نظام الأسد الذي لايزال يسيطر على قلب العاصمة دمشق وقطاعات من حلب والمدن الساحلية الممتدة بمحاذاة البحر المتوسط والتي يسيطر عليها العلويون الذين ينتمي إليهم نظام الأسد خاصةً اللاذقية وطرابلس، بينما يسيطر الأكراد على مناطق الشمال الشرقي في سوريا خاصةً الحسكة وعفرين وعين العرب، في حين تمكن تنظيم داعش من تأسيس دويلة ممتدة الأطراف عبر الحدود السورية العراقية تمتد لتشمل الرقة ودير الزور وقطاعات من ريف حلب في سوريا والموصل ونينوى وصلاح الدين والرمادي في العراق، أما جبهة النصرة فتسيطر على

[1]- سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، "الأزمة السورية في ظل التوازنات الإقليمية والدولية: 2011-2013"، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر بغزة، 2015، ص 37.

المناطق الحدودية بين سوريا ولبنان بمحاذاة مدينة طرابلس اللبنانية، وتهيمن فصائل الجيش السوري الحر على معظم البلدات والمدن الواقعة في محافظات حلب وإدلب شمالاً، ودرعاَ والقنيطرة جنوباً، بالإضافة إلى بلدات الريف الشمالي والشرقي لمحافظة حمص، ومنطقتي جبل الأكراد وجبل التركمان شمال اللاذقية قرب الحدود مع تركيا، بالإضافة إلى معظم أنحاء ريف العاصمة دمشق.[1]

ويمكن إعتبار الصراع الأهلي في سوريا بمثابة "صراع صفري" يقوم على تنازع الشرعية بين مختلف أطراف الصراع في ظل إنخراط الأطراف الإقليمية ذات المصالح المتعارضة في دعم الفاعلين الرئيسيين فيه، وتقاطع الإنقسامات المذهبية والقومية والدينية في بؤر الصراع الممتد في سوريا، وهو ما إنعكس في تداخل قضايا الصراع التي لا تحظى بتوافق الفاعلين لاسيما إعادة بناء النظام السياسي وتقاسم السلطة والثروة وفق معايير أكثر عدالة، إلا أن أطرافاً أخرى تدفع بإتجاه تقسيم سوريا إلى نطاقات نفوذ وفق مطالبات المعارضة السورية لإنشاء نطاقات آمنة في سوريا، وبالتوازي مع تبني تنظيم داعش تأسيس دولة الخلافة ذات الإمتدادات العابرة للحدود على الحدود التاريخية للدولة الإسلامية.[2]

أما تداعيات الصراع السوري فتمثلت في إنهيار وتفكك الدولة السورية، وتدفق مالا يقل عن 3.5 ملايين لاجئ إلى دول الجوار، وإمتداد آثار الصراع لدول الجوار.[3] ومن المرجح في ضوء المعطيات الراهنة أن يستمر الصراع في سوريا دون تسوية على الأقل في الأمد المنظور كأحد نماذج الصراعات الاجتماعية الممتدة، فالتقاطعات مذهبية وطائفية بين أطراف الصراع في سوريا لاسيما وأن نظام الأسد يستند إلى التحالف المتماسك بين النظام والطائفة العلوية والجيش وحزب البعث، بما يعزز من قدرته على البقاء، ويرتبط ذلك بالتماهي الكامل بين الدولة السورية ونظام الأسد، وهو ما منح النظام قدرة على إستغلال موارد الدولة كاملةً في دعم بقائه في السلطة في مواجهة المعارضة، بينما تحظى المعارضة بدعم بعض الأطراف

---

[1]– إياد جبر، "مراحل تطور الثورة السورية"، مجلة البيان، العدد 342، مركز البحوث والدراسات، نوفمبر 2015، متحصل عليه من: http://albayan.co.uk/MGZArticle2.aspx?ID=4733 يوم 2018/03/20

[2]– لينا الخطيب، "إستراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية باقية وتتمدد"، سلسلة أوراق كارنيجي للسلام الدولي، متحصل عليه من: http://carnegie-mec.org/2015/06/29/ar-60542/ibk6 يوم 2018/03/20

[3] -Mario Abou Zeid, "The Emerging Jihadist Threat in Lebanon, Carnegie Middle east center", January 28, 2015 available on: http://carnegie-mec.org/2015/01/28/emerging-jihadist-threat-in-lebanon in : 22/03/2018

الإقليمية والدولية مالياً وعسكرياً وسياسياً، ولدى بعض فصائلها القدرة على إستقطاب متطوعين أجانب من منطلق نصرة الدين والذائفة السنية في صراع طائفي.[1]

2- الصراع الأهلي في العراق: لم يكن الصراع الأهلي في العراق سوى إمتداد للصراعات المذهبية المحتمدة التي إمتدت بين عامي 2005، 2007 وأدت إلى سقوط آلاف الضحايا في عمليات الإستهداف المتبادل، إلا أن أصول الموجة الأخيرة للصراع الأهلي الدائر في العراق تعود إلى سياسة نظام رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي في التعامل مع المعارضة السنية التي إصطفت في إطار القائمة العراقية الموحدة، وفض إعتصامات مؤيديها في الأنبار والرمادي بالقوة المسلحة قبيل نهاية شهر ديسمبر 2013، بالتوازي مع تفاقم الصراع مع إقليم كردستان حول تقسيم الموازنة العامة وتوزيع العوائد النفطية وهو ما دعم الصعود التدريجي لتنظيم داعش في العراق الذي تمكن من السيطرة على الموصل والأنبار ونينوى وقطاعات واسعة من المناطق السنية في العراق، مما أدى لإنهيار الجيش العراقي وتفككه تحت وطأة الهجمات المتتالية لتنظيم داعش الذي تحالف مع جيش الطريقة النقشبندية وبعض عناصر الجيش العراقي السابق في عهد صدام حسين ممن ثم تسريحهم عقب الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003.[2]

وفيما يتعلق بأطراف الصراع في العراق فتتمثل في القوى الشيعية التي تمثلها قوات الحشد الشعبي والميليشيات الشيعية المدعومة من إيران والتي يقوم على تدريبها الحرس الثوري الإيراني (مثل فيلق بدر، وعصائب أهل الحق، وجيش المهدي)، ويواجه هذه الميليشيات تنظيم داعش المدعوم من جيش الطريقة النقشبدية وبعض كوادر الجيش العراقي السابق التي تسيطر على مناطق الموصل ونينوى والرمادي والأنبار ومناطق تمركز السنة، وفي المقابل يمتلك إقليم كردستان قوات البشمركة التي يتراوح عددها بين 70 ألفاً

---

[1]- إبراهيم الغيطاني وآخرون، "البحث عن الاستقرار: الإتجاهات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط خلال عام 2014"، ملحق تقرير المستقبل، أبوظبي، العدد6، جانفي 2015، ص ص (4-5).

[2]- مثنى العبيدي، "إختيارات فادحة: الحواضن الطائفية في العراق: تجليات العنف وأزمة المواطنة"، القاهرة، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، ماي 2015، متحصل عليه من: http://www.rcssmideast.org/Article/3416 يوم 2018/03/20

و120 ألف مقاتل بتسليح يشبه الجيوش النظامية والتي تمكنت من التصدي لتنظيم داعش والسيطرة على مدينة كركوك النفطية.[1]

وستحتدم المواجهات الطائفية في حدود التماس بين الأقاليم ذات الإنتماءات المذهبية والطائفية والقبلية المختلفة، ويتوازى ذلك مع الصراع للسيطرة على المناطق الغنية بالموارد لاسيما النفط والموارد المائية إذ يبدو أن عمليات التوسع التي يقودها تنظيم داعش تهدف للسيطرة على مسارات المياه العذبة في سوريا والعراق كما في محافظتي الرقة ودير الزور السوريتين اللتين تلتقيان بمحافظة الأنبار العراقية عبر نهر الفرات، إلى جانب الإستماتة في محاولة السيطرة على الحقول النفطية في دير الزور بسوريا وصلاح الدين والموصل وبيجي في العراق، وفي غياب سلطة الدولة الضابطة ستكون الدولة العراقية مؤهلةً لتصبح بيئةً حاضنةً للإرهاب وعصابات الجريمة المنظمة والتهريب، مما سيمتد أثره إلى دول الجوار وسيدفعها للتدخل لإنهاء الفوضى السياسية والأمنية العراقية، أو على الأقل إحتوائها عبر حواجز حدودية وإجراءات أمنية مشددة.[2]

3- الصراع الأهلي في اليمن: ترجع بداية الصراع الأهلي في اليمن إلى حالة الحراك الإحتجاجي التي إندلعت في اليمن بالتوازي مع الحراك العربي والتي إنتهت بتفكك المؤسسة العسكرية اليمنية بين قائد الفرقة المدرعة الأولى بقيادة علي محسن الأحمر والحرس الجمهوري بقيادة نجل الرئيس السابق علي عبد الله صالح، ومن ثم تم توقيع المبادرة الخليجية في نوفمبر 2011 التي قضت بتنحي الرئيس السابق علي عبد الله صالح وإنتخاب الرئيس عبد ربه منصور هادي، وإجراء الحوار الوطني اليمني. ولا ينفصل الصراع الأهلي في اليمن عن الصراع الأهلي بين الشمال والجنوب في عام 1994 الذي إنتهى بتوحيد شطري اليمن والحرب بين الدولة اليمنية والحوثيين في صعدة والتي وصلت ذروتها بين عامي 2004، 2007، والحرب على تنظيم القاعدة في اليمن وتنظيم أنصار الشريعة في مأرب وأبين والتي أعلنها النظام اليمني في عام 2010 بدعم

---

[1]- ريهام مقبل، "عوائق الإنفصال: إشكاليات تأسيس الأكراد لدولة كبرى في الشرق الأوسط، حالة الإقليم"، مجلة السياسة الدولية، العدد 14، فيفري 2015، ص 27.

[2]- إبراهيم الغيطاني، وآخرون، مرجع سابق، ص ص (4- 6).

من الولايات المتحدة.[1] ولقد أدت توسعات الحوثيين في صنعاء ووضعهم الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي تحت الإقامة الجبرية قبل أن يتمكن من مغادرة اليمن، إلى قيام المملكة العربية السعودية بتأسيس تحالف إقليمي لمواجهة توسعات الحوثيين، حيث قام التحالف بشن 2415 غارة جوية خلال فترة 28 يوماً منذ بداية عملية عاصفة الحزم حتى إعلان توقفها تم خلالها تدمير 98% من الدفاعات الجوية للحوثيين و80% من مستودعات الأسلحة الثقيلة.[2]

وهنا يتسم الصراع الداخلي في اليمن بتعدد محاوره وأطرافه بحيث يستعصي على مؤسسات الدولة إحتواء تداعياته أو الوساطة بين الفرقاء، ففي مقابل الصراع المذهبي بين الحوثيين والعشائر السنية في عمران والجوف على حدود صعدة في الشمال، فإنَ صراعاً موازياً قد تصاعد بين الدولة والعشائر المحلية المؤيدة للنظام الحاكم من جانب وتنظيم القاعدة وتنظيم أنصار الشريعة في أبين وشبوة ومأرب وحضرموت بالتوازي مع التوجهات الإنفصالية المتصاعدة للحراك القبلي في جنوب اليمن، والصراع بين قيادات نظام الرئيس السابق علي عبد الله المدعومة من قبائل سنحان وبكيل في مواجهة آل الأحمر الداعمين لحزب التجمع اليمني للإصلاح، ما يجعل "صوملة اليمن" وتفككه لنطاقات نفوذ متناحرة سيناريو مطروحاً بقوة نتيجة تقاطع وتضاد مصالح مختلف الفرقاء السياسيين والمجتمعيين وتصاعد الولاءات الأولية.[3]

4- الصراع الأهلي في ليبيا: حينما هبت رياح التغيير والثورة على كُل من تونس ومصر؛ أكد المراقبون والمحللون السياسيون أنَ ثروات ليبيا كفيلة بألاَ تجعل الشعب الليبي يثُور، غير أنَ الليبيين أنفسهُم كانَ لهم رأي آخر، حيثُ تصاعدت الإحتجاجات ضد النظام السياسي لتصل إلى صدام مسلح مفتوح بين النظام ومعارضيه، كاشفةً الستار عن أسباب أُخرى كانت تحت الرماد دفعت الليبيين لإختيار الثورة رغم الثروة،

---

[1]- المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، "التداعيات غير المقصودة: كيف تتعامل بعض القوى الداخلية والإقليمية مع عملية عاصفة الحزم في اليمن؟"، القاهرة، موقع المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية أفريل 2015، متحصل عليه من: http://www.rcssmideast.org/Article/3288 يوم 2018/03/20

[2]- صحيفة الوطن، "عاصفة الحزم تسقط الحوثيين في 28 يوماً"، صحيفة الوطن، متحصل عليه من: http://www.elwatannewes.com/hotfile/details/1017 يوم 2018/03/20

[3]- حسين علي، "تباينات مصلحية: تأثير العمليات العسكرية ضد الحوثيين على القوى السياسية باليمن"، موقع المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية بالقاهرة، متحصل عليه من: http://www.rcssmideast.org/Article/3248 يوم 2018/03/20

أبرزها الفساد في كافة النواحي وغياب العدالة في توزيع الثروات، وحالة التخلف الذي ترسف فيه ليبيا رغم ثرائها بالنفط، وغياب المعارضة الحقيقية، وإنسداد قنوات التواصل، فضلاً عن القمع الأمني عبر اللجان الثورية والذي إمتدت أذرع قمعه إلى الخارج لتُلاحق كل من يختلفون مع النظام إلى الحد الذي دفع إلى وصف النظام الليبي بأنهُ نظام قمعي بإمتياز داخلياً وإرهابي خارجياً.[1]

أدَت ثورة 17 فيفري التي أطاحت برموز النظام وأدت لإنتشار الميليشيات المسلحة المدعومة قبلياً، وعلى الرغم من إدارة القوى السياسية الليبية لمرحلة إنتقالية ممتدة إنتهت بإنتخاب مجلس النواب الليبي في أوت 2014، فإن سيطرة الميليشيات المسلحة التابعة للتيارات الإسلامية على بنغازي وطرابلس والداعمة للمؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته، منعت إنعقاد مجلس النواب في طرابلس لينعقد في مدينة طبرق ويعلن القوى المنخرطة في عملية فجر ليبيا جماعات إرهابية.

وفي السياق ذاته تمكنت قوات فجر ليبيا من إنتزاع السيطرة على العاصمة الليبية طرابلس من لواء القعقاع وكتيبة الصواعق التابعة للجيش الوطني الليبي في جوان 2014، ويرتبط إحتلال العاصمة من جانب ميليشيات فجر ليبيا بتنازع الشرعية القائمة بين المؤتمر الوطني المنتهية ولايته الذي أعاده للإنعقاد في طرابلس الإخوان المسلمين والفصائل الإسلامية إستناداً للدعم العسكري لتحالف فصائل الدروع وتنظيم أنصار الشريعة وكتائب فجر ليبيا ومقاتلي مصراته، في مواجهة مجلس النواب المنتخب والقائم بمدينة طبرق الليبية الذي يستند إلى دعم قوات الجيش الوطني الليبي وكتائب الصواعق والقعقاع الذراع العسكرية لقوى التحالف الوطني المتمركزة في مدينة الزنتان. ولا ينفصل ذلك عن تمدد تنظيم داعش في درنة وإستخدامها منطلقاً لتنفيذ عمليات إرهابية على غرار إختطاف الأقباط المصريين وإعدامهم في منتصف فيفري 2015، وهو ما دفع مصر للقيام بعدة ضربات جوية إستهدفت مدينتي درنة وسرت بإعتبارهما معاقل تنظيم داعش في ليبيا، ودعت مصر لرفع حظر تصدير السلاح عن الأطراف الشرعية في ليبيا وتشكيل تحالف دولي لمواجهة

[1]– محمد عاشور، "الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل"، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ماي 2011، ص 11.

الإرهاب في ليبيا، وفي المقابل تحظى ميليشيات فجر ليبيا بدعم كل من قطر وتركيا في مواجهة الأطراف المدعومة من مصر.[1]

وبصفة عامة يمكن القول إن الصراع في ليبيا أصبح مناطقياً وإن الصراع الرئيسي يتركز في منطقة الهلال النفطي، أي أن الخريطة البيترولية لليبيا أصبحت تحدد مناطق الصراع الحادة بين الأطراف المتنافسة للسيطرة على أهم مصادر الثروة، وفي هذا الإطار تتعدد أجندات وأهداف الأطراف المختلفة وتتباين مناطق سيطرة كل منها ويتداخل العامل القبلي بصورة كبيرة في هذه الصراعات، ورغم جهود الأمم المتحدة والجزائر لإجراء حوار بين أطراف الصراع بهذا الخصوص لاتزال العملية متعثرة لإفتقاد هذه الحوارات عناصر أساسية لنجاحها، فلا يوجد الطرف المؤثر والحاكم عسكرياً حتى الآن الذي يستطيع أن يفرض إرادته أو أن يدفع الآخرين لتقديم تنازلات من خلال الحوار.[2]

المطلب الثاني: تزايد النفوذ الأجنبي في المنطقة.

1-**النفوذ الروسي المتصاعد:** إن تهديدات الأمن القومي الروسي وفقاً لمفهوم الأمن القومي تتجلى من محاولات الدول الأخرى تعزيز قوتها لتصبح واحداً من مراكز النفوذ في العالم متعدد الأقطاب ذاك، وهو يتطلب عرقلة تحقيق مصالحها الوطنية وإضعاف مكانتها في أوروبا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى وعبر القوقاز والمحيط الهادئ ومناطق آسيا"، هذه التطورات تشكل عاملاً مهماً وحاسماً في فهم النهج الروسي في السياسة الخارجية، وعلى وجه التحديد النهج الروسي في الشرق الأوسط، فقد سلط الروس الضوء على هذا منذ البداية، حيث ينظر الكريملن في عهد الرئيس فلاديمير بوتين إلى الغرب على أساس العداء وإنعدام الثقة، لاسيما في ضوء ما ينظر إليه الغرب على أنهُ محاولات لتغيير الوضع الراهن في أي مكان معين، وفي هذا السياق يهدف الكريملن إلى وضع روسيا في موقف معارضة الغرب وتأكيد أهمية إحترام سيادة

---

[1]– شحاته عوض، "الدور المصري في ليبيا: التحديات والمخاطر"، موقع مركز الجزيرة للدراسات، 8 مارس 2015، متحصل عليه من: http://studies.aljazeera.net/reports/2015/03/2015389551293257.htm يوم 2018/03/20

[2]– "سباق التصعيد والتسوية في ليبيا"، موقع الجزيرة المعرفة، 23 أفريل 2014، متحصل عليه من: http://www.aljazeera.net/knowl-edgegate يوم 2018/03/20

الدولة. وفي الشرق الأوسط سعى بوتين إلى إستعادة روسيا كقوة عظمى في سياق تجديد الصراع الصفري المضاد للغرب، وبالإضافة إلى إستعادة النفوذ السياسي، سعى بوتين إلى نقل روسيا إلى مرحلة وضع المنافس للولايات المتحدة وهيمنتها المزعومة من خلال التركيز العالي على المصالح التجارية الروسية كالأسلحة والطاقة والمبيعات، فضلاً عن السلع ذات التقنية العالية مثل المفاعلات النووية.[1]

في الواقع أعادت موسكو تعريف أولوياتها في الشرق الأوسط في جانفي من العام 2000 عبر مفهوم السياسة الخارجية، وكان ذلك متمثلاً في إستعادة وتعزيز المواقف الاقتصادية الروسية على وجه الخصوص، وتسليط الضوء على إستمرار تطوير العلاقات مع إيران.[2]

عزز إستعادة الحضور الروسي في المنطقة مع كل من القوى المضادة والمؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية هناك، وهذا يعني دعم إيران في برنامجها النووي وشطب ديون سوريا التي قاربت 13 مليار دولار، وإزالة القيود على تصدير التقنيات الكيميائية والبيولوجية، إلى جانب تعزيز العلاقات مع تركيا، مصر، إسرائيل والمملكة العربية السعودية.[3] وعلى هذا الصعيد زاوجت موسكو بين سياسة مبيعات الأسلحة ومصالحها السياسية الخارجية، وهذا دفع نائب رئيس مجلس الوزراء الروسي في 11 ديسمبر 2013 ديمتري روغوزين إلى القول "إن مبيعات الأسلحة الروسية هي العنصر الأكثر أهمية في تحديد علاقتها مع الدول الأخرى".[4]

2-الهيمنة الأمريكية المتواصلة: بعد تقلد "باراك أوباما" سدة الحكم في الولايات المتحدة واجه هذا الأخير مجموعة من القضايا المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط كالقضية الفلسطينية والملف النووي الإيراني

[1] - Robert O. Freedman, « Russian Policy toward the Middle East under Yeltsin and Putin, Jerusalem Letter/Viewpoints 461 (Jerusalem Center for Public Affairs, September 2, 2001), available on : http://www.jcpa.org/jl/vp461.htm in: 25/03/2018

[2] - «Foreign Policy Concept of the Russian Federation», available on : http://archive.mid.ru//Bl.nsf/arh/19DCF61BEFED61134325699C003B5FA3 in : 25/03/2018

[3]- Ariel Cohen, « How the U.S Should Respond to Russia's Unhelpful Role in the Middle East », available on: http://www.heritage.org/research/reports/2012/03/how-the-us-should-respond-to-russias-unhelpful-role-in-the-middle-east#_ftn19 in: 27/03/2018

[4]- « Rogozin: Russia Ranks Second in the World on Export Supply of Military Goods», Daily News Light, available on: http://dailynewsslight.ru/?u=11122013868 in: 28/03/2018

وكذا ضرورة سحب القوات الأمريكية من العراق وأفغانستان وطبعاً مخرجات الحراك العربي في عدد من الدول العربية أي مواجهة كل ملفات السياسة الخارجية التي تركها سلفه "جورج بوش" بمستجدات جديدة.

وفي مطلع ولايته الأولى تعارضت سياسة أوباما مع توجهات سلفه الجيواستراتيجية بشدة على الأقل من ناحية الخطاب ولاسيما تلك المتعلقة بنشر القوات البرية وإستخدام القوة العسكرية في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير لفرض التحول الديمقراطي في العالم العربي بالإكراه والإحتلال المباشر. وقد حمل إنتخاب أوباما لترأس الولايات المتحدة الكثير من الأمل بالنسبة لشعوب المنطقة وحكوماتها وهو الذي جاء بوعود التغيير، هذا التغيير الذي طمح إيه باراك أوباما يجسده رغبته في إخماد العنف المتزايد بالمنطقة ومعالجة النفور المتنامي من قبل المسلمين والعرب اتجاه الولايات المتحدة والذي يلقي بتداعياته السلبية على المصالح الأمريكية في المنطقة، فهو يعتقد أن سياسات إدارة بوش قد أضرت بهذه المصالح وزادت التهديدات لأمن إسرائيل، لذلك يحاول من خلال نهج التغيير الذي يروج له إظهار التمايز عن إدارة سلفه ولاسيما فيما يتعلق بمعالجة ملفات الشرق الأوسط. ولعلَ أهم معضلة واجهها أوباما في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بدول الشرق الأوسط هي معضلة الشرعية، لذلك لُمست إرادة عند هذا الأخير بضرورة تغيير أدوات التعامل مع هذه المنطقة خصوصاً الأداة العسكرية لكن دون التساؤل عن مدى شرعية هذه المصالح الأمريكية في الأساس، والساعية إلى الحفاظ على القيادة والهيمنة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية.[1]

ويمكن إستشفاف أهم التوجهات الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية من خلال الخطب الثلاث الرئيسية التي ألقاها أوباما والموجهة إلى العالمين العربي والإسلامي والتي ألقاها خلال سنته الرئاسية الأولى حيث حاول رسم معالم سياسة إنفراج عميق إتجاه العالم الإسلامي والشرق الأوسط بشكل عام من خلال خطابه في القاهرة في الرابع من جوان 2009 الذي أحال فيه إلى علاقات جديدة مع العالم الإسلامي ووضع حد لسياسة الإملاء من فوق التي كانت تريدها إدارة بوش فيما يسمى بالشرق الأوسط الكبير الذي كان ثمرة فلسفة المحافظين الجدد ونهجهم، ورغم التوجه الواضح لأوباما نحو منطقة آسيا والباسفيك إلا أن منطقة

[1] - Mohammed El Oifi, la politique d'Obama au Moyen –Orient (L'Hégémonie Fragilisée), available on: http://www.afri-ct.org/wp-content/uploads/2015/02/597_EL_OIFI-AFRI_2010.pdf in: 29/03/2018

الشرق الأوسط مهمة في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، إذ أنه ومنذ مطلع عهد أوباما بات التناقض جلياً بين الخطاب والإستراتيجية، فإلتزامه بالإنسحاب من الشرق الأوسط تعرض لإختباره الأول في أفغانستان، فبعد طول تمعن وتردد وسع البيت الأبيض الإستراتيجية الأفغانية لتشمل أفغانستان وباكستان، وصعد الحرب من خلال زجه بفوج تعداده 50 ألف جندي ألحقهم بإستراتيجية عسكرية أكثر عدوانية لمكافحة التمرد بقيادة الجنرال "ديفيد بترايوس" وشملت إنتشاراً واسعاً للقوات، إضافةً إلى حزمة من الحوافز والتهديدات لمن رفض التعاون مع الولايات المتحدة، وقد أطلق أيضاً حملة جديدة للطائرات من دون طيار غطت جميع أنحاء المناطق الممتدة من أفغانستان وصولاً إلى اليمن مروراً بالصومال.[1]

كما تحدث أوباما عن علاقات جيدة تقوم على المصالح المشتركة والإحترام المتبادل لاسيما مع إيران، إلا أنهُ وبحلول عام 2010 بدأ في توجيه الإنذارات إلى طهران ودعا أيضاً إلى تبني نهج أكثر واقعية وأقل تدخلاً في المنطقة، وأوضح أن الولايات المتحدة لن تحاول فرض التغيير على الأصدقاء والأعداء على حد سواء، ولن تسعى إلى ممارسة التأثير السياسي عليهم بالقوة، ولكنه إلتزم بتوسيع العمليات السرية الأمريكية في الشرق الأوسط، وناشد رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" تجميد بناء المستوطنات اليهودية، ثم إنتبه لاحقاً إذ إستمر في توفير الدعم لإسرائيل بطرق مختلفة ما جعله أحد أصدقاء إسرائيل الأكثر إخلاصاً في التاريخ الحديث.[2]

3-السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط: تخضع السياسة الخارجية لفرنسا في كل قضايا الشرق الأوسط أساساً للنفوذ الصهيوني والمنظور الإسرائيلي سواء أكان هذا النفوذ متأتياً من داخل الحكومة الفرنسية أم من الدوائر القريبة منها، وهذا ليس أمراً جديداً ولا خفياً بل تقره الجهات الرسمية الفرنسية[3].

---

[1]- فوزية الفرجاني، **مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط (2013-2016): دراسة في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة.** برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2017، ص 145.

[2]- مروان بشارة، **أهداف الولايات المتحدة وإستراتيجياتها في العالم العربي.** قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص ص (13-14).

[3]- SENAT, "Le Moyen-Orient l'heure nuclaire –Chapitre Vi- La France Et L'europe Au Moyen-orient", available on: http://www.senat.fr/rapinf.html in: 30/03/2018

ما يحدد أيضاً السياسة الشرق أوسطية لفرنسا اتجاه الإرهاب حرصها تحت ضغط متغيرات المرحلة على إعادة رسم موازين القوى الإقليمية والمحلية في الشرق الأوسط وإفريقيا على حد سواء بطريقة تحفظ لفرنسا المصالح والنفوذ في هذه المناطق، وهكذا يتداخل في هذه السياسة الهدف المعلن مع الهدف الخفي الذي يستشف منها والذي يتطلب منها في كثير من الحالات إيجاد ولاءات جديدة والدخول في تحالفات وعداءات قد لا تكون دائماً مفهومة بمعيار الأهداف التي تفصح عنها فرنسا والقيم التي تكرس لها علناً. يمكن فهم مختلف التحالفات والعداءات التي تقيمها فرنسا في منطقة الشرق الأوسط في المرحلة الراهنة، ومن ثم فهم التناقض الذي يبدو فيها من حيث أنها تتحالف مع دول وتدعم فواعل في المنطقة لاتتبنى في خطابها وممارساتها القيم التي تكرس لها فرنسا علناً.[1]

تتحتل المصلحة الاقتصادية الفرنسية على حساب المبادئ والقيم مرتبةً مهمة كعامل مؤثر، ومن ثم محدد لتوجهات السياسة الخارجية الفرنسية بما فيها سياسة مكافحة الإرهاب بحيث لا يتردد السياسيون الفرنسيون إذا ما رأوا هناك مصلحة إقتصادية مهمة لفرنسا في التضحية إذا إقتضى الأمر بالمبادئ والقيم وبالشروط المعيارية التي يضعونها لعلاقة فرنسا بمختلف دول منطقتي الشرق الأوسط وإفريقيا، ويلحون بذلك إلى الكيل بمكيالين، ولقد أصبح العامل الاقتصادي مهما على حساب مبادئ السياسة الخارجية لفرنسا منذ سنتين تقريباً نتيجة التداعيات السلبية للأزمة الاقتصادية وسياسة التقشف المفروضة عليها من بروكسل، ويمكن بهذا العامل قراءة مختلف الصفقات التجارية المهمة التي أبرمتها فرنسا عام 2015 مع مصر والمملكة العربية السعودية وأخيراً مع إيران، دول توجه فرنسا لسياسة كل واحدة منها إنتقادات حقوقية، لكن بمجرد ما أن تصبح هذه الدولةأو تلك عميلاً محتملاً لأحد منتجاتها الصناعية الإستراتيجية حتى تتخلى فرنسا –وإن كان مؤقتاً– عن إنتقاد سياسة هذه الدولة وتسرع لإبرام ما تراه مفيداً من صفقات تجارية معها.[2]

---

[1]– برهان غليون، "معوقات السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط"، متحصل عليه من: http://www.mokarabat.com/bg5.htm يوم 2018/04/22

[2]- Marie-France Chatin, "La France a-t-elle encore une politique au Moyen-Orient", available on: http://www.rfi.fr/auteur/marie-france-chatin/ in: 30/03/2018

وفي هذا المجال باعت فرنسا خلال عام 2015 لمصر 24 طائرة مقاتلة من طراز "رافال"، ومعدات عسكرية أخرى بصفقة تزيد قيمتها عن خمسة مليارات أورو (5.7 مليار دولار)، بالإضافة إلى حاملتي الطائرات المروحية من طراز "ميسترال" بصفقة بلغت قيمتها 950 مليون أورو، كما باعت للسعودية طائرات من الطراز نفسه، ومن المنتظر أن تبيع لإيران طائرات "آيرباص" لتجدد بها أسطولها الجوي للنقل المدني، ولقد كانت فرنسا منذ أقل من عام من أكثر أعضاء مجموعة "5+1" تشدداً إتجاه إيران في المفاوضات بشأن برنامجها النووي، لكن بمجرد ما تم الاتفاق ورفع جزء من العقوبات الاقتصادية والمالية عن إيران بدخول الاتفاق النووي حيز التنفيذ حتى سارعت فرنسا –بعد إيطاليا– لتستقبل الرئيس روحاني ولتبرم مع إيران صفقات تجارية مهمة.[1]

تحاول السياسة الفرنسية اتجاه الإرهاب في الشرق الأوسط أن تظل قدر الإمكان قريبة من مواقفها من السياسة الأمريكية، وقد أوجدت الولايات المتحدة الأمريكية منذ ما بعد "شيراك" آليات تحقق بها النفوذ والسيطرة على فرنسا إبتداءاً بالإنتخابات الرئاسية إلى المواقف التي تحكم السياسة الخارجية لفرنسا، وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية لهذا حتى تتفادى تكرار إبتعاد فرنسا عنها كما حدث خلال الحرب الأمريكية على العراق سنة 2003.[2]

4–السياسة البريطانية في الشرق الأوسط: تُفيد العديد من المؤشرات بأنّ بريطانيا باتت واعية أكثر من أي وقت مضى بضرورة العمل على توطيد علاقاتها مع دول الشرق الأوسط، ضمانا لمصالحها المستقبلية في منطقة ذات ثقل جيوسياسي هام يجعلها تتمتع بدور مركزي في تسهيل المعاملات والمبادلات الدولية رغم ما يحف بها من تهديدات وما تشهده من صراعات. توجه بريطاني لاستعادة "إرث الماضي"

[1]– سلوى بن جديد، "السياسة الفرنسية إتجاه الإرهاب بين إفريقيا والشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، متحصل عليه من: http://www.siyassa.org.eg/News/8747.aspx يوم 2018/04/22

[2]- Marie-France Chatin, op. cit.

يوحي بأن أصحاب القرار في لندن قد بدؤوا يبحثون عن تموقع جديد لهم خارج دائرة التحالف التقليدي الذي يجمعهم بواشنطن.[1]

وتكتسي العلاقات البريطانية مع دول الشرق الأوسط، أهمية كبرى بالنسبة للندن التي تقيم علاقات مختلفة قويّة مع هذه الدول، وترغب في حماية مصالحها الإستراتيجية وفق مقاربة دبلوماسية حذرة في التعامل مع القضايا الحساسة التي تشهدها المنطقة، غير أنّ هذه المصالح المتبادلة باتت مهدّدة بالتأثر بتحوّلات سريعة وسياسات دولية متباينة ومصالح إقليمية متناقضة وهويات متصارعة تحددها جملة من التفاعلات الداخلية والخارجية للأزمات التي تعيشها المنطقة، وقد باتت هذه المعطيات تطرح جملة من التساؤلات حول مآلات السياسة الخارجية البريطانية المحتملة إتجاه العالم العربي وأهدافها الآنية وبعيدة المدى في ظل هذه التّغيرات، فضلا عن سعي الدبلوماسية البريطانية لمعالجة ما خلفته السياسة الأميركية حيال التحديات المطروحة وعلى رأسها الإرهاب، والسياسات المتباينة إلى حد التناقض التي تشل كل جهد لمواجهة عناصر التهديد، حيث برز في الآونة الأخيرة أن كل تحالف يقام ويعقد في المنطقة، توجهه أجندة خفية غالبا ما يكون هدفها إضعاف الورقة العربية وتعطيل مصالحها الحيوية[2].

ويبدو أنّ بريطانيا ما زالت لم تتخلص من الحصيلة التاريخية التي رسمها مؤتمر سان روميو سنة 1920، فهو ولئن كان يراعي مصالح بريطانيا في فتح ممر آمن لها نحو الهند، إلاّ أنه بات اليوم مهددا بالكامل في تقسيماته وخارطته. بل إن المملكة المتحدة باتت تشعر بمدى خطورة العبث بخارطة ساهمت في

---

[1]– سمير رمزي، "التحولات الواقعية للدور البريطاني في الشرق الأوسط بعد بريكست"، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، متحصل عليه من:
https://elbadil-pss.org/2017/02/20/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A/ يوم 2018/04/26

[2]– منال لطفي، "بريطانيا والشرق الأوسط: إرهاق... أم إنعزال؟"، صحيفة الأهرام اليومي، متحصل عليه من:
http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/385698.aspx يوم 2018/03/24

الحفاظ على عدة مزايا اقتصادية واستراتيجية لها، وتدرك بريطانيا أيضا بأن أي تغييرات دراماتيكية في الوقت الحالي، ستنعكس سلبا على مصالحها الاستراتيجية، وليس من المتصور أن تساهم في سياسة تفقدها مصالحها في دول الخليج.[1]

وأمام هذا الوضع تحاول المملكة المتحدة تشكيل دورها من جديد، وإعادة ترتيب سياستها اتجاه الشرق الأوسط، حيث بدأت بترتيبات جديدة على أوليات مصالحها في محاولة لاستعادة رصيدها السابق، وحتى إعادة فتح سفارتها في طهران فهي مفهومة وتعتبر محاولة تكتيكية تتنزل في سياق البحث عن لعب دور قوي في توازنات الشرق الأوسط، وليست تعديلا على مستوى الاستراتيجية الأساسية التي تحكم مسار العلاقات الأمنية والتعاون العسكري الوثيق بين دول الخليج والمملكة المتحدة. وفي هذا الإطار شكل إعلان بريطانيا عن إتفاقية تتيح لها تطوير قاعدة عسكرية دائمة في البحرين في 5 ديسمبر 2014، حدثا بالغ الأهمية، خاصة أنها تمثل أول قاعدة عسكرية دائمة منذ سنة 1971. وتطرح هذه الخطوة سؤالا محوريا مفاده كيف يمكن قراءة هذه العودة المفاجئة والمباغتة للقوات البريطانية؟

ومن أمثلة تقوية هذا الحضور كذلك، قيام المدمرة البريطانية في 20 يوليو 2014 بمرافقة حاملة الطائرات الأميركية "جورج بوش" في عرض الخليج العربي في إطار عمليات القصف الجوي في العراق ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"، حيث ما لبثت أن أعلنت بريطانيا بعدها، وتحديدا في 22 يناير 2015 في إطار الاجتماع الذي ضم أعضاء التحالف ضد داعش في لندن، على لسان "فيليب هاموند" وزير خارجيتها عن قبولها تقديم دعم عسكري قوي لحكومة "حيدر العبادي" في مواجهة تنظيم داعش، فيما تكللت مشاركة قوات خاصة من البحرية البريطانية مع القوات العمانية في أكتوبر 2013، والتي تم تنظيمها بغاية التدريب

[1]– منال لطفي، المرجع السابق.

وتطوير مهارات إطلاق الذخيرة الحية، والتدريب على القتال في المناطق الحضرية، والإنزال على الشواطئ، بالإعلان عن القيام بمناورات عسكرية كبرى سنة 2018، تخلله إرسال مستشارين عسكريين إلى السلطنة[1].

والثابت أنّ هذا الإعلان يطرح كثيرا من الأسئلة حول مدى إتفاق الشريكين الأميركي والبريطاني على تطوير سياسة متوافق عليها بخصوص مخاطر نظام إقليمي جديد قيد التشكل في الشرق الأوسط. وتتزامن الجهود البريطانية لتعزيز حضورها في المنطقة مع ارتفاع المنافسة بين الشركاء الأوروبيين، وخاصةً فرنسا، حيث قامت المملكة المتحدة في السنوات الأخيرة بتعزيز علاقاتها مع السعودية، الإمارات العربية، قطر والكويت، وقد بلغ إجمالي حجم التجارة بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي نحو 33 مليار دولار في عام 2014، فيما بلغ حجم واردات المملكة المتحدة 5.8 مليار جنيه إسترليني، وتجاوزت قيمة الصادرات البريطانية إلى دول الخليج 6.13 مليار دولار.[2]

المطلب الثالث: الاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى.

تمكنت إيران والمجموعة الدولية (القوى الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا) في الرابع عشر من شهر جويلية 2015 من التوصل إلى إتفاق نهائي حول البرنامج النووي الإيراني، وتباينت الآراء والمواقف في قراءة تداعيات هذا الاتفاق وآثاره على سلوك إيران وسياساتها الخارجية وعلى موازين القوى الإقليمية في المنطقة والتي تشهد حراكات صلبة متعددة، وكذلك مستويات صراعات متعددة في إطار تشكيل نظام سياسي إجتماعي إقليمي جديد. ومما لا شك فقد أفرز هذا الاتفاق مناخات وهوامش سياسية في أجواء التفاعلات الإقليمية في المشرق العربي ستحاول إيران من خلالها زيادة مجالها الحركي على المستوى السياسي والدبلوماسي في سبيل تعزيز القدرة والنفوذ في ساحات الصراع بهذه المنطقة وخاصة سوريا،

[1]– حسن مصدق، "بريطانيا تعيد بناء سياساتها اتجاه الشرق الأوسط"، مركز أنظمة الفكر المعاصر، جامعة السوربون، متحصل عليه من: https://alarab.co.uk/node/65389 يوم 2018/03/27

[2]– المرجع نفسه.

مستفيدة من عنصر الزمن المتاح قبل ظهور أي عثرات في تنفيذ وتطبيق هذا الاتفاق، ومنطلقة من ضرورة تكريس الفاعل الإيراني في معادلات الحل الإقليمية، كما ستجتهد طهران في فرض أجندتها السياسية والعسكرية بعد توقيع الاتفاق النووي في كافة المناطق التي تتصارع بها مع دول المنطقة عبر أذرعها المحليين مستغلةً مكتسبات إعلان دخولها للحظيرة الدولية لتحسين شروطها على حساب باقي الفاعلين الإقليميين والمحليين في تلك المناطق الملتهبة.[1]

ويمثل الإتفاق المرحلة الثالثة والأخيرة من المفاوضات بين القوى الكبرى وإيران بعد الإتفاق الإنتقالي في جنيف في نوفمبر2013، ثم إتفاق الإطار في (لوزان) النهائي على تقييد البرنامج النووي الإيراني الذي يصر الغرب على أن له أبعاداً عسكرية، في حين تصر طهران على أنه سلمي في مقابل رفع العقوبات الإقتصادية، والمصرفية المفروضة على طهران، بعد التأكد من وفائها بإلتزاماتها بموجب الاتفاق، كما يعزز الاتفاق الإجراءات والضمانات الرقابية الصارمة على الأنشطة والمنشآت النووية الإيرانية، ويضع قيوداً على مستوى تخصيب اليورانيوم والبلوتونيوم، ويحدد عدد (أجهزة الطرد المركزي) التي تمتلكها إيران، وبهذا تأمل الدول الغربية زيادة فترة الإنذار قبل محاولة إيران صناعة قنبلة نووية من شهرين في الوقت الحالي كما تقول الولايات المتحدة الأمريكية، وحلفائها كإجراءات للحيلولة دون ذلك. وفي حال إنتهاك إيران بنود الإتفاق فإن قائمة مواد تنص على عودة فورية إلى العقوبات الدولية والأميركية عليها[2].

---

[1]– مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، "تداعيات الاتفاق النووي الإيراني على سورية والمنطقة"، إسطنبول، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، سبتمبر 2015، ص 1.

[2]– "الإتفاق النووي الإيراني—المضامين والنتائج والإعتراف المتبادل بالفشل"، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 2.

وينص الاتفاق في بنوده العريضة على تقييد البرنامج النووي الإيراني الذي يشتبه في أن لهُ أبعاداً عسكرية مقابل رفع العقوبات الاقتصادية والمصرفية المفروضة على إيران بعد التأكد من وفائها بإلتزاماتها، كما يُعزز هذا الاتفاق الإجراءات والضمانات الرقابية على الأنشطة والمنشآت النووية الإيرانية ويضع قيوداً على مستوى تخصيب اليورانيوم والبلوتونيسوم ويحدد عدد أجهزة الطرد المركزي الذي تملكها إيران،* وبهذا تأمل الدول الغربية في زيادة فترة الإنذار قبل محاولة إيران صناعة قنبلة نووية من فترة شهرين إلى عام على الأقل، ما يوفر وقتاً أطول للقيام بإتخاذ إجراءات للحيلولة دون ذلك، وفي حال إنتهاك إيران لبنود الاتفاق فثمة مواد تنص علة عودة فورية للعقوبات الدولية الأمريكية عليها.[1]

تباينت المواقف في قراءة الاتفاق النووي وتأثيره على سلوك إيران وسياستها الخارجية وعلى موازين القوى الإقليمية وفي مقابل حرص إدارة الرئيس باراك أوباما للتوصل إلى إتفاق يمثل بالنسبة لها نصراً معنوياً كبيراً ويحقق لها غايات إستراتيجية في المنطقة إستقبلت الدول العربية الخليجية تحديداً الاتفاق ببرودة واضحة تعززها شكوك من إحتمال أن يؤدي رفع العقوبات عن إيران إلى توفير غطاء سياسي وموارد مالية إضافية كافية لها للمضي في سياساتها الهجومية في المنطقة.[2]

مثَّلَ التوصل لإتفاق مع إيران ينهي أزمة ملفها النووي أحد أهم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما، وفي سبيل التوصل إلى هذا الاتفاق نأت الولايات المتحدة بنفسها عن أي سياسة قد تؤدي إلى الإضرار بفرص التوصل إلى مثل هذا الاتفاق مثل التدخل عسكرياً في سوريا بعد أن تجاوز النظام السوري الخطوط الحمراء التي وضعها الرئيس أوباما حول إستخدام السلاح الكيماوي في الصراع السوري.[3]

---

*– أُنظر الملحق رقم 02، بنود الإتفاق النووي بين إيران والدول 5+1.

[1] - The historic deal will prevent Iran from acquiring a nuclear weapon, The white house, available on: https://google/ELSu1y in 02/04/2018

[2]– مروان قبلان، "الاتفاق النووي الإيراني وموازين القوى الإقليمية"، إسطنبول، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، سبتمبر 2015، ص 24.

[3]– المرجع نفسه، ص 25.

سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إستخدام الاتفاق النووي أداة ووسيلة لإخراج إيران من حالة العزلة والحصار التي طوقتها منذ الثورة التي أطاحت بالشاه عام 1979 وتحويلها إلى جزء من موازين القوى الإقليمية، فالرئيس أوباما الذي جاء إلى الحكم ببرنامج يهدف إلى الحد من نزيف القوة الأمريكية حول العالم، شرع بتبني مقاربة مختلفة تقوم على إدارة معارك الخصوم والإشراف عليها بدل المشاركة فيها، ويكون ذلك بإنشاء موازين قوى إقليمية في مناطق العالم المختلفة حيث تتكفل القوى الإقليمية المتصارعة بموازنة بعضها البعض، فيما يقتصر الدور الأمريكي على إدارة هذين الموازين من خلال الدعم المادي والإستخباراتي وتقديم الأسلحة والتدريب للقوات الحليفة، وقد بدأ تطبيق هذه الإستراتيجية في سوريا، ثم جرى توسيعها لتشمل الإقليم بأكمله، في ضوء صعود تنظيم الدولة الإسلامية، وإعادة تأهيل إيران ودمجها في موازين القوى في المنطقة.[1]

وقد واجهت الدائرة الخليجية –على وجه الخصوص– تحدياً غير مسبوق أو ما يمكن أن نطلق عليه "هلال الأزمات"، من ناحية ثانية فإن تلك الدائرة قد واجهت تحدياً جديداً في أعقاب توقيع الاتفاق النووي في جويلية 2015، حيث أجمعت العديد من الدراسات على أن هذا الاتفاق من شأنه تعزيز دور إيران في القضايا الإقليمية وبخاصة أن لديها العوامل الإيديولوجية والإمكانات العسكرية التي تمكنها من ذلك، وعلى الرغم من أن هذا الأتفاق قد حددَ الطموحات النووية لإيران إلا أنهُ كان دعماً لأمن إيران، وخاصةً على الصعيد الاقتصادي من خلال رفع العقوبات، بما يعني تمكين إيران من تنفيذ طموحاتها الإقليمية من خلال تلك الموارد الجديدة المتوقعة.[2]

أما الدائرة الثانية فهي الجوار الجغرافي "اليمن، العراق، سوريا" حيث أن حالة عدم الاستقرار والصراع المزمن في تلك الدول قد أتاحت الفرصة لإيران للتمدد فيها بإعتبارها "مناطق رخوة" وفقاً للمنظور الإيراني في هذا الشأن، بل إن إستمرار الأزمات بلا حلول يعني المزيد من المكاسب الإقليمية لإيران. وتقدم الأزمة السورية نموذجاً واضحاً على مفهوم "تدويل الأزمات"، والدليل على ذلك أن كافة الحقائق على الأرض

[1]– مروان قبلان، المرجع السابق، ص 25.

[2] - Farhi Farideh, « The Middle East After the Iran Nuclear Deal », Council on Foreign Relations, available on: http://www.cfr.org/middle-east-and-north-africa/middle-east-after-iran-nuclear-deal/p36963 in: 07/04/2018

وجهود حل الأزمة من خلال قرارات أممية تعكس مصالح الأطراف الدولية، بل أن تلك الجهود تتضمن تفاهمات وتنازلات متبادلة بين تلك القوى الدولية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية التي قررت إدارة الأزمات بدلاً من حلها، ومن بينها الأزمة السورية، وبغض النظر عما ستؤول إليه تلك الأزمة فإنَ الأمن الإقليمي يشهد الآن ظاهرة المحاور (دمشق، طهران، موسكو) في مواجهة (واشنطن، أنقرة، الناتو)، وهو ما يمثل فرصاً للسياسات الإقليمية لإيران.[1]

وواقع الأمر أنَ الأزمة السورية لم تكن منشئةً للدور الإقليمي لإيران والذي تعززَ مع الخلل في توازن القوى الإقليمي منذ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، ثم إنسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من العراق عام 2011، بما يعني إقرار الإدارة الأمريكية آنذاك بالنفوذ الإيراني ليس فقط على الصعيد الإقليمي وإنما الممتد من غرب أفغانستان إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط.[2]

[1]– أشرف محمد كشك، "الأطراف الإقليمية والدولية في الأزمة السورية"، ورقة مقدمة لندوة الأزمة السورية: "محركات الصراع ودور القوى الإقليمية والدولية"، المنامة، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، 28 ديسمبر 2015، ص 4.

[2]– مروان قبلان، "موازين القوى الإقليمية بعد إنهيار العراق: دراسة في إدارة توزيع القوة وتجلياتها في منطقة الخليج والشرق الأوسط"، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2015، ص 27.

خُــلاصــة:

من خلال ما قدمناه في دراستنا في الفصل الثاني نستنتج بأن الأهمية الجيوستراتيجية التي تمتاز بها منطقة الشرق الأوسط جعلت منها مُستقطباً رئيسياً لكبرى السياسات الدولية التي تعكس مدى تشابك مصالح الدول الكُبرى في المنطقة، فعلى غرار توسُطها للقارات الثلاث آسيا، أوروبا وإفريقيا فهي أيضاً مهد الديانات السماوية القديمة كاليهودية، المسيحية والإسلام ولها أهمية حضارية مميزة في قلوب شعوب هذه القارات، حيث تتشابك العلاقات وتختلف التعاليم والقيم والأديان مما يخلق شبكة من التناقضات والصراعات وكذا التحالفات بين مختلف شعوب المنطقة، وكونها تتوسط القارات الثلاث فهي تتوفر على مضائق وقنوات جد مهمة في حركة الملاحة البحرية والتجارية منذ القدم على غرار قناة السويس بمصر، مضيق هرمز بإيران، مضيق باب المندب، ومضيق الدردنيل بتركيا. وبعد الإكتشافات النفطية الضخمة في المنطقة زادت أهمية هذه الأخيرة وأصبحت تتحكم في حركة الملاحة الدولية والتجارة العالمية وأصبحت المنطقة المعبر الأساسي لناقلات النفط والسلع للأسواق العالمية.

وكانت التحولات التي عرفتها المنطقة بداية العقد الحالي قد أثرت بشكل كبير على ميزان القوة في النظام الإقليمي الشرق أوسطي وخلقت إضطرابات كُبرى بالمنطقة أدت إلى تراجع دور بعض القوى الإقليمية التقليدية وبروز قوى جديدة بتوجهات إديولوجية مغايرة وشبكة تحالفات مختلفة، أولى هذه التحولات بدأت نهاية العام 2011 مع بداية الحراك الشعبي في بعض الدول العربية والذي أطاح بأنظمة عربية كان لها تاريخ طويل في الحكم من خلال الأحداث الدامية التي عرفتها هذه الدول، كما كان الإتفاق النووي الذي أبرمته إيران مع الدول الكبرى أهم هذه التحولات التي أخرجت إيران من دائرة الحصار والعقوبات الدولية إلى لعب دور إقليمي كبير يتعارض تماماً مع السياسة السعودية في المنطقة، ومن خلال هذه الأحداث عرفت المنطقة تجاذباً وتناقضاً من خلال تضارب مصالح الدول الكبرى في هذه المنطقة الإستراتيجية، على غرار التدخل الروسي في سوريا، وتعزيز التواجد الأمريكي بالمنطقة وأيضاً عودة النفوذ الفرنسي والبريطاني بها.

الفصل الثالث

العلاقات الأمـ ريكية- السعودية

في ظل التحـولات الجديدة

في منطقة الشرق الأوسط

تــقديـــم:

في هذا الفصل سنتطرق إلى دراسة مستجدات العلاقات الأمريكية- السعودية خلال فترة 2011-2017، إنطلاقاً من التعريف بالجذور التاريخية لبداية تأسيس هذه العلاقات التي بدأت خلال فترة حكم الملك فيصل في ثلاثينيات القرن الماضي والذي أراد من خلال سياسته تقليل الإرتباط ببريطانيا المتورطة في عديد القضايا بالمنطقة وربط علاقات جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي لم يكن لها دور سلبي في القضايا العربية آنذاك. وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين تناولنا في المبحث الأول طبيعة العلاقات الأمريكية- السعودية من خلال تركيزنا على أهم المحطات التي ميزت العلاقات بين البلدين خلال فترة الدراسة (2011-2017)، وقد ركزنا في دراستنا هذه على طبيعة العلاقات السياسية، الإقتصادية والعسكرية.

وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى إنعكاسات التحولات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال فترة الدراسة أيضاً على العلاقات الأمريكية- السعودية، فمن التحول في إستراتيجية الأمن الطاقوي التي أقرتها الولايات المتحدة خلال فترة رئاسة الرئيس الديمقراطي باراك أوباما بالتحول نحو إستغلال الإحتياطات الضخمة للنفط الصخري بالولايات المتحدة وتقليل الإعتماد على إستيراد النفط الخارجي وبالأخص النفط الخليجي، إلى سياسة التراجع عن الإلتزام بأمن منطقة الخليج العربي الذي أقرته الولايات المتحدة الأمريكية منذ الإكتشافات الضخمة لإحتياطات البترول في المنطقة خدمةً لمصالحها الخاصة وضماناً منها لتدفق النفط الخليجي للأسواق العالمية؛ والتي تراجعت أهميته لدى الولايات المتحدة بعد رفعها للحظر الذي كان مفروضاً عن تصدير النفط الأمريكي من خلال إستغلال الإحتياطات النفطية المحلية، إلى قانون "العدالة ضد رعاة الإرهاب" الذي صادق عليه أعضاء الكونغرس الأمريكي والذي يحق بموجبه رفع قضايا تعويض ضد الدول الراعية للإرهاب والتي يثبت تورطها في قضايا إرهابية.

المبحث الأول: طبيعة العلاقات الأمريكية- السعودية 2011-2017

إن تاريخ العلاقات السعودية الأمريكية يعود إلى العلاقات التي أرساها الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي وقع معها إتفاقية الإمتياز للتنقيب عن النفط، ومنذ إكتشافه بالسعودية؛ أصبح النفط المحدد الأساسي للعلاقات السعودية الأمريكية والموجه لها، ولعدة عقود إعتمد الاقتصاد الأمريكي بدرجة كبيرة على واردات النفط السعودي، فكانت العلاقات السياسية، الاقتصادية والعسكرية بين البلدين مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بضمان تدفق النفط السعودي للأسواق الأمريكية.

المطلب الأول: طبيعة العلاقات السياسية الأمريكية- السعودية.

ترجع بداية العلاقات الأمريكية السعودية إلى عام 1931 عندما تبادل البلدان الإعتراف الدبلوماسي، وأقامت الولايات المتحدة الأمريكية تمثيلاً قنصلياً لها في المملكة، بعد ذلك بأربعة أعوام، ورفع التمثيل إلى مفوضية في عام 1942، ثم أُفتتحت قنصلية أمريكية في الظهران عام 1944، وفي نفس العام أُفتتحت السفارة الأمريكية في جدة ثم إنتقلت إلى الرياض سنة 1984، واستكمل البلدان كامل إجراءات التبادل والتمثيل الدبلوماسي بينهما إلى مستوى السفراء عام 1948.[1]

إن تاريخ العلاقة بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية نمى وتطور مع الإكتشافات النفطية في الأراضي السعودية عندما منح الملك عبد العزيز الشركة الأمريكية "ستاندرد أويل إف كلفورنيا" حق إمتياز التنقيب عن النفط السعودي وفضلها على الشركات البريطانية لعزلة الولايات المتحدة الأمريكية وبعدها عن الشرق الأوسط في ذلك الحين. وهكذا أصبح النفط والسياسة يمثلان وجهان لعملة واحدة لدى صناع القرار السعودي الأمريكي، وأًصبح العامل النفطي أحد محاور الدبلوماسية السعودية مع الدول الغربية عموماً بزعامة

[1]- أسعد صالح الشملان، "السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية على المستوى الدولي: العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية"، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية، نوفمبر 2001، ص 582.

الولايات المتحدة الأمريكية، ومن هنا إحتلت المملكة العربية السعودية أهمية خاصة لدى الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الإحتياطات النفطية الهائلة الموجودة في السعودية، وإستقرار النظام السعودي وسياسته التي تتميز بالإعتدال في الشؤون النفطية، وقدرتها الإنتاجية العالية، إلا أن القاسم المشترك في العلاقة السعودية الأمريكية هو ضمان الأمن السعودي لضمان حصول الغرب على النفط بأسعار أقل وبسياسة إنتاجية تتوافق مع إحتياجات الدول الصناعية، لذا وجب على الولايات المتحدة أن تستجيب لهذه المُعادلة حفاظاً على مصالحها، فالنفط والأمن والسيادة هي أضلاع مثلث العلاقات السعودية – الأمريكية.[1]

غير أنهُ قد شابت حالة من التوتر وعدم الاتفاق علاقات المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة من حكم الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" فيما يتعلق بالرؤية اتجاه الملفات السياسية العالقة في منطقة الشرق الأوسط.

ومثلت إستراتيجية الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" إتجاه الشرق الأوسط أهم معالم سياساته الخارجية المتسمة بالمزاوجة بين واقعيتها وواقع المنطقة خلافاً لكل الرؤساء الذين تعاقبوا على البيت الأبيض، لكن السعودية رأت في إستراتيجياته بالإنسحاب التدريجي من المنطقة خسارة لبلد حليف، ما يشكل خطراً وجودياً عليها وعلى مصالحها في الأجل الطويل لإعتمادها على "مظلة الحماية الأمريكية" كما أنها ستؤدي إلى زيادة في العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران العدو الأخطر للمملكة في المنطقة.[2]

لقد توالت آراء الباحثين والمحللين في واشنطن حول صعود طهران كلاعب إقليمي ذو نفوذ يمكن توظيفه لخدمة المصالح الأميركية في المنطقة على الرغم من تصريحات الإدارة الأميركية حول عدم رضاها عن رعاية طهران للإرهاب مما أدى إلى الدفع بواشنطن –الساعية للتحول إلى آسيا– إلى التقارب مع النظام الإيراني، لكنَّ بِنْيَة النفوذ الإيراني –كما يراها صانع القرار السعودي– تقوم على الطائفية كأداة لبناء

---

[1]– محمد بن زيان عمر، "العلاقة الدولية للمملكة العربية السعودية، المملكة العربية السعودية في مائة عام"، دارة الملك عبد العزيز، المجلد 11، الرياض، ص ص (74–81).

[2]– مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، "العلاقات السعودية الأمريكية بعد قانون جاستا"، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، إسطنبول، [د، س، ن]، ص 5.

ميليشيات "طائفية" خارجة عن إطار الدولة في العالم العربي، وبهذا تتميز مناطق نفوذ إيران بعاملين هما ضعف الحكومات المركزية، وسيادة جو الصراع الطائفي حيث ترى الرياض ارتباطًا ما بين بيئة النفوذ الإيراني هذه، وبيئة تمدد تنظيم ما يُعرف بالدولة الإسلامية الذي يعتمد على ضعف الحكومات المركزية وسيادة جو الصراع الطائفي[1].

من هنا، من المتوقع أن تسعى الرياض للمجادلة بعدم إمكانية استدامة بيئة النفوذ هذه لتناقضها مع الدور المركزي للدولة واستقرار المجتمع من جهة، وعدم جدوى محاربة التنظيمات الجهادية المتشددة وعلى رأسها (تنظيم الدولة الإسلامية) إذا لم نتنبه لهذه المسألة من جهة أُخرى وإن احتجاجات الشارع في العراق ولبنان المنددة بإيران التي تربط بين نفوذ طهران وبين الفساد وغياب الأمن والطائفية في هذين البلدين، هي مؤشر قوي على عدم قدرة إيران على الدفاع عن ميليشياتها الطائفية، والترتيبات السياسية التي فرضتها هذه الميليشيات في هذين البلدين[2].

وتكمن القراءة السعودية للمستجدات الإقليمية في أن النفوذ الإيراني –الذي تعول عليه واشنطن– غير مستدام ولذلك يجب إعادة النظر في هذا التعويل وبالتالي فإن أحد محاور النقاش في العلاقات السعودية–الأميركية هو الطبيعة غير المستدامة لنفوذ طهران في منطقة الشرق الأوسط فقد ساءت العلاقات بعد دفع الولايات المتحدة الأمريكية بإيران إلى أعلى مستوى لها من النفوذ بالمنطقة من خلال توقيع الاتفاق النووي في ظل تجاهل أمريكي واضح لواقع العلاقات مع السعودية والتي مثلت على مدى عقود الأساس في إتهامات السياسة الخارجية الأمريكية.

وحسب المنظور السعودي حول الدور الأمريكي في المنطقة؛ فإنَ إدراة الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" قد تخلت عن الرئيس المصري حسني مبارك الذي كان صديقاً لها طوال ثلاثين عاماً، واتجهت إلى المحور

---

[1]– بشير زين العابدين، "تطور العلاقات الأمريكية– الإيرانية (2002–2015) وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، متحصل عليه من: http://almoslim.net/node/238885 يوم 2018/04/18

[2]– أمجد أحمد جبريل، "ماذا يحدث في السعودية: السياسة الخارجية بين الإستمرار والتغير"، مركز إدراك للدراسات والإستشارات، أكتوبر 2017، ص ص (16– 18).

الآسيوي، ولم تلتزم بالخطوط الحمر التي وُضعت بشأن سوريا، وما زادها عتاباً هو توقيع الإدارة الأمريكية للإتفاق النووي مع إيران، وبعد أن إعتبر الرئيس "أوباما" أنهُ على المملكة أن تتشارك المنطقة مع الإيرانيين أدركت السعودية أنهُ لم يعد بالإمكان الإعتماد على الإدارة الأمريكية في ظل سياسة "أوباما" الذي بدا وكأنهُ يجُر بلاده نحو أعدائها التقليديين وليس نحو أصدقائها في المنطقة.[1]

وفي سياق آخر وخلافاً لرؤية الدول الخليجية وفي مقدمتها السعودية تبنت إدارة الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" دعم الحريات وحقوق الإنسان والإصلاح السياسي في منطقة الشرق الأوسط بعد إندلاع الحراك الشعبي في المنطقة العربية بداية العام 2011. وأدت سياساته بعدم إبداء ما يكفي من الحساسية إتجاه صعود حركات الإسلام السياسي في هذا الحراك الشعبي إلى حالة من القلق في الدول الخليجية المناهضة لهذه الحركات التي ترى فيها تحدياً أمنياً مباشراً وتهديداً لإستقرار المنطقة.

بناءً على ذلك يمكن القول إن هنالك هدفين سعت الرياض لتحقيقهما:

أولًا إعادة انخراط واشنطن في المنطقة بشكل يتناسب مع حاجة السعودية لمساعدتها وفق معطيات المستوى الجديد "صفقة واحدة ليوم واحد".

ثانيًا تهدف السعودية إلى إقناع واشنطن بأن أزمات المنطقة المتمثلة في تنظيم ما يُعرف "بالدولة الإسلامية" وملفات العراق وسوريا واليمن هي كل لا يتجزأ، وهذا قد يقود إلى حمل واشنطن على إبداء بعض المرونة فيما يتعلق بتسليح الثوار السوريين بما يسمح بتحييد طيران نظام بشار الأسد، هذا بالإضافة إلى التأثير في العملية السياسية العراقية بحيث تستوعب جميع فئات الشعب العراقي حيث ستؤدي كل هذه التوجهات إلى تراجع نفوذ إيران في المنطقة[2].

---

[1]– فواز جرجس، **الشرق الأوسط الجديد: الإحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 2016، ص ص (373–374).

[2]– المرجع نفسه، ص ص (335–336).

وبلغت الخلافات الأمريكية السعودية مرحلة متقدمة من التصعيد عندما وجهَ الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" في مارس 2016 إتهامات صريحة للمملكة السعودية من خلال مجلة "ذي أتلانتيك" الأمريكية بتأجيج الصراعات في الشرق الأوسط عبر تمويل التعصب الديني ورفض التعايش مع إيران، وهي الإتهامات التي رفضها الطرف السعودي، كما رفض الطلب الأمريكي بالتعايش مع إيران التي إتهمها بأنها لاتزال تسلح وتمول الميليشيات الطائفية في العالمين العربي والإسلامي.[1]

وخلال الأشهر الأخيرة من رئاسة "باراك أوباما" بدت العلاقات الأمريكية السعودية في أدنى مستوياتها مع قيام الكونغرس بالتحقيقات في تواطئ سعودي رسمي بهجمات 11 سبتمبر 2001.

هذا بالإضافة إلى المصاعب والعقبات التي دائما ما تعترض العلاقة بين البلدين والتي تتمثل في نقطتين أساسيتين: – الأولى مواقف البلدين المتباينة من القضية الفلسطينية: حيث تُعتبر القضية الفلسطينية أكثر القضايا ضغطاً ودائماً ما تكون محور الإختلاف بين البلدين لوقوف المملكة العربية السعودية الدائم مع الشعب الفلسطيني، في مقابل مساندة الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل.[2]

– الثانية: الفجوة الثقافية: حيث أن الجانب العربي يستحوذ عليه منطق المؤامرة ولديه ريبة من السياسة الغربية عموماً والسياسة الأمريكية على وجه الخصوص، وفي الجانب الأمريكي لديهم إستيعاباً مشوهاً عن الثقافة العربية والإسلامية.[3]

هذه التحولات في مواقف الإدارة الأمريكية دفعت بصانع القرار السعودي إلى التفكير بجدية نحو التخفيف من الإرتباط الوثيق معها سواءاً تعلق الأمر بالجانب السياسي أو الأمني فيما طُرحت أسئلةُ عدة حول ما إذا كانت المملكة ستتجه إلى روسيا والصين بدلاً من الولايات المتحدة بالقول أنَ المملكة السعودية أرادت أن تُوجه رسالة على أنها قوة إقليمية تسعى إلى بناء علاقات مع قوى دولية أخرى لتنويع حلفائها، رغم

---

[1]– القدس العربي، "العلاقات الأمريكية السعودية.. برود في عهد أوباما ودفئ يعود مع ترامب"، متحصل عليه من: http://www.alquds.co.uk/?p=904099 يوم 2018/04/18

[2]– فواز جرجس، مرجع سابق، ص 342.

[3]– أسعد صالح الشملان، مرجع سابق، ص ص (587– 596).

تطمينات الرئيس "باراك أوباما" التي رأى فيها بأنهُ من المهم للولايات المتحدة الأخذ بعين الإعتبار العلاقات القائمة بينها وبين السعودية والتحالفات المبرمة في منطقة الشرق الأوسط والتي تُعد مُعقدة جداً وبأن للولايات المتحدة مصالح إستراتيجية مُشتركة مع السعودية يجب مراعاتها.

وعلى الرغم من محدودية خبرة الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب بالسياسة الخارجية بشكل عام وقضايا منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص؛ إلا أن منطقة الشرق الأوسط أخذت نصيب الأسد من تصريحاته الإعلامية التي بدأت منذ بداية الانتخابات التمهيدية في سنة 2016 والذي أدلى خلالها ترامب بمجموعة من التصريحات السياسية حول عديد القضايا التي تتعلق بمنطقة الشرق الأوسط والتي كان لها الأثر الإيجابي على المنطقة كونها تصب في خانة تهدئة الإحتقانات التي عرفتها المنطقة وبالأخص تهدئة العلاقات مع الشريك السعودي والتي تضررت بسبب سياسة إدارة الرئيس السابق باراك أوباما على حد تعبير الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي أخذ على عاتقه إعادة ترتيب الأوراق والتحالفات في المنطقة والتي شهدت في بدايتها الإنتقال من التحالف مع إيران كما كان يرغب به الرئيس السابق باراك أوباما ولو ضمنياً دون التصريح به، والعودة إلى التنسيق مرة أخرى مع الأنظمة العربية وعلى رأسها الحليف التقليدي السعودية.[1]

المطلب الثاني: طبيعة العلاقات الإقتصادية الأمريكية- السعودية.

بدأت العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية يوم 23 فيفري من العام 1930 وتوثقت أكثر سنة 1931 مع بدء التدفق التجاري للنفط السعودي ومنح الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود حق التنقيب لشركة "ستاندرد أويل" الأمريكية. وعُد عام 1932 عاماً مميزاً للمملكة والولايات المتحدة حيث شهد البلدان حدثين مهمين الأول كان توحيد الدولة السعودية تحت مسمى

[1]- مؤلف جماعي، الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة تحليلية للفترة الإنتقالية بين حكم أوباما وترامب. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2017، ص ص (303-304).

المملكة العربية السعودية وتوقيع الإتفاقية الدبلوماسية التجارية المؤقتة بين البلدين، والثاني كان كسر الولايات المتحدة الأمريكية طوق عزلتها عن العالم الخارجي ومساندتها لشركاتها ولإستثماراتها في الخارج.[1]

واليوم تُعد المملكة العربية السعودية من أكبر الإقتصاديات إستقراراً في منطقة الشرق الأوسط، وتتميز بعضويتها الفاعلة في مجموعة العشرين الاقتصادية الكبرى، إلى جانب عضويتها في منظمة التجارة العالمية، وإمتلاكها أكبر إحتياطيات خارجية على أساس المعدل الفردي، كما تبوأت المركز الثاني عشر وفقاً لتقرير البنك الدولي سنة 2012 في ترتيب الدول في مجال تسيير إجراءات الأعمال من بين 183 دولة في العالم، وأضفى موقعها الجغرافي المطل على شاطئين مفتوحين صالحين للملاحة طوال السنة إستراتيجية إقتصادية خاصة لها.[2]

وفي إطار ذلك تربط المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية علاقات إقتصادية وتجارية قوية تدعمها مصالح مشتركة جعلت الولايات المتحدة إحدى الشركاء الرئيسيين للمملكة على مدى ثمانية عقود من بدء العلاقات الثنائية بين البلدين قُدر خلالها حجم الميزان التجاري ما بين البلدين سنة 2013 بما يفوق 284 مليار ﷼ سعودي، ومرت حركة التبادل التجاري بين البلدين بتنوع في حجم الصادرات إذ بلغت قيمة صادرات المملكة عام 2013 إلى الولايات المتحدة 199.1 مليار ﷼ سعودي بما يمثل 14.12% من إجمالي صادرات المملكة للعالم في العام نفسه، بينما بلغت عام 2012 ما قيمته 208.3 مليار ﷼ سعودي، في حين كانت قد بلغت عام 2011 ما قيمته 187.5 مليار ﷼، إذ أنخفض معدل نمو صادرات المملكة للولايات المتحدة عام 2013 نحو 4.4% عن العام الذي سبقه* وهذا راجع للسياسات الأمريكية الجديدة الرامية إلى تقليل الإعتماد على واردات النفط الخليجي بصفة عامة بالنظر إلى

---

[1]– "العلاقات الاقتصادية السعودية الأمريكية من النفط إلى الشراكة"، متحصل عليه من:
https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/386001 يوم 2018/04/21

[2]– وكالة الأنباء السعودية، "العلاقات الاقتصادية السعودية الأمريكية"، متحصل عليه من: http://www.spa.gov.sa/1630281 يوم 2018/04/21

*– أُنظر الملحق رقم 04، قيمة الصادرات السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 2007–2016.

التحولات الإستراتيجية الكبرى التي أقرتها الإدارة الأمريكية في ما يخص الأمن الطاقوي للولايات المتحدة الأمريكية المصاحبة لإكتشافات النفط والغاز الصخري.[1]

وتركزت السلع السعودية المُصدرة للولايات المتحدة وفق بيانات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات لعام 2013 في عدد من المواد تقدمتها زيوت النفط الخام ومنتجاتها بمبلغ 193421 مليون ريال سعودي، ثم أحادية البوتيل من جليوكول الإيثيلين بمبلغ 926 مليون ريال، فسماد اليوريا بمبلغ 573 مليون ريال، ومواسير وأنابيب صلبة مقاومة للصدأ بقيمة 247 مليون ريال، ومواد عطرية دورية بقيمة 198 مليون ريال، وغيرها من السلع.[2]

وفي المقابل فقد بلغت قيمة واردات المملكة من الولايات المتحدة في عام 2013 85.4 مليار ريال بما يمثل 13.54% من إجمالي قيمة واردات المملكة من العام نفسه للعالم. وإرتفعت قيمة واردات المملكة من الولايات المتحدة الأمريكية في العام نفسه بمقدار 6.6 مليار ريال مقارنةً بعام 2012، وإرتفع معدل نمو واردات المملكة من أمريكا عام 2013 بنحو 8.4% عن العام الذي سبقه،* وقد تمثلت قائمة السلع المستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية في السيارات، الحافلات، المعدات الثقيلة، المعدات الصناعية، معدات البناء، الطائرات المدنية، أنظمة الدفاع، نظم المعلومات الأنظمة والأجهزة الطبية.[3]

وقد كشفت الإحصائيات أن إجمالي الإستثمارات الأمريكية المباشرة في المملكة بلغ نحو 10.55 مليار دولار سنة 2013 مرتفعاً عن العام 2012 والعام 2011، أغلبها إتجه إلى القطاع غير المصرفي خاصة في الشركات القابضة الكبرى.

---

[1]– المرجع السابق.

[2]– "حجم التبادل التجاري بين السعودية وأمريكا ينخفض إلى 282.3 مليار ريال"، متحصل عليه من:
https://www.cnbcarabia.com/news/view/1772/%D8%AD%D8%AC%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%84-- يوم 2018/04/21

*– أُنظر الملحق رقم 05، قيمة الواردات السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 2007–2016.

[3]– محمد صيام، "الإقتصاد السعودي – الأمريكي.. مصالح مشتركة على أسس متينة"، متحصل عليه من:
https://www.almowaten.net/2016/06/الاقتصاد-السعودي-الأمريكي-مصالح-مشتر/ يوم 2018/04/21

وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في العام 2016 نحو 143 مليار ﷼ سعودي،* تمثلت قيمة الصادرات السعودية للولايات المتحدة ما مقداره 77 مليار ﷼، وتمثل الواردات السعودية من الولايات المتحدة حوالي 66 مليار ﷼، ويميل الميزان التجاري لصالح الولايات المتحدة بمقدار 15.1 مليار ﷼، وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية بين أكبر عشر دول مستوردة من المملكة. والمرتبة الأولى بين أكبر عشر دول مصدرة إلى المملكة خلال سنة 2016.[1]

وتأتي العلاقة في مجال النفط بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بوصفها شراكة إستراتيجية بين البلدين، حيث تسهم المملكة العربية السعودية كشريك تجاري أساسي في إمداد الولايات المتحدة الأمريكية بالنفط الخام، في حين تُسهم الولايات المتحدة الأمريكية عبر مؤسساتها التعليمية والإقتصادية والتقنية في دعم البنية التحتية وتطويرها.

وبلغ عدد المشاريع السعودية الأمريكية والمختلطة العاملة في المملكة العربية السعودية أكثر من 588 شركة منها 123 شركة صناعية و436 شركة خدماتية، وإستحوذت الصناعات التحويلية: التشييد، الخدمات الإدارية وخدمات الدعم، والمعلومات والإتصالات على النصيب الأكبر من الأنشطة الإستثمارية الأمريكية في المملكة بواقع 373 مشروعاً تشكل 63% من نسبة المشاريع.

وبلغ عدد فروع الشركات الأمريكية العاملة في المملكة 175 شركة، فيما بلغ عدد الشركات المختلطة ما بين شركاء سعوديين وأمريكيين 436 شركة.[2]

*– أُنظر الملحق رقم 03، قيمة التبادل التجاري بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 2007–2016.

[1] – صحيفة مال الاقتصادية، "142 مليار حجم التبادل التجاري بين السعودية وأمريكا"، متحصل عليه من:
http://www.maaal.com/archives/20170519/91901 يوم 2018/04/21

[2] – "كم بلغت حجم الإستثمارات السعودية الأمريكية في 2016؟"، متحصل عليه من: http://rotana.net/142-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%84-%D8%AD%D8%AC%D9%85- يوم 2018/04/21

وفي إطار الشراكة والتعاون التجاري بين البلدين وقعت المملكة العربية السعودية في ماي 2016 مذكرة تفاهم مع شركة GE الأمريكية للإستثمارات، مشتركة بقيمة ثلاثة مليارات دولار في قطاعات إستراتيجية وفق ما يسمى رؤية المملكة 2030.

وفي مجال الطيران تم الاتفاق في أواخر شهر فيفري 2016 على تأسيس شركة سعودية بالشراكة بين شركة تقنية للطيران وشركة "سايكروسكي" الأمريكية لغرض تطوير وتصنيع وإنتاج الطائرة العمودية متعددة الأغراض نوع "بلاك هوك" في المملكة. كما شهد أيضاً تأسيس شركة سعودية بين شركة تقنية الفضائية وشركة ديجيتال قلوب الأمريكية لتصنيع وتسويق مجموعة من الأقمار الصناعية الصغيرة المخصصة للإستطلاع بالتصوير الفضائي، إلى جانب تأسيس شركة سعودية بين شركة تقنية للطاقة وشركة "سورا" الأمريكية لغرض تصنيع وتسويق مصابيح الإنارة المعتمدة على الصمام الثنائي الباعث للضوء المعروف ب "آل آل دي". وأبرمت شركة "أتقن" السعودية إتفاقية شراكة مع شركة "DO IT BEST" الأمريكية عملاق متاجر التجزئة المنزلية والعدد والأدوات ومستلزماتها وأفتتح أول متجر من نوعه بالمملكة في مدينة الدمام تحت مسمى "أتقن دو إت سنتر ATKON DO IT CENTER"، كما تضمنت الشراكة الإستراتيجية السعودية– الأمريكية تأسيس شركة صدارة للكيميائيات وهي شركة الزيت العربية السعودية "أرامكو السعودية" وشركة "داو كيميكال" الأمريكية برأسمال 20 مليار دولار، بالإضافة إلى بدء شركة GUARDIAN الأمريكية بتصنيع وإنتاج الزجاج بالمملكة.[1]

كما تسعى السعودية لأن تكون واحة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والمحرك الأساس لعجلة النمو الاقتصادي في المنطقة على الرغم من الإضطرابات التي تمر بها المنطقة حاليا.

[1]– صحيفة مال الإقتصادية، مرجع سابق.

المطلب الثالث: طبيعة العلاقات العسكرية الأمريكية- السعودية.

عرضت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما على السعودية صفقة أسلحة تشمل بيع عتاد عسكري ودورات تدريب تزيد قيمتها عن 115 مليار دولار في أكبر عرض تقدمه أي إدارة أمريكية على مدى 71 عاماً من التحالف الأمريكي السعودي، وقد قدمت العروض في 42 صفقة منفصلة. وقد شملت عروض الأسلحة الأمريكية للسعودية منذ تولي باراك أوباما لمنصبه كرئيس للولايات المتحدة؛ الأسلحة الصغيرة والذخيرة والدبابات وطائرات الهيليكوبتر الهجومية والصواريخ جو أرض وسفن الدفاع الصاروخي والسفن الحربية، كما توفر واشنطن أيضاً الصيانة والتدريب لقوات الأمن السعودية.[1]

وقد بلغ حجم صادرات السلاح الأمريكي إلى السعودية خلال فترة 2015-2017 أكثر من 43 مليار دولار، وشملت هذه الصادرات مُعدات وأسلحة عسكرية ومروحيات وسفن حربية ودبابات "آبراهامز" إضافةً إلى طائرات حربية.[2]

وقد تجاوزت فاتورة المشتريات السعودية من شركات التسليح الأمريكية في السنوات القليلة التي تلت "عاصفة الحزم"* حاجز الـ30 مليار دولار، ومع نهاية سنة 2010 كانت واشنطن على موعد مع صفقة القرن آنذاك مع السعودية، وذلك حين فازت بأكبر صفقة عسكرية في تاريخها بلغت 60 مليار دولار، كان عماد هذه الصفقة مقاتلات F15 إس إي، إذ إبتاعت السعودية منها 84 مقاتلة، إضافةً إلى تطوير 72 مقاتلة F15 إس لدى السعودية لمعيار إس إي، أصبحوا 70 مقاتلة فيما بعد تحطم مقاتلتين في حادثتين منفصلتين، بالإضافة إلى 70 مروحية هجومية من طراز "أباتشي لونج بو" و72 مروحية "بلاك هوك"، و36 مروحية "ليتل بيرد". كما إشتملت الصفقة أيضاً على كمية ضخمة من الذخائر الموجهة وأعمال التأهيل

---

[1]- "تقرير: إدارة أوباما عرضت على السعودية أسلحة تزيد قيمتها عن 115 مليار دولار"، متحصل عليه من:
https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN11D2MS يوم 2018/05/11

[2]- عماد حسن، "صفقات السلاح السعودية.. إستراتيجية بن سلمان تخترق قيم الغرب"، متحصل عليه من:
http://www.dw.com/ar/%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD يوم 2018/05/15

*- عاصفة الحزم مصطلح أطلقته السعودية على الضربات الجوية التي تنفذها قوات التحالف الإسلامي بقيادتها ضد الحوثيين في اليمن.

والتطوير للقوات الجوية السعودية والحرس الوطني لإستيعاب تلك الأسلحة، وكان جزء كبير من الصفقة مخصصاً للحرس الوطني الذي يُعتبر مؤسسة مسلحة مستقلة عن وزارة الدفاع.[1]

وتخوض السعودية حرباً ضروساً ضد جماعة الحوثي المدعومة من إيران والتي بدأت مؤخراً في تهديد العمق الإستراتيجي السعودي بالصواريخ الباليستية، وهذا –ربما– ما يُفسر مساعي السعودية المحمومة لشراء المزيد من الأسلحة خوفاً من تطور الصراع مع الحوثيين إلى مواجهة عسكرية شاملةً مع طهران، وهي المساعي التي لا تواجه بالكثير من الحزم من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والغرب خاصةً حينما يتعلق الأمر بالنفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة حسب وجهة نظر السعوديين.[2]

وقد قامت السعودية خلال سنة 2015 بمباحثات مع الحكومة الأمريكية لشراء فرقاطتين، كما شمل برنامج التحديث الأكبر التدريب والبنية الأساسية ومعدات حربية مضادة للغواصات، وأُعتبر شراء السعودية لفرقاطتين بقيمة تتجاوز المليار دولار حجر الزاوية لبرنامج تحديث كلف السعودية مليارات الدولارات يهدف لتطوير أُسطول البحرية الملكية السعودية في منطقة الخليج الفارسي شمل زوارق حربية أصغر حجماً، وجرت مناقشات حول برنامج التوسع البحري السعودي الثاني منذ سنوات، فيما أكدت بعض الجهات الرسمية في السعودية بأن أي توترات في العلاقات بين الحكومتين الأمريكية والسعودية لن تعرقل العلاقات الاقتصادية؛ إذ لا يزال السعوديون مهتمين بشراء التكنولوجيا الأمريكية.

وبعد توقيع واشنطن للإتفاق النووي مع طهران تسعى الرياض لزيادة قدراتها العسكرية التي تدخل في خانة ما يُسمى القدرات الردعية لعلها تُعيد لنفسها بعضاً من الوزن العسكري الذي يُعوض تراجع هيبتها

---

[1]– سامح رفعت، "صفقات السلاح السعودية: ما الحقيقي وما الدعائي منها؟"، متحصل عليه من:
https://www.ida2at.com/saudi-arms-deals-what-is-real-and-what-is-propaganda/ يوم 2018/05/05

[2] – عبد الرحمن الراشد، "السعودية: سياسة التسلح"، متحصل عليه من:
https://aawsat.com/home/article/1047826/%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AD%D9%85%D9%86- يوم 2018/04/25

السياسية أمام التقدم الإيراني الملحوظ في المنطقة، وهو مالا تجد فيه واشنطن أي مشكلة طالما أنهُ سيدخل بالنتيجة في خانة تأجيج الصراعات في الشرق الأوسط.[1]

وكانت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما قد علقت جزءاً من صفقات مبيعات الأسلحة للمملكة العربية السعودية وحدت من الدعم العسكري الأمريكي لحملة المملكة العربية السعودية في اليمن على خلفية قلق حول الضحايا المدنيين الذين سقطوا جراء الغارات السعودية على الحوثيين في اليمن، إذ صرحت الإدارة الأمريكية بأنها تقيم بإستمرار المستوى المناسب من الدعم للتحالف الذي تقوده السعودية في اليمن للتأكد من إتساقه مع الأهداف وقيم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، إذ تم التأكيد على إجراء بعض التعديلات للدعم الذي سيمكن من توفير دفاع قوي لحدود السعودية يشمل جزء من صفقة بيع الأسلحة التي ستُعلق الذخائر الموجهة بدقة. وقد أكد مسؤولون في وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون قيامهم بمراجعة من قبل عدة جهات تشمل وزارة الخارجية ووزارة الدفاع والإدارات والوكالات المسؤولة عن المساعدات الأمنية الأخرى ذات الصلة. كما عبرت الولايات المتحدة الأمريكية عن مخاوفها بشأن الصراع في اليمن وبالأخص الحملة الجوية التي عكست مراجعة قلق الولايات المتحدة البالغ والمستمر حول العيوب في ممارسات الإستهداف والأداء العام للحملة الجوية في اليمن، ما برز بالتحديد في تصريحات المسؤولين في الإدارة الأمريكية قولهم بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستدرس كيفية إعادة تركيز تدريب القوات الجوية السعودية لمعالجة هذا النوع من القضايا.[2]

وقد دعا 64 عضواً من الحزبين الجمهوري والديمقراطي بمجلس النواب الأمريكي بقيادة النائب عن ولاية كاليفورنيا "تيد ليو" البيت الأبيض بالتراجع عن طلب موافقة الكونغرس على الصفقة حتى يتمكن الكونغرس من مناقشة الدعم العسكري الأمريكي للسعوديين بشكل كامل. وكان من بين النواب الذين وقعوا

---

[1]– أميرة زكريا نور محمد طلحة، "البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على أمن دول الخليج العربي 2005–2016"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، متحصل عليه من: http://democraticac.de/?p=34475 يوم 2018/04/24

[2]– "أمريكا تعلق بعض مبيعات الأسلحة للسعودية"، متحصل عليه من: https://arabic.cnn.com/middleeast/2016/12/14/us-halting-some-arms-sales-saudi يوم 2018/05/12

على تلك الرسالة التي تم إرسالها إلى الرئيس باراك أوباما عدد من أعضاء لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب ولجنة مجلس النواب للشؤون الخارجية، كما تعرضت مبيعات الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية للمملكة العربية السعودية لإنتقادات واسعة من الجماعات الحقوقية داخل الولايات المتحدة وخارجها؛ إذ أبدت إنزعاجها من العدد المرتفع للضحايا اليمنيين في الحرب التي تشنها قوات التحالف بقيادة السعودية ضد الحوثيين في اليمن، إذ أودى الصراع بحياة مالا يقل عن عشرة آلاف شخص، وأعلن مكتب حقوق الإنسان بالأمم المتحدة أن الغارات الجوية للتحالف مسؤولة عن نحو 60% من القتلى في اليمن.[1]

وفي شهر ماي 2017 وأثناء زيارة الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب للمملكة العربية السعودية؛ أعلن الطرفان عن صفقة عسكرية أسطورية بلغت 350 مليار دولار، منها 110 مليارات دولار بلغت فعلاً حيز التنفيذ والباقي سيتم التفاوض عليه خلال السنوات العشر القادمة كجزء من رؤية المملكة لما يسمى بالسعودية 2030.[2]

[1]– تقرير: إدارة أوباما عرضت على السعودية أسلحة تزيد قيمتها عن 115 مليار دولار، متحصل عليه من:
https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN11D2MS يوم 2018/05/03

[2]– سامح رفعت، مرجع سابق.

المبحث الثاني: إنعكاسات التحولات الجديدة في المنطقة على العلاقات الأمريكية– السعودية.

كان لواقع التحولات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط الأثر البالغ على العلاقات السعودية الأمريكية على المستويات السياسية، الإقتصادية وكذا الأمنية، ولعبت الإستراتيجية السياسية والإقتصادية الأمريكية الجديدة التي تبنتها الإدارة الأمريكية برئاسة باراك أوباما دوراً بارزاً في التحول في العلاقات بين البلدين بتقليل الإعتماد على النفط الخليجي وبالتالي تقليل الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة وتخفيف الأعباء المالية التي يتكبدها الاقتصاد الأمريكي لضمان تدفق النفط للأسواق العالمية.

المطلب الأول: التحول في إستراتيجية الأمن الطاقوي الأمريكي.

تحتل دول الشرق الأوسط اليوم أهمية فائقة إذا ما تعلق الأمر بالطاقة، لاسيما وأنَ دول الخليج – بالإضافة إلى العراق وإيران– لديها من الإحتياطات النفطية المؤكدة ما يصل إلى 754 مليار برميل أي ما يعادل 57% من الإحتياطات العالمية المقدرة ب 1333 مليار برميل، في حين يصل إنتاج النفط فيها إلى أكثر من 24.5 مليون برميل يومياً حسب آخر البيانات المتاحة، أو ما يعادل 30% من الإنتاج العالمي. وإزاء هذه المعطيات أضحت منطقة الشرق الأوسط والخليج تحتل أهمية قصوى في الجدل المحتدم حول إمدادات النفط. لكن تقلبات أسعار النفط والإبتكارات التقنية، ودخول دول جديدة إلى سوق النفط، بالإضافة إلى زيادة الحساسية لخيارات السياسات البيئية، أدى إلى تغيير وجه النقاشات الدائرة حول وقود المستقبل، ليس فقط في الولايات المتحدة الأمريكية، بل في العالم أجمع بما يرشح خريطة الطاقة العالمية للتغيير.[1]

ولعل أبرز عامل جديد في خريطة الطاقة الجديدة يتعلق بأهم مستوردي النفط في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية، أين يحصل إرتفاع معدل إنتاج النفط نتيجة التحسينات التي أُدخلت على

[1]– مصطفى علوي، "خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية"، متحصل عليه من:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/135/8769 يوم 2018/03/31

تكنولوجيا التصديع المائي، كما طرأت تحسينات كبيرة في مجال كفاءة الطاقة، ويعزز من هذا الرأي ما تشهده الولايات المتحدة اليوم من ثورة في الوقود الصخري قد يقلب خريطة الطاقة العالمية، واليوم تنتج الولايات المتحدة الأمريكية نسبة أكبر من نفطها الخاص وتستهلك نسبةً أقل نسبياً، فيما بدأ العالم يفكر في المستقبل ما بعد النفط، بالإضافة إلى ما يبرز إلى السطح بين الآونة والأخرى من دعوات تنذر بقرب نضوب النفط وهم أنصار ما يعرف بنظرية ذروة النفط.[1]

ومن التغيرات المهمة التي يجب رصدها، وضع الولايات المتحدة الأمريكية في معادلة أو خريطة أمن الطاقة العالمية، فمن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر قوة إقتصادية وعسكرية في العالم، كانت أكثر دول العالم إستهلاكاً وإستيراداً للنفط خلال العقود السبعة الأخيرة، خاصةً من الشرق الأوسط، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية إحتلت دول الخليج والشرق الأوسط مكانةً مهمةً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في تأمين إمداداتها، إلى الحد الذي صرح به الرئيس جورج بوش الإبن في خطابه سنة 2004 لأن الولايات المتحدة أصبحت مدمنةً على النفط الذي ما فتئ يأتيها من دول غير مستقرة، ما يهدد الأمن القومي للولايات المتحدة، مضيفاً أن الولايات المتحدة ومن خلال التطورات الهائلة في التكنولوجيا عاقدة العزم على تقليل إعتمادها على نفط الشرق الأوسط بنسبة تصل إلى 57% بحلول العام 2025.[2]

وفعلاً في عام 2012 كان إستهلاك الولايات المتحدة الأمريكية من النفط يساوي نحو 21% تقريباً من إنتاجه العالمي، كما أنتجت الولايات المتحدة نحو 95% من إجمالي إستهلاكها من الغاز الطبيعي، وإستوردت الباقي (5% من إستهلاكها) من كندا، أي أنها لم تضطر للذهاب إلى خارج أمريكا الشمالية للحصول على أي إحتياجات من الغاز الطبيعي، ومنذ عام 2012 إنخفض إستهلاك الطاقة في الولايات المتحدة بسبب تحسين التقنيات المستخدمة في وسائل النقل التي تؤدي إلى حرق وقود أقل، وبسبب تأثير الأزمة المالية العالمية، والأهم بسبب ارتفاع مستوى الإنتاج المحلي الأمريكي من الطاقة بنحو 30% في عام

---

[1]– باتريك كلاوسون وسايمون هندرسون، "سياسة الطاقة: أمريكا والشرق الأوسط في عصر الوفرة النفطية"، متحصل عليه من: www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/pdf/energizing-policy-america-and-the-middle-east-in-an-era-of-plentiful-oil// يوم 2018/03/31

[2]– هناء شروف، "سياسة أمريكا النفطية"، متحصل عليه من: http://ncro.sy/?p=5374 يوم 2018/04/26

2012 مقارنةً بعام 2008، وذلك بفضل اللجوء إلى عملية التكسير الهيدروليكي للغاز الصخري. هكذا أضحت الولايات المتحدة تتجه إلى تحقيق إكتفاء ذاتي في مجال الطاقة، حيث قد تم ذلك بدءاً من عام 2015، بحيث ستكون لذلك إنعكاسات مهمة على مستقبل خريطة أمن الطاقة العالمية.[1]

إنه وعلى الرغم من الحروب والصراعات المستمرة في مناطق عديدة من الشرق الأوسط كليبيا واليمن والعراق وسوريا، وخلافاً للعادة في زمن التوتر يستمر إنخفاض أسعار البترول ووصل سعر البرميل أحياناً إلى أقل من 40 دولار للبرميل وهو أدنى مستوى له خلال أعوام، والتفسير الليبيرالي يعزو ذلك إلى الزيادة الكبيرة في المعروض الأمريكي، وإستمرار المنحى التصاعدي للدولار. ويمكن لليبيراليين أن يجادلوا بأن الولايات المتحدة أصبحت تملك من البدائل ما يجعلها قادرة على تأمين حاجياتها من الطاقة ما يعني سقوط الشرق الأوسط من سلم أولويات السياسة الأمريكية، فالإستقلال المتنامي للولايات المتحدة في مجال الطاقة يعني أن بوسعها أن تكون أقل قلقاً حول الشرق الأوسط وحول تحويل المزيد من الاهتمام نحو أماكن أخرى من العالم من بينها ما يسمى بالمحور نحو آسيا.[2]

ألغت الولايات المتحدة في أواخر عام 2015، الحظر الذي فرضته على تصدير نفطها قبل أربعين عامًا، وبذلك تحولت الولايات المتحدة من بلد مستورد للنفط إلى بلد مصدر للنفط، حيث صدرت الولايات المتحدة أول شحنة من نفطها بعد إلغاء حظر أربعة عقود، حيث غادرت شاحنة نفط تابعة لشركة "كونوكو فيليبس" الأمريكية مدينة كوربوس كريستي في ولاية تكساس قاصدة أحد الموانئ الإيطالية، حيث ستستلم شركة "فيتول" السويسرية الهولندية ما تحمله من النفط والمكثفات، وأن الولايات المتحدة ستقوم بتوريد شحنة نفط واحدة على الأقل لشركة "فيتول"، وهي إحدى أكبر الشركات المتخصصة بتجارة النفط. وتصدر الولايات

---

[1]– مصطفى علوي، مرجع سابق.

[2]– سمية متولي السيد، "تقييم التوجهات الخارجية الأمريكية تجاه آسيا"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، متحصل عليه من: http://www.siyassa.org.eg/News/12094.aspx يوم 2018/05/02

المتحدة النفط الخام أيضًا إلى جزيرة كوراكاو في البحر الكاريبي، حيث يجري إستخدامه لتخفيف النفط الفنزويلي الثقيل بقصد تكريره.[1]

وقد تجاوزت صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام خلال العام 2017 إنتاج أربع دول من أعضاء منظمة "أوبك"، وربما تزيد بوتيرة أكبر إذا التزم ترامب بتعهداته بتخفيف القيود المفروضة على عمليات الحفر وتعظيم الإنتاج. وقد بلغت مبيعات أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم ما يصل إلى 800 ألف برميل يوميًا من النفط في الخارج خلال العام 2017. أما صادرات الولايات المتحدة فقد بلغت 527 ألف برميل يوميًا في الأحد عشر شهرًا الأولى من عام 2016.

كما شهدت الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، إكتشاف كميات ضخمة من النفط الصخري في الأراضي الأمريكية، والذي أدى إلى تربع الولايات المتحدة ولأول مرة في التاريخ على عرش الإنتاج العالمي من النفط الخام والذي وصل إلى 13.7 مليون برميل عام 2015، متخطية المملكة العربية السعودية 11.9 مليون برميل وروسيا 11 مليون برميل. وقد ساهمت زيادة الإنتاج النفطي الأمريكي من الزيت الصخري من 5.6 مليون برميل يوميًا عام 2010 إلى 9.6 مليون برميل عام 2015 في زيادة عرض النفط على الصعيد العالمي مما كان له دور فاعل في هبوط أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2014 وعام 2015 مما أثر كثيرًا على إيرادات دول الخليج العربي من تصدير النفط والتي تقلصت كثيرًا وكانت لها آثار كبيرة على الموازنات العامة لها والتي شهدت عجزاً خلال الأعوام 2015 و2016م.[2]

وقد نتج عن الإرتفاع الملحوظ في إنتاج الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية طوال السنوات الخمس الماضية إكتفاء ذاتي مع إمكانية تصدير الغاز للأسواق العالمية إبتداءاً من عام 2020 مثلما هي الحال بالنسبة إلى كندا بحسب تقرير الوكالة الدولية للطاقة بخصوص مستقبل منظومة الطاقة في

---

[1]– نوزاد عبد الرحمن الهيتي، "أمريكا ونفط الخليج: النفط ركيزة العلاقات الأمريكية–الخليجية لمدة عشرين سنة قادمة، متحصل عليه من: http://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4113:2017-06-07-11-37-43&catid=2924&Itemid=172 يوم 2018/04/01

[2]– المرجع نفسه.

العالم لعام 2012[1]. فلقد إرتفع إنتاج الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية من 1 ترليون قدم مكعب من الغاز في 2006 إلى 4.8 ترليون قدم مكعب من الغاز في عام 2010، وهو ما يمثل نقلةً من أقل من 2% من الإنتاج المحلي إلى 23% من إجمالي إنتاج الغاز في الولايات المتحدة الأمريكية.[2] وما جعل هذه الثورة في إنتاج الغاز ممكنة هو إختراق في تكنولوجيا إستخراج الغاز غير التقليدي المعروف بالغاز الصخري، وذلك عن طريق إستعمال الحفر الأفقي والتفتيت المائي، إذ يُضخ مزيج من الماء والرمل والمواد الكيماوية تحت ضغط عال لتفتيت "صخور السجيل" وتحرير الغاز المحبوس فيها، وعلى إثر عقد من التطوير والإنتاج قفز إنتاج الغاز في الولايات المتحدة الأمريكية من الصفر في عام 2000 إلى أكثر من 130 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي،[3] وهو ما أدى إلى إنخفاض كبير في أسعار الغاز في السوق الأمريكي فبلغت مستويات تاريخية ووصلت إلى حد تحقيق إكتفاء ذاتي في إنتاج الغاز، وهناك توقعات أن تتحول الولايات المتحدة الأمريكية إلى دولة مصدرة للغاز.

إن إكتفاء الولايات المتحدة من النفط وتحولها من أكبر مستورد لهذه المادة الحيوية في العالم، إلى أهم منتج له سيغير إهتمامها إتجاه منطقة الشرق الأوسط ودول الخليج، بسبب تقليص إعتمادها على نفط هذه المنطقة، مما سيخفض من أعداد قوتها وقواعدها العسكرية، الأمر الذي سينعكس على تغيير التوازن الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثاني: التراجع الأمريكي عن الإلتزام بأمن منطقة الخليج.

نظراً لموقعها الجغرافي الهام وثروتها النفطية وقوتها الاقتصادية تحتل المملكة العربية السعودية مكاناً بارزاً في المعادلة الإقليمية في المنطقة، ولذا فإنَ أي تحليل منطقي لأهداف وخيارات السياسات الأمنية لدول المنطقة أو للدول الكبرى يجب أن يأخذ بنظر الإعتبار الوجود السعودي ويستوعب حقائقه السياسية،

[1]- Maugeri, Leonardo, **Oil: The Next Revolution**. Harvard: Belfer Center for Science and International Affairs, 2012, p iii.
[2]- US Energy Information Administration, « Review of Emerging Resources : US Shale Gas and Shale Oil Plays », July 2011, p 4.
[3]- Maugeri, Leonardo, Op cit, p 44.

الاقتصادية والعسكرية. وإذا كانت الأهمية الجيوستراتيجية والقدرات الاقتصادية والمالية التي تتمتع بها السعودية تضفي عليها مزايا هامة، فإنَ النظام الإقليمي في الخليج العربي قد فرض عليها أعباءاً ومسؤوليات كبيرة، ووضعها في شبكة متراصة من المهام الجيوستراتيجية والضغوط والأعباء الإقليمية.

في مثل هذا السياق يمكن فهم العلاقات الأمنية للمملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية بإعتبارها تُشكل ركناً هاماً في نظرتهما المتبادلة في مسار المصالح الأمريكية– السعودية، والطابع الشمولي للفهم السعودي لمتطلبات الأمن في المنطقة والذي تكَرس في ظل غياب القدرات الذاتية على مواجهة متطلبات الأمن الإقليمي التي تعيشها منطقة الخليج العربي.[1]

وتجدر الإشارة هنا بأنَ أمن منطقة الخليج قد أضحى في السنوات الأخيرة قضية محورية من قضايا الإستراتيجية الدولية، لذلك فإنَ الولايات المتحدة الأمريكية بإستراتيجياتها الكونية ذات الأهداف والمصالح الشمولية، قد أعطت للخليج العربي أهميةً قصوى في حركاتها العالمية، الأمر الذي جعلَ علاقاتها مع القوى الإقليمية في المنطقة تأخذ نمطاً تفاعلياً خاصاً في إطار تعاملاتها ونسقاً متميزاً عن بقية أنساق تفاعلاتها الكونية والإقليمية، وأن الولايات المتحدة إذ تُعطي للخليج العربي هذه الأهمية، فإنها تدرك تماماً أنَ تأمين الصلة بالقوى الإقليمية الرئيسية وبالذات السعودية، ينبغي أن يمثل موقفاً منفرداً في إطار تعاملاتها الإقليمية. وهكذا أفردت الولايات المتحدة الأمريكية للسعودية مكاناً بارزاً في إطار النظام الإقليمي الخليجي، وبما يتناسب عملياً مع ما تتمتع به من موقع متميز وثروة هائلة وقدرات سياسية لا يمكن تجاهل مدى تأثيرها، وعلى هذا بات في حكم المؤكد أن ينطوي التعامل الأمريكي–السعودي وبما يطرحه من تصورات مشتركة (متناقضة أو متفقة) حول كيفية تحقيق الأمن في الخليج العربي على أهمية بالغة في التأثير على التفاعلات الإقليمية والدولية.[2]

---

[1]– غسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945–دراسة في العلاقات الدولية**. بيروت: دار الريحاني، 1980، ص 223.

[2]– المركز الديمقراطي العربي، "العلاقة الأمريكية – الخليجية: إعادة بناء التحالفات ومواجهة التهديدات المحدقة"، المركز الديمقراطي العربي، فيفري 2017، متحصل عليه من: http://democraticac.de/?p=44070 يوم 2018/04/31

وعلى هذا الأساس فإن المملكة العربية السعودية شكلت مرتكزاً فاعلاً في الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة منذ الانسحاب البريطاني وإعلان "مبدأ نكسون" القاضي بتقليص الإلتزامات والنفقات العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج العربي، عن طريق تقوية إيران والسعودية كدعامتين للأمن والإستقرار في المنطقة، وعلى الرغم من أنَ الأهمية الإقليمية للمملكة العربية السعودية ترتكز على القوة السياسية والمالية لها، إلا أنَ تطوير قدراتها الدفاعية كان يحظى بإهتمام بالغ في تفكير الحكومات الأمريكية المتعاقبة للحفاظ على معادلة التوازن الإقليمي في المنطقة.[1]

مع التسليم بثوابت السياسة الأمريكية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة وتجاه السعودية بصفة خاصة، فإن تلك السياسة شهدت تغيراً إنطلاقاً من متغيرين جوهريين الأول يرتبط بالسياسة الدفاعية الأمريكية الجديدة التي تستهدف عدم الإنخراط في النزاعات الإقليمية، والثاني يتعلق بموازين القوى الإقليمية التي عكسها الصراع في سوريا.[2]

وبتحليل إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2010 نجد أنها قد تضمنت ملامح السياسة الدفاعية الجديدة للولايات المتحدة ومفادها إعادة نشر القوات الأمريكية في العالم بحيث لا يتم التركيز على مناطق معينة مثل العراق وأفغانستان، ودون أن تقوم أيضاً بتخصيص موارد أكبر لنشر تلك القوات، بما يعني العودة مرة أخرى إلى نمط السياسة الدفاعية الأمريكية الذي كان سائداً في التسعينيات، والسابق على التدخل في كل من العراق وأفغانستان، وأهم ملامح تلك السياسة هي الدفاع عن الأرض الأمريكية والإحتفاظ بوجود عسكري أمريكي متقدم في أقاليم العالم، وذلك من أجل طمأنة الحلفاء وردع الخصوم والإستعداد لخوض وكسب حربين إقليميتين في وقت واحد، والإحتفاظ بقوات قادرة على القيام بعمليات مكافحة الإرهاب

[1]- Ramzani, "Security in the Persian Gulf", Foreign Affairs, V 01. N° 4, Spring 1977, p p (21-22).

[2]– جون تشيبمان، "رؤية إستراتيجية لضمان أمن الخليج"، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011، ص ص (171–173).

بسرعة وفعالية، وذلك من خلال إستخدام أدوات غير مباشرة وخفيفة للتدخل مثل العمليات الخاصة التي تستهدف التنظيمات الإرهابية في باكستان واليمن.[1]

وتُعد الإستراتيجية الدفاعية الأمريكية الجديدة التي عرضها وزير الدفاع الأمريكي السابق "ليون بانيتا" أمام المنتدى الأمني الآسيوي في جوان 2012 تطبيقاً لإستراتيجية الأمن القومي المُشار إليها، حيث قال: "إنهُ بحلول عام 2020 ستُعيد البحرية الأمريكية نشر قواتها من نسبة 50% حاليا بين المحيط الهادي والمحيط الأطلسي، إلى نسبة 60% لصالح المحيط الهادي، بما يشمل ست حاملات طائرات إضافةً إلى أكثرية سفننا وغواصاتنا"، وذلك لمواجهة القوة الصينية الصاعدة التي أطلق عليها "إستراتيجية الدوران"، في إشارة إلى تدوير القوة العسكرية الأمريكية، بما يعني أن إلتزام الولايات المتحدة المستقبلي بأمن دول الخليج العربية ضمن تلك السياسة الجديدة ربما لن يكون كعهد سابقه، ولعل الموقف الأمريكي تجاه الأزمة في مالي قد عكس ذلك التوجه الأمريكي الجديد، حيث أكدت الولايات المتحدة أنها لن تُرسل أي جنود إلى مالي، وسوف تكتفي بدراسة إحتمال تقديم مساعدة لوجيستية لفرنسا، يعني ذلك أن الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما قد شرعت في التخلي بشكل تدريجي عن سياسة الجمهوريين التي أدت إلى خوض حروب خارجية باهضة التكلفة مادياً وبشرياً.[2]

كما تُشير المصادر الأمريكية الرسمية إلى أن إجمالي الدين المحلي الأمريكي بلغ 16 تريليون دولار عام 2012، الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية لتخفيض الإنفاق العسكري بنحو 487 مليار دولار من الميزانية الدفاعية خلال السنوات العشر القادمة.

ومع أن التصريحات لم تكن موجهةً بالأساس لدول مجلس التعاون الخليجي، فإنَ التوصيات المقدمة لإدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما الثانية هي الحفاظ على خيط رفيع بين مطالبة دول المجلس

---

[1]– مصطفى علوي، "معضلة خروج القوى الكبرى من مناطق التدخل: الولايات المتحدة نموذجاً"، مجلة السياسة الدولية، العدد 190، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، أكتوبر 2012، ص 49.

[2]– يوسف منير، "الاتفاق النووي مع إيران وآثاره في المنطقة وفي إسرائيل وفلسطين"، مجلة سياسات عربية، العدد 16، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2015، ص 103.

بالإصلاحات وعلاقات التحالف الإستراتيجي، ففي تقرير موسع أعدته مجموعة من الخبراء في السياسة الخارجية بمؤسسة "بروكينجر للبحوث" وتم تقديمه للرئيس الأمريكي باراك أوباما في جانفي 2013، كانت خلاصته أنَ "أي تغييرات دراماتيكية في منطقة الخليج العربي من شأنها أن تمثل ضرراً للمصالح الأمريكية الإستراتيجية في هذه المنطقة".[1]

ويعني ما سبق أنَ السياسة الأمريكية إتجاه منطقة الخليج العربي تنهض على ثوابت محددة، وهو ما عكسه بوضوح خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما في ماي 2011 عن التحولات في الشرق الأوسط، والذي حدد فيه المصالح الجوهرية الأمريكية في المنطقة بـ "مكافحة الإرهاب"، ووقف إنتشار الأسلحة النووية، وضمان حرية حركة التجارة، وضمان أمن المنطقة، والدفاع عن أمن إسرائيل، والسعي لسلام عربي–إسرائيلي.[2] ففي تقرير أصدرته لجنة العلاقات الخارجية بالكونغرس الأمريكي في جوان 2012 جاء فيه أنَ هناك سبعة تحديات تواجه الولايات المتحدة في سياق علاقاتها مع دول الخليج العربي وهي:

– كيفية الموازنة بين المصالح الأمنية للولايات المتحدة ودعم الحريات الأساسية.

– دول الخليج العربية أضحت أكثر إستقلالية في مسألة الأمن فضلاً عن دورها المتنامي على المستويين الإقليمي والدولي.

– مع أن منطقة الخليج سوف تستمر كأحد أهم مصادر الطاقة بالنسبة للولايات المتحدة والدول الغربية، فإنها تواجه تحديات أمنية.

– كيف يمكن للولايات المتحدة الحفاظ على وجودها العسكري في منطقة الخليج.

---

[1]– ويسام شكلاط، **باراك أوباما والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بين ثنائيتي التراجع والإنحسار**. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2017، ص 188.

[2]– مروان بشارة، "أهداف الولايات المتحدة وإستراتيجياتها في العالم العربي"، مجلة سياسات عربية، العدد الأول، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، مارس 2013، ص 47.

– كيف يمكن للولايات المتحدة الإستمرار في تقديم المساعدات الأمنية لدول الخليج شريطة ألا يؤدي ذلك إلى سباق تسلح في المنطقة.

– ماهي نوعية المساعدات الأمنية التي يجب أن تقدمها الولايات المتحدة لدول الخليج العربي.

– ما هي آليات تحسين العلاقات بين دول الخليج والعراق.[1]

المطلب الثالث: قانون "جاستا" وأثره على العلاقات الأمريكية–السعودية.

﴿ إنَ الأشخاص أو الجهات أو الدول التي تساهم أو تُشارك في تقديم دعم أو موارد سواء بشكل مباشر أو غير مباشر لأشخاص أو منظمات تشكل خطراً داهماً وإرتكاب أعمال إرهابية تُهدد سلامة مواطني الولايات الأمريكية أو أمنها القومي أو سياستها الخارجية أو إقتصادها يُتوقع جلبها للمثول أمام المحاكم الأمريكية للرد على أسئلة حول تلك الأنشطة ﴾.[2] هذا ما جاء في الفقرة الخامسة من المادة الثانية من قانون "جاستا JASTA" الذي إعتمده الكونغرس الأمريكي في 12 سبتمبر 2016 بالتزامن مع حلول الذكرى الخامسة عشر لأحداث 11 سبتمبر 2001. ولفظ "جاستا JASTA" هو إختصار لـ:

«قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب* Justice Against Sponsors of Terrorism Act»

والذي تعالت ضجة كبيرة بإعلان مشروعه ومناقشته وإعتماده، رغم محاولة الرئيس الأمريكي باراك أوباما الفاشلة تجميد تشريعه بإستخدام حق النقض، فهو كما يؤكد خبراء القانون الدولي يهدم أساساً من الأسس الراسخة في القوانين والأعراف الدولية حيث أنهُ ينزع عن الدول الحصانة السياسية التي كانت إلى حد إصداره تتمتع بها وتمنع من محاكمتها وإخضاعها لولاية قضاء دولة أخرى.

---

[1]- "The Gulf Security Architecture: Partnership With The Gulf Co – operation Council", Committee On Foreign Relations, United state Senate, June 2012.

[2]- "The Justice Against Sponsors of Terrorism Act", Public Law N° : 114-222, S.2040-114th Congress.

*– أُنظر الملحق رقم 06، نص قانون "جاستا" مترجم إلى اللغة العربية.

وقد قدم السيناتور الديمقراطي "جاك شومر" والسيناتور الجمهوري "جون كورنن" مشروع قانون "جاستا" إلى مجلس الشيوخ الأمريكي للتصويت عليه، وبعد ذلك صدق عليه نواب الكونغرس الأمريكي شهر سبتمبر 2016[1]، ثم رُفع للرئيس باراك أوباما للموافقة عليه، بيد أن هذا الأخير أعلن رفضه وإستخدم حق الفيتو ضد القانون، موضحاً أخطار هذا القانون على المصالح الأمريكية، وقال إن ذلك يُخالف القوانين المعمول بها منذ مئات السنين، وأنهُ ينتهك الحصانة السيادية في العُرف الدولي ويُعرض الأمريكيين للخطر في حال تعاملت دول أخرى بالمثل، إلا أنَ مجلسي الشيوخ والنواب لم يكترثا بتحذيرات أوباما وأعادا التصويت فأيد تعطيل الفيتو الرئاسي 348 نائباً مقابل 77 نائباً، وفي مجلس الشيوخ أيدَ التعطيل 97 سيناتوراً مقابل سيناتور واحد.[2]

إنَ رفض الكونغرس لفيتو الرئيس أوباما حول قانون جاستا وضع إدارة أوباما في محل ضعف، وحوَلَ مهمتها من الجهة الأعظم قوةً في صناعة السياسات الخارجية إلى الحلقة الأشد ضُعفاً بين مواقف السلطات التشريعية والقضائية الأمريكية من جهة، وبين مقتضيات السياسة الخارجية وضغط الحُلفاء من جهة أُخرى.

ومن هنا يمكن وضع خلاف الرئيس أوباما مع الكونغرس حول قانون "جاستا" في إطار التخوف من قيام بعض الدول بسن قانون مُشابه على الأفراد والساسة والجُنود الأمريكيين الذين شاركوا في أعمال عُنف وقتل وتعذيب وإبادة، كما حصَل لسُكان مدينة هيروشيما اليابانية في الحرب العالمية الثانية، وإبادة الشعب الفيتنامي وتعذيب السُجناء العراقيين في سجن أبو غريب، والمعتقلين في مُعتقل غوانتنامو، والأبرياء

---

[1]– حسن عبد الرحيم السيد، "قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب (جاستا)"، المجلة الدولية للقانون، معهد البحوث الاجتماعية والإقتصادية المسحية، الدوحة، جانفي 2017، ص 2.

[2]– توني م. فاين، **النظم القانونية الأمريكية**. القاهرة: الجامعة المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2001، ص 92.

من ضحايا الطائرات من دون طيار في اليمن وأفغانستان وغيرها، فضلاً عن دعمها لإسرائيل في قتل المدنيين الفلسطينيين.[1]

ويخشى الخبراء أن تكون لهذا القانون تداعيات وخيمة على العلاقات الدولية وعلى الاقتصاد العالمي ذلك أنهُ من المتوقع أن تقوم دول العالم أو على الأقل بعضها –عملاً بمبدأ المُعاملة بالمثل– بإقرار تشريعات مماثلة للقانون الأمريكي من أجل مُحاكمة الولايات المتحدة على ما إقترفتهُ من مآس لا تُحصى ولا تُعد في شتى أنحاء العالم. وإذا حدثَ ذلك فإنهُ سيؤُسس لحالة من الفوضى التشريعية والسياسية العارمة التي ستنتج عن مناخ الشك والقلق اللذين سيدفعان مُختلف دول العالم إلى إعتماد قوانين وسياسات مُضادة من أجل تحصين نفسها ومعاملة خصومها بمثل ما يعاملونها به.[2]

وقد أجمع الملاحظون على أنَ المقصود بهذا القانون أولاً وبالذات هي المملكة العربية السعودية، حيث أنهُ سيسمح لمتضرري أحداث هجمات 11 سبتمبر 2001 أو أسرهم برفع دعاوى قضائية عليها والحصول منها على تعويضات عن الأضرار التي لحقت بهم. وبالفعل فإنَ القانون أدى منذ أن كان مجرد مشروع إلى إحداث حالة من التوتر في العلاقات بين واشنطن والرياض التي وصل بها الأمر إلى حد التهديد ببيع ما يقدر بـ 750 مليار دولار من إستثماراتها في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الأصول التي تملكها في سندات الخزينة الأمريكية للأوراق المالية.[3]

وبغض النظر عن أنَ البعض يقدر منذ الآن حجم التعويضات التي يُتوقع أن تحكم بها المحاكم الأمريكية لمتضرري الأحداث بأربعة أضعاف هذا المبلغ أي ما يُعادل ثلاثة آلاف مليار دولار، وهو ما

---

[1]– حمد العامر، "(قانون جاستا) الخيار الأمريكي الصعب للعلاقات السعودية الأمريكية"، مؤسسة الأيام للنشر، العدد 10033، سبتمبر 2016، متحصل عليه من:
http://www.alayam.com/Article/courts-article/404220/قانون–جاستا–الخيار–الأمريكي––الصعب–للعلاقات–السعودية–الأمريكية يوم 2018/04/04

[2]– لؤي بن بكر الطيار، " تأثير قانون جاستا على مستقبل العلاقات السعودية–الأمريكية"، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2016، ص 10.

[3]– نفس المرجع والصفحة.

سيرهن الاقتصاد السعودي لعشرات السنين، ومهما تكُن التطورات التي يُحتمل أن تعرفها حالة التوتر بين واشنطن والرياض في الفترة المقبلة، فإنَ التركيز المتعمد على أنَ القانون يستهدف المملكة العربية السعودية يحجب الأنظار عن خطورة هذا القانون الذي ينطوي على قدر كبير من المكر، فهو لا يتطرق إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 ولا إلى أي دولة بعينها، مما يعني أنهُ يُشرع مُستقبلاً لمحاكمة أي دولة من دول العالم في أي حادثة من حوادث الإرهاب (أو ما تعتبره واشنطن إرهاباً) إرتكبت في أي وقت من الأوقات بما في ذلك الحوادث السابقة على صدور القانون.[1]

وتمتلك السعودية كثيراً من أوراق الضغط على الأمريكيين لكنها لا تمتلك البدائل المُناسبة نتيجة التحالف القوي مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تحتج المملكة إلى بدائل خلال المرحلة الماضية، بيد أنَ هذا القانون سيُحدث –بلا شك–مراجعةً جديدة في السياسة تقوم على تعدد الحلفاء وتوزيع المصالح.

وفيما يخص إنعكاسات قانون "جاستا" فإنَ ثمة خيارات ستُطرح على الطاولة بعد أن صدر القانون، أو في حال تعرضت ممتلكات السعودية للخطر، وخيارات أخرى ستوضع في حال تعديله أو توقيف العمل به.

وتمتلك السعودية الكثير من الخيارات للضغط على صانع القرار الأمريكي منها:

– القانون الدولي: وهو أن تتفاعل الدبلوماسية السعودية مع الدول الرافضة للقانون، تشكيل لجنة دولية مشتركة لإسقاط قانون جاستا من خلال المحكمة الدولية والأمم المتحدة، فالولايات المتحدة بسنها هذا القانون تخرق مبادئ التعامل الدولي.

– الضغط الاقتصادي: إذ تحتل السعودية مكانةً كبيرةً في الإستثمار الأجنبي داخل الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تمتلك 96.5 مليار دولار في أصول تحت إدارة وزارة الخزانة تجعل منها المستثمر رقم 15 في لائحة مالكي أصول الخزانة الأمريكية، فضلاً عن الشركات الخاصة والضغط الاقتصادي قد لا يكون

[1]– لؤي بن بكر الطيار، المرجع السابق، ص 5.

بسحب الأموال فقط وإنما فتح أسواق أخرى مع الصين وتركيا ودول أخرى منافسة، كما أن خفض الإنتاج النفطي قد يأتي في هذا السياق.[1]

– المجال السياسي: تحظى المملكة العربية السعودية بقبول بين الدول العربية والإسلامية خاصةً إذا تعلق الأمر بالنفوذ الأمريكي فإن الدول الإسلامية قد تتعاطف معها، فضلاً عن الدول الخليجية التي تبدو تابعةً لها في سياساتها الخارجية، ومن ثم فإنَ تفعيل التحالف الإسلامي سيكون ضربةً قاسيةً للنفوذ الأمريكي، إذ أنهُ يحتوي على ثلاث دول قوية مثل تركيا، باكستان والسعودية، قادرة على ردع هذا النفوذ في المنطقة.[2]

[1]– مريم محمود، "ما بعد جاستا، ملامح الأصول والإستثمارات السعودية في الولايات المتحدة"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أكتوبر 2016، متحصل عليه من:
http://futureuae.com/ar/Mainpage/ltem/2028/ما-بعد-جاستا-ملامح-الأصول-والغستثمارات-السعودية-في-الولايات-المتحدة يوم 2018/04/04

[2]– لؤي بن بكر الطيار، مرجع سابق، ص ص (9-10).

خُــلاصــة:

على وقع التحولات التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2017 عرفت العلاقات الأمريكية السعودية تراجعاً في شبكة التحالفات السياسية التي جمعت البلدين لأكثر من سبع عقود، وكان للإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي تبنتها الإدارة الأمريكية برئاسة باراك أوباما؛ الأثر البالغ في تقويض هذه العلاقات، حيث إتجه صُناع القرار السياسي في الولايات المتحدة –ولأول مرة– للإستثمار في الإحتياطات الهائلة للنفط الصخري بالبلاد، في إستراتيجية تهدف من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية لتقليل إعتمادها على إستيراد النفط من الخارج وخاصة نفط الشرق الأوسط الذي رهن الإقتصاد الأمريكي لعدة عقود من خلال الأزمات العديدة التي ضربت الأسواق العالمية للنفط وأثرت على تدفقه، كأزمة الحظر النفطي الذي أقرته الدول العربية سنة 1973 ضد الدول الداعمة لإسرائيل.

كما أن التوجهات الفكرية الجديدة التي تبنتها إدارة الرئيس باراك أوباما والمتمثلة في توجيه الإهتمام الأمريكي نحو منطقة بحر الصين الجنوبي لإحتواء النفوذ الصيني المتنامي في المنطقة لأكبر مثال عن تقليل الإهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط التي كانت في فترة ليست بالبعيدة محل إستقطاب كبرى الإستراتيجيات الأمريكية، والتي أرست العلاقات الأمريكية– السعودية أبرز معالمها في المنطقة، إذ تُعتبر السعودية أكبر حليف للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة (إذا إستثنينا إسرائيل) من خلال طبيعة العلاقات السياسية المُتسمة بالتحالف الكبير، والتي إنعكست على العلاقات الإقتصادية والعسكرية بين البلدين من خلال حجم التبادل التجاري، وكذلك صفقات السلاح الضخمة المبرمة بينهما.

وكان لقانون "جاستا" الذي أقره الكونغرس الأمريكي في عهد الرئيس باراك أوباما أثراً كبيراً أيضاً على هذه العلاقات، حيث أدى إلى خلق نوع من عدم الثقة في نفوس السعوديين بالحليف التقليدي مخافة رفع دعاوي قضائية لأهالي ضحايا هجمات الحادي عشر سبتمبر 2001 ضد السعودية المُتهمة ضمنياً بخلق ودعم منفذي تلك الهجمات، مما أدى بالسعوديين إلى التهديد بإعادة النظر في هذه العلاقات، والتهديد بسحب الأصول السعودية في البنوك الأمريكية والتي تتجاوز 700 مليار دولار.

الخـــاتمـــة

على مر عقود لعبت العلاقات الأمريكية– السعودية الدور البارز في ضمان التوازن الإقليمي بمنطقة الشرق الأوسط، فمنذ إكتشاف الإحتياطات الضخمة من البترول بالمنطقة في النصف الأول من القرن العشرين؛ عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إيجاد السبل الأمثل من أجل ضمان إستقرار المنطقة لضمان التدفق السلس للنفط الخليجي للأسواق العالمية. وكان الإلتزام الأمريكي بضمان أمن منطقة الخليج سمة الإدارات الأمريكية المُتعاقبة على البيت الأبيض سواءاً من طرف الجمهوريين أو الديموقراطيين، وكان الاتفاق منذ عقود على توفير الولايات المتحدة الأمريكية للحماية لدول الخليج مقابل ضمان النظم الحاكمة هناك لتدفق النفط الخليجي للأسواق العالمية مع ضمان دعم إستقرار أسعارها وكذلك الإستعداد لتعويض أي نقص في إمدادات النفط في الأسواق الدولية قد يطرأ جراء أي أزمة مفاجئة.

لكن العلاقات السعودية الأمريكية عرفت تراجعاً متبايناً خلال السنوات الماضية خصوصاً خلال فترة حكم الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، حيث عملت – ولأول مرة– الولايات المتحدة الأمريكية على تغيير إستراتيجيتها التي كانت تعتمد بصفة رئيسية على إستيراد النفط من الخارج إلى الإستثمار في الإحتياطيات الهائلة للنفط الصخري الموجود بأراضيها، ما أدى إلى تحقيقها للإكتفاء الذاتي والتحول نحو التصدير وبالتالي تقليل الإعتماد على إستيراد النفط الخارجي بما فيه نفط الخليج، كما أنَ الإدارة الأمريكية برئاسة باراك أوباما أقرت إستراتيجية جديدة تمثلت في التوجه نحو منطقة شرق آسيا وكذلك آسيا الوسطى لمواجهة المد والنفوذ الصيني المتزايد في المنطقة، ومن هذا المنطلق سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تخفيف الإلتزام تدريجياً بضمان أمن منطقة الخليج التي كانت فيما سبق الممول الرئيسي للإقتصاد الأمريكي بالنفط الخام، حيث أضحت المنطقة بعد هذا القرار أقل أهمية مما كانت عليه في السابق في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الجديدة. وقد تزامن هذا التراجع في العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية مع موجة التحولات التي شهدتها المنطقة مؤخراً والتي لاحت هي الأخرى بظلالها على العلاقات الثنائية بين البلدين.

فبدايةً بالأزمة السورية التي إنطلقت شرارتها سنة 2011 مع الحراك الشعبي الذي عرفته عدة دول عربية والتي رأت فيها السعودية فرصةً سانحةً للإطاحة بنظام الرئيس بشار الأسد الموالي لإيران والذي رأت فيه إمتداداً لنفوذها في المنطقة، فعمدت السعودية بالضغط على الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إقناعها بمحدودية الضربات الجوية التي قامت بها ضد النظام السوري والجماعات الإرهابية في سوريا؛ وضرورة إرسال قوات برية في شكل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة تشارك فيه السعودية للإطاحة بالنظام القائم، وقد تلقت السعودية موافقةً مبدئية من قبل إدارة الرئيس باراك أوباما آنذاك لدراسة المقترح السعودي قبل أن يتراجع هذا الأخير عن القرار أياماً معدودة حيث فضل تقليل الإنفاق العسكري وتجنب توريط الجيش الأمريكي في أزمات جديدة في المنطقة.

وقد لعبت الأزمة اليمنية والغارات الجوية التي تشنها السعودية ضد الحوثيين في اليمن تحت ما يسمى بعاصفة الحزم دوراً كبيراً في تباين الرؤى بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بسبب عدد الضحايا المدنيين المتزايد جراء قصف التحالف الذي تقوده السعودية ضد مواقع الحوثيين، فرغم الدعم الأمريكي للعمليات العسكرية السعودية هناك إلا أن البنتاغون شكك في قدرة الجيش السعودي على تجنب المدنيين لإفتقاره للخبرة والجاهزية القتالية اللازمة التي تأهله لخوض مثل هذه المعارك، ووصل الأمر إلى حد مطالبة بعض النواب في الكونغرس الأمريكي إلى الضغط على السعودية وحتى تجميد صفقات سلاح أُبرمت بينها وبين الولايات المتحدة بسبب هذه الغارات.

وأتى قانون "العدالة ضد رعاة الإرهاب JASTA" الذي إعتمده الكونغرس الأمريكي في 12 سبتمبر 2016 ليُضفي شرخاً آخر في العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية رغم أن هذا القانون لا يُوجه أصابع الإتهام مباشرةً إلى السعودية في ضلوعها في هجمات 11 سبتمبر 2001، إلا أن صانع القرار السعودي أيقَنَ أن السعودية هي المستهدف الأول من هذا القانون، وهدد بسحب الأصول السعودية بالبنوك الأمريكية والتي تفوق قيمتها 700 مليار دولار في حال ما تم تفعيل هذا القانون ضدها ورفع عائلات ضحايا هجمات 11 سبتمبر لدعاوى قضائية ضد السعودية.

وكان الاتفاق النووي المبرم بين إيران والقوى الكبرى في 14 جويلية 2015 الملف الأكثر حساسيةً في العلاقات الأمريكية– السعودية، فرغم المسعى الكبير الذي لعبتهُ الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما من أجل التوصل إلى تسوية نهائية للملف النووي الإيراني توج بإتفاق تاريخي بين إيران والدول الكبرى أنهى أزمة دبلوماسية بينهم إمتدت لسنوات، غير أنَ هذا الاتفاق وُوجهَ بمعارضة شديدة اللهجة من طرف السعوديين على إعتبار أن هذا الاتفاق يمنح الضوء الأخضر لإيران لمواصلة سياستها التوسعية في المنطقة بعد رفع العقوبات الدولية عليها من خلال نموذجها في تصدير الثورة الإسلامية ونشر المذهب الشيعي وتعزيز نفوذها الإقليمي في كل من سوريا، جنوب لبنان، العراق واليمن ودعم الطائفة الشيعية في البحرين، غير أن الإدارة الأمريكية التي عمدت إلى خلق توازن إقليمي جديد في المنطقة تكون إيران طرفاً بارزاً فيه؛ وَجهت إنتقادات لاذعة للسعودية بسبب موقفها من إيران.

وجاءت الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة دونالد ترامب لتُعيد الدفئ إلى العلاقات مع السعودية نوعاً ما، وهذا ما تجلى في خطاب هذا الأخير حين وجه إنتقادات لاذعة للرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما بقوله أن سياسة باراك أوباما في منطقة الشرق الأوسط قد أضرت كثيراً بالمصالح الأمريكية وبالخصوص مع السعودية، ووعد بإعادة العلاقات معها لسابق عهدها، حيث برزت وعوده من خلال صفقة السلاح الضخمة التي أبرمتها الولايات المتحدة مع السعودية سنة 2017.

قـــــــــائمـــــــة المـــــــلاحـــق

01- خريطة دول الشرق الأوسط.

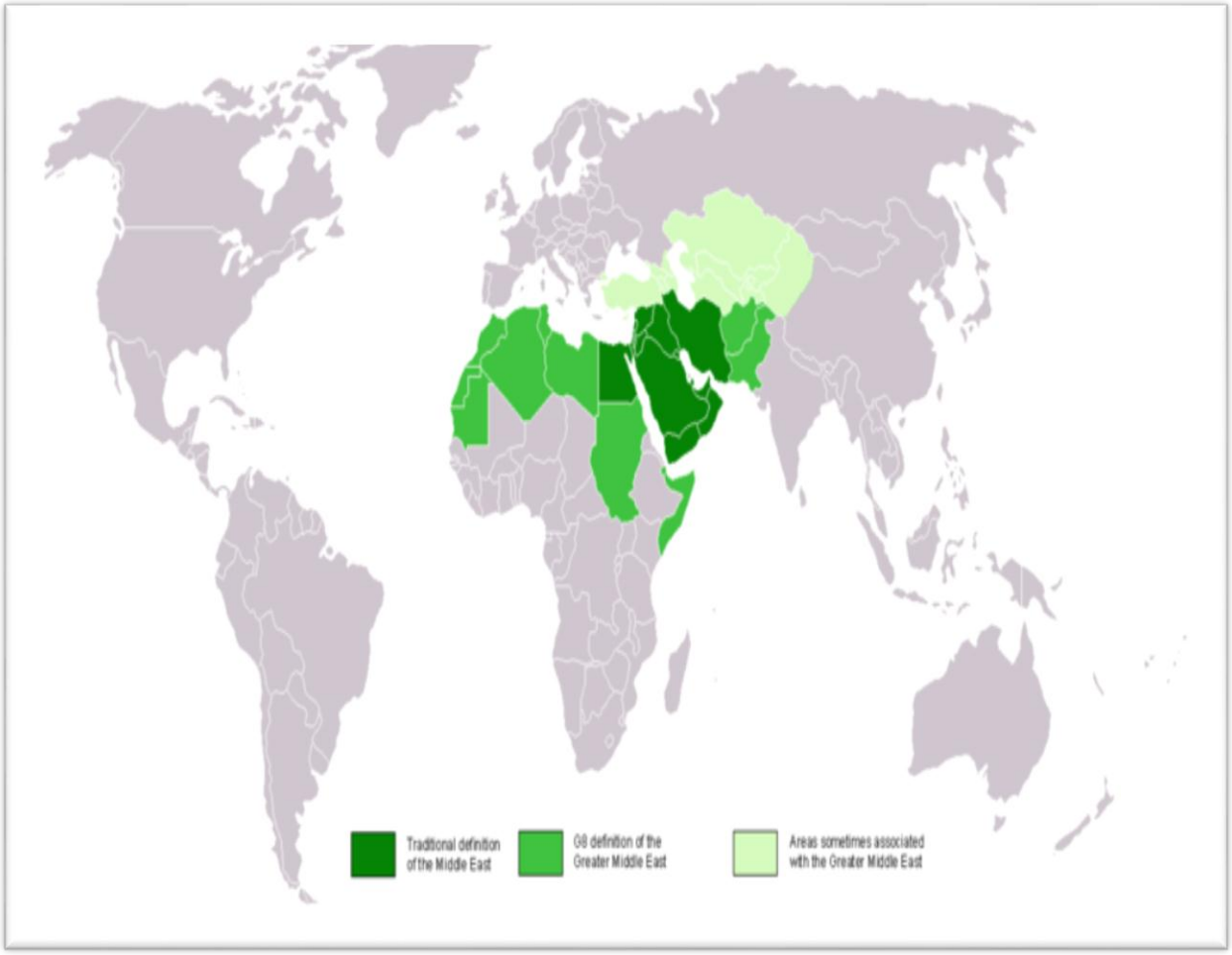

02- النص الكامل لـ الإتفاق النووي بين إيران ومجموعة 5+1.

جاء في مذكرة الاتفاق الرسمية بين إيران ومجموعة 5+1 (الولايات المتحدة، روسيا، بريطانيا، فرنسا، الصين، المانيا) الموقع في جنيف ما يلي:

1- تحتفظ إيران بنصف مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة 20 بالمئة على شكل أوكسيد بنسبة 20 بالمئة لإنتاج وقود مفاعل طهران البحثي والنصف الآخر من مخزونUF 6 20 يخفض نسبة تركيز اليورانيوم فيه من 20 إلى أقل من 5 بالمئة شريطة عدم إستخدام تقنية إعادة التأهيل.

2- تعلن إيران أنها لن تمارس نشاطات تخصيب اليورانيوم بنسبة تفوق 5 بالمئة خلال 6 أشهر.

3- تعلن إيران أنها لن تقوم بنشاطات ترمي تطوير منشآت إنتاج الوقود النووي في نطنز وفوردو أو مفاعل أراك والتي تطلق عليها الوكالة الدولية تسمية -IR 040

4- إيران أعلنت للوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها ستعمل على تحويل مادة UF 6 المخصب إلى UO 2 مخصب بنسبة 5 بالمئة وأنها ستحول مادة UF 6 المخصبة حديثاً الموجودة لديها إلى أوكسيد بمستوى 5 بالمئة في غضون الأشهر الستة المقبلة.

5- لن تقوم إيران بتشييد منشآت نووية جديدة خاصة بتخصيب اليورانيوم.

6- تستمر إيران في برنامجها في قطاع [التطوير والتنمية] ضمن المراقبة ومنه برنامج البحث والتطوير الحالي حول التخصيب والذي لا يرمي لتخزين اليورانيوم المخصب.

7- لن تقوم إيران بأي عمليات إعادة تاهيل للمواد النووية أو تشييد منشآت لها القابلية على إعادة التأهيل.

8- يتضمن الاتفاق موافقة إيران على السماح بالمزيد من عمليات الرقابة على نشاطاتها النووية ومنها:

- تزويد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمعلومات محددة تضم معلومات حول تصاميم منشآتها النووية ومعلومات حول المباني المشيدة في جميع المنشآت النووية والنشاطات النووية الجارية فيها وتزويد الوكالة بمعلومات حول المناجم وعمليات الاستخراج ومعلومات حول المصادر الأولية.

- تزويد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمعلومات تقنية حول مفاعل أراك والذي تطلق عليه الوكالة تسمية IR-040

- إتخاذ الخطوات الضرورية للحصول على الموافقة مع الوكالة الدولية للتوصل إلى "خارطة طريق إتفاقية السلامة والأمان" حول مفاعل أراك والذي تعرفه الوكالة الدولية IR-040

- نيل مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية يومياً لمفاعلي فردو ونطنز بهدف رؤية ملفات أجهزة التصوير في حال عدم حضورهم إثناء عمليات التفتيش الدورية المصطلح عليها DIV ، IIV، PIV وعمليات التفتيش المفاجئ في المنشآت.

- نيل مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الموارد التالية:

- ورشات تجميع أجهزة الطرد المركزي.

- ورشات إنتاج المحور الدوار لأجهزة الطرد المركزي وأماكن الإحتفاظ بها.

- مناجم اليورانيوم ومراكز عمليات التركيز.

وفي المقابل تتعهد المجموعة السداسية الدولية القيام بتنفيذ الخطوات الطوعية التالية:

- تعليق خطط خفض شراء النفط الخام من إيران بصورة فورية بحيث يستطيع الزبائن الحاليون الاستمرار بمعدل عمليات شراء النفط الخام من إيران. وإعادة مبالغ محددة من عوائد صادرات النفط الإيراني من الخارج إلى إيران. وحول عمليات بيع النفط المذكورة يعلق الاتحاد الأوروبي وأميركا الحظر على التأمين وخدمات الشحن والنقل المرتبطة بها.

- تعليق الحظر الأميركي والاوروبي على الموارد التالية:

- تصدير المنتجات البتروكيمياوية الإيرانية وتعليق حظر الخدمات المرتبطة بها.

- الذهب والمعادن الثمينة وتعليق الحظر على الخدمات المرتبطة بها.

- تعليق الحظر الأميركي على صناعة السيارات وتعليق حظر الخدمات المرتبطة بها.

- إصدار شهادات عرض ونصب قطع غيار الطائرات المدنية الإيرانية والخدمات المرتبطة وإصدار شهادات عمليات الرقابة ذات العلاقة بالأمن والسلامة والإصلاح في إيران وكذلك الخدمات المرتبطة بها.
- تعليق إصدار أي قرارات حظر نووية على إيران من قبل مجلس الأمن.
- تعليق إصدار أي قرارات حظر نووية من قبل الاتحاد الأوروبي.
- تمتنع الحكومة الأميركية عن إصدار أي حظر جديد في أطر الخيارات القانونية لرئيس البلاد والكونغرس.
- سيتم فتح مجرى مالي بهدف تسهيل العمليات التجارية الخاصة بالشؤون الإنسانية لسد الحاجات الإيرانية الداخلية بالاستفادة من عوائد النفط الإيرانية خارج البلاد وتشمل الشؤون التجارية الإنسانية العلاقات التجارية المرتبطة بالمواد الغذائية والزراعية والعقاقير والمعدات الطبية للمرضى في خارج البلاد ويضم هذا المجرى المالي مصارف أجنبية محددة ومصارف إيرانية غير مشمولة بالحظر سيتم تحديدها أثناء عملية إنشاء هذه القناة المالية.

➢ ويضم المجرى المذكور الموارد التالية:

- عمليات نقل الأموال المرتبطة بالتزامات إيران المالية إزاء الأمم المتحدة.
- الدفوعات المالية المباشرة الخاصة بالطلبة الجامعيين في خارج البلاد لمدة 6 أشهر حسب المبالغ المتفق عليها.
- رفع سقف حصول على تراخيص الاتحاد الأوروبي حول عمليات التبادل المالي في الشؤون التجارية إلى المبلغ المتفق عليه.

03- مخطط يوضح التبادل التجاري بين السعودية والولايات المتحدة خلال الفترة من 2007- 2016، بالمليار ريال سعودي.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء بالسعودية.

04- مخطط يوضح قيمة الصادرات السعودية إلى الولايات المتحدة خلال الفترة من 2007- 2016، بالمليار ريال سعودي.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء بالسعودية.

05- مخطط يوضح قيمة الواردات السعودية من الولايات المتحدة خلال الفترة من 2007- 2016، بالمليار ريال سعودي.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء بالسعودية.

06- النص الكامل لقانون "جاستا".

مشروع القانون المصادق عليه

من مجلس الشيوخ في الكونجرس رقم ١٤٤ الفقرة ٢

نص مشروع القانون رقم S. 2040

قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب

صـــدر هذا القانون من مجلس الشـــيوخ ومجلس النواب بالولايات المتحدة الأمريكية أثناء انعقاد جلسة الكونجرس التي خصصت له.

المادة (١) - العنوان المختصر:

يمكن وصف هذا القانون أو تسميته بـ «قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب».

المادة (٢) - الخلاصة والغرض:

أ- الخلاصة: خلص الكونجرس إلى ما يلي:

١) إن الإرهاب الدولي يمثل مشكلة خطيرة ومدمرة تهدد المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية.

٢) إن الإرهاب الدولي يؤثر ســـلبا على حركة التجارة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة، لأنه يلحق الضرر بالتجارة الدولية، وينسف استقرار السوق، ويضيق على ســـفر المواطنين الأمريكيين إلى خارج البلاد، وعلى قدوم الزائرين الأجانب إلى الولايات المتحدة.

٣) بعض المنظمات الإرهابية الأجنبية تنشط من خلال أفراد أو مجموعات تابعة لها في جميع مبالغ مالية ضـــخمة خارج الولايات المتحدة وتوظيفها لاســـتهداف الولايات المتحدة.

٤) من الضـــروري معرفة الأســـباب الموضـــوعية وأبعاد المســـؤولية القانونية حول الأفعال التي تحض على تقديم المســـاعدة وتدعو للتحريض والتآمر تحت الفصـــل (١١٣ ب) من الباب (١٨) من القانون الأمريكي.

٥) اتخاذ القرار الصـــادر من محكمة الاســـتئناف الأمريكية بمقاطعة كولومبيا بشـــأن قضية هالبرستام ضد ويلش ٧٠٥ F. 2d 472 (D.C. Cir. 1983)، والتي عرفت

على نطاق واسع بالقضية الرئيسية للتحريض والتآمر وما انطوت عليه من مسؤولية مدنية فيدرالية، خاصـــة بعد تأييد القرار من قبل المحكمة العليا الأمريكية، كإطار قانوني يتم بموجبه تحديد نطاق تلك المســـؤولية وفقا (١١٣ ب) (١٨) من القانون الأمريكي.

٦) الأشخاص أو الجهات أو الدول التي تساهم بقصد أو نتيجة مشاركة في تقديم دعم أو موارد أو جوهرية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر لأشخاص أو منظمات تشكل خطرا داهما وارتكاب أعمال إرهابية تهدد سلامة مواطني الولايات المتحدة أو أمنها القومي أو سياستها الخارجية أو اقتصادها، والتي تستهدف بالضرورة الولايات المتحدة، والتي يتوقع بشـــكل معقول جلبها للمثول أمام المحاكم الأمريكية للرد على أسئلة حول تلك الأنشطة.

٧) لدى الولايات المتحدة مصـــلحة حقيقية في توفير الأشـــخاص والجهات التي تتعرض للإصـــابة جراء لهجمات إرهابية داخل الولايات المتحدة حق المثول أمام النظام القضائي من أجل رفع قضايا مدنية ضد أولئك الأشخاص أو الجهات أو الدول التي قامت أو نتيجة مشـاركة بتقديم دعم أو موارد جوهرية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر إلى أشخاص أو منظمات تعتبر مسئولة عن الإصابات التي لحقت بهم.

ب - الغرض: الغرض من هذا القانون هو:

توفير أوسـع نطاق ممكن للمتقاضـين المدنيين تمشـيا مع دسـتور الولايات المتحدة للحصـــول على تعويض من الأشـــخاص والجهات والدول الأجنبية حيثما تمت تصرفاتها وأينما كانت والتي قامت بتقديم دعم جوهري سواء بشكل مباشر أو غير مباشر إلى منظمات أجنبية أو أشخاص ضالعين في أنشطة إرهابية ضد الولايات المتحدة.

المادة (٣) -مســـؤولية الدول الأجنبية عن الإرهاب الدولي الممارس ضـــد الولايات المتحدة:

أ- بشـــكل عام: فقد تم تعديل الفصـــل (٩٧) من الباب (٢٨) من القانون الأمريكي وذلك بإضافة النص التالي بعد الفصل ١٦٠٥A:

«B١٦٠٥ - مسؤولية الدول الأجنبية عن الإرهاب الدولي الممارس ضد الولايات المتحدة

(أ) التعريف: في هذه المادة يعني تعبير «الإرهاب الدولي» ما يلي:

١) المعنى المذكور في المادة (٢٣٣١) من الباب (١٨) من القانون الأمريكي، و

٢) لا يشمل أي فعل من أفعال الحرب (حسبما هي معرفة في تلك المادة).

(ب) مسؤولية الدول الأجنبية

- لن تكون هنالك دولة أجنبية محصنة أمام السلطة القضائية للمحاكم الأمريكية في أي قضية يتم فيها المطالبة بتعويضات مالية من دولة أجنبية نظير إصابات مادية تلحق بأفراد أو ممتلكات أو نتيجة لحالات وفاة تحدث في الولايات المتحدة وتنجم عن:

١) فعل من أفعال الإرهاب الدولي يتم في الولايات المتحدة.

٢) عمليات تقصيرية أو أفعال تصدر من الدولة الأجنبية أو من أي مسؤول أو موظف أو وكيل بتلك الدولة أثناء فترة توليه منصبه أو وظيفته أو وكالته بصرف النظر عما اذا كانت العمليات التقصيرية أو أفعال الدولة الأجنبية قد حدثت أم لا.

(ج) المطالبات والدعاوى التي ترفع من قبل المواطنين الأمريكيين

- على الرغم مما تنص عليه المادة ٢٣٣٧ (٢) من الباب (١٨) فيجوز للمواطن الأمريكي تقديم دعاوى ضد دولة أجنبية طبقا للفصل ٢٣٣٣ من ذلك الباب إذا لم تكن الدولة محصنة وفقا للفقرة (ب).

(د) قواعد التفسير

- لا تخضع دولة أجنبية للسلطة القضائية للمحاكم الأمريكية وفقا للفقرة (ب) على أساس الإغفال أو أن الفعل التقصيري أو التصرفات تشكل مجرد إهمال.

ب) التعديلات اللغوية والمطابقة:

١- تم تعديل جدول المواد بالفصل (٩٧) من الباب (٢٨) من القانون الأمريكي وذلك بتضمين النص التالي بعد المادة ١٦٠٥A:

«١٦٠٥B - مسؤولية الدول الأجنبية عن الإرهاب الدولي الممارس ضد الولايات المتحدة».

٢- تم تعديل الفقرة ١٦٠٥(A) (1) (g) من الباب (٢٨) من القانون الأمريكي وذلك بتضمين عبارة «أو المادة ١٦٠٥B(بعد عبارة) باستثناء المادة ١٦٠٥B».

المادة (٤) - المسؤولية عن المساعدة والتحريض في القضايا المدنية المتعلقة بأعمال الإرهاب:

(أ) تم بشكل عام تعديل الفصل ٢٣٣٣ من المادة (١٨) من القانون الأمريكي بإضافة النص التالي في نهايتها:

(د) المسؤولية:

(١) التعريف: في هذه الفقرة تحمل كلمة «شخص» المعنى المحدد في المادة (١) من الباب (١).

(٢) المسؤولية: الفعل الذي يصدر بموجب الفقرة (أ) وتترتب عليه إصابة ناجمة عن فعل من أفعال الإرهاب الدولي ترتكبه أو تخطط له أو تقره منظمة تم تصنيفها كمنظمة إرهابية بموجب المادة ٢١٩ من قانون الهجرة والجنسية (٨ U.S.C. 1189) من التاريخ الذي يتم فيه ارتكاب ذلك الفعل من أفعال الإرهاب الدولي أو التخطيط له أو إقراره، فإن المسؤولية المترتبة على ذلك يمكن تحميلها لأي شخص يساعد أو يحرض ويقوم بتقديم مساعدة جوهرية أو يتآمر مع الشخص الذي يرتكب ذلك الفعل من أفعال الإرهاب الدولي.

ب- التأثير على قانون الحصانة السيادية للدول الأجنبية - يؤثر التعديل الذي تم في هذه المادة على حصانة الدولة الأجنبية تحت أي قانون آخر وذلك حسب تعريف هذا التعبير الوارد بالمادة ١٦٠٣ من الباب (٢٨) بالقانون الأمريكي.

المادة (٥) - وقف الدعاوى لحين انتهاء المفاوضات مع الدولة أو الدول المعنية:

أ- السلطة القضائية الحصرية - تملك المحاكم الأمريكية سلطة قضائية حصرية للبت في أي قضية تخضع بموجبها دولة أجنبية للسلطة القضائية للمحاكم الأمريكية بموجب المادة ١٦٠٥B، من الباب (٢٨) من القانون الأمريكي حسب الإضافة التي تمت وفقا للمادة ٣ (أ) بهذا القانون.

ب - التدخل: يحق للمدعي العام التدخل في أي قضية تخضع بموجبها دولة أجنبية للسلطة القضائية للمحاكم الأمريكية بموجب المادة ١٦٠٥B من الباب (٢٨) بالقانون الأمريكي حسب الإضافة التي تمت وفقا للمادة ٣ (أ) بهذا القانون وذلك بغرض السعي لوقف الدعوى المدنية كليا أو جزئيا.

(١) بشكل عام يحق لمحكمة أمريكية وقف دعوى ضد دولة أجنبية إذا ما شهد وزير الخارجية بأن الولايات المتحدة تشارك في محادثات بنية حسنة مع الدولة الأجنبية المدعى عليها بغية التوصل إلى حلول للدعاوى المرفوعة على الدولة الأجنبية أو على أي جهات أخرى مطلوب إيقاف الدعاوى المرفوعة بشأنها.

(٢) المدة الزمنية:

أ- بشكل عام - إمكانية إيقاف الدعوى بموجب هذه المادة قد تمنح لمدة لا تزيد على ١٨٠ يوما.

ب - التمديد:

(1) بشكل عام - يحق للمدعي العام مطالبة المحكمة بتمديد فترة إيقاف الدعوى لمدة ١٨٠ يوما إضافية.

(2) إعادة الشهادة - توافق المحكمة على منح التمديد المطلوب وفقا للفقرة (1)

أعلاه إذا ما أعاد وزير الخارجية الشهادة بأن الولايات المتحدة تشارك في مناقشات وبنية حسنة مع الدولة الأجنبية المدعى عليها بغية التوصل إلى حلول للدعاوى المرفوعة على الدولة الأجنبية أو على أي جهات أخرى مطلوب إيقاف الدعاوى المرفوعة بشأنها.

المادة (٦) - استقلالية النصوص:

اذا تبين أن أي نص من نصوص هذا القانون أو أي تعديل تم بموجبه أو أي شرط أو أن تطبق أي نص على أي شخص أو حالة، باطل، تظل باقي أحكام هذا القانون والتعديلات التي تتم بموجبه، وكذلك تطبيق النصوص والتعديلات على أي شخص أخر يمر في حالات مغايره أو على حالات أخرى، فلن تتأثر تلك الأحكام الباقية بذلك البطلان.

المادة (٧) - تاريخ السريان:

تسري التعديلات التي تتم بموجب هذا القانون على أي قضية مدنية:

١- لم يبت فيها أو تم البت فيها في أو بعد تاريخ سن هذا القانون.

٢- ناشئة عن ضرر لحق بشخص أو بممتلكات أو بأعمال في أو بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م.

تمت إجازة مشروع القانون من قبل مجلس الشيوخ في ١٧ مايو ٢٠١٦م.

قـــــــــائمـــــــة المـــــــراجـــــــــع

أولاً المراجع باللغة العربية:

أ- الـكُتـب:

1- أحمد رجب (إيمان)، **النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

2- إدريس محمد (السعيد)، **النظام الإقليمي للخليج العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

3- إدريس محمد (السعيد)، **تحليل النظم الإقليمية**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2001.

4- بشارة (مروان)، **أهداف الولايات المتحدة وإستراتيجياتها في العالم العربي**. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

5- جرجس (فواز)، **الشرق الأوسط الجديد: الإحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 2016.

6- جندلي (عبد الناصر)، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.

7- جنغ ليه (وانغ)، **رؤية تحليلية لإضطرابات الشرق الأوسط**. (تر: أمنية عزالدين)، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 2013.

8- جيرنز (ديبورا ج). وآخرون، **الشرق الأوسط (محاولة للفهم)**. (تر: أحمد عبد الحميد أحمد)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003.

9- حتى نايف (يوسف)، **النظرية في العلاقات الدولية**. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

10- الحديثي هاني (إلياس)، **سياسة باكستان الإقليمية 1971-1994**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

11- دان (تيم) وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**. (تر: ديما الخضرا)، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

12- دني (إيمان)، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

13- دورتي (جيمس) وبالستغراف (روبرت)، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. (تر: وليد عبد الحي)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985.

14- الراشدي (أحمد) وحتى (ناصيف)، **الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

15- رزيق (المخادمي) عبد القادر، **الشرق الأوسط الجديد بين الفوضى البناءة وتوازن الرعب**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

16- رزيق المخادمي (عبد القادر)، **مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والأهداف والتداعيات**. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005.

17- سطيحة (محمد)، **الجغرافيا الإقليمية: دراسة مناطق العالم الكبرى**. بيروت: دار النهضة، 1974.

18- سعيد محمد (السيد)، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**. القاهرة: مطابع الشروق، 1992.

19- سلامة (غسان)، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945-دراسة في العلاقات الدولية**. بيروت: دار الريحاني، 1980.

20- شكلاط (ويسام)، **باراك أوباما والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بين ثنائيتي التراجع والإنحسار**. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2017.

21- عبد الحكيم محمد (صبحي) وآخرون، **الوطن العربي أرضه – سكانه – موارده**. القاهرة: مكتبة ألا نجلو المصرية، 1990.

22- العفاس عمر (إبراهيم)، **نظريات التكامل الدولي الإقليمي**. بنغازي: جامعة قار يونس، 2008.

23- علي سالم (أحمد)، **الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية: بين النظريات الواقعية والبنائية**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

24- عودة (جهاد)، **النظام الدولي... إشكالات ونظريات**. مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

25- عودة (جهاد)، **مدخل للتحولات الإستراتيجية في الشرق الأوسط**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016.

26- فاين (توني م)، **النظم القانونية الأمريكية**. القاهرة: الجامعة المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2001.

27- فرج أنور (محمد)، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.

28- الفرجاني (فوزية)، **مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط (2013-2016): دراسة في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة**. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2017.

29- فهمي عبد القادر (محمد)، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010.

30- الكعكي يحي (أحمد)، **الشرق الأوسط وصراع العولمة**. لبنان: دار النهضة العربية، 2002.

31- كوينهولم (بروس د)، **سياسة الولايات المتحدة في منطقة الخليج الفارسي**. (تر: محمد شاكر مشعل)، القاهرة: دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، 1989.

32- محمد مصطفى (كامل)، **التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر**. القاهرة: مركز الأزهر، 1995.

33- مطر (جميل) وهلال (علي الدين)، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980.

34- مطر (جميل) وهلال (علي الدين)، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية.** ط7، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

35- مورغانتو (هانس)، **السياسة بين الأمم.** (تر: خيري حماد)، القاهرة: دار القومية للنشر والطباعة، 1969.

36- مؤلف جماعي، **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة تحليلية للفترة الإنتقالية بين حكم أوباما وترامب.** برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2017.

37- ميرل (مارسيل)، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية.** (تر: حسن نافعة)، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986.

38- ناي (جوزيف)، **مفارقة القوة الأمريكية.** (تر: محمد توفيق البجيرمي)، الرياض: مكتبة العبيكان، 2003.

39- نوفل العكيدي (إيلاف)، **الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وأثرها على العلاقات الروسية الإيرانية.** عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2015.

40- وهب (علي)، **الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط: التآمر الأمريكي-الصهيوني.** ط2، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015.

ب- <u>المقـالات</u>:

1- بشارة (مروان)، "أهداف الولايات المتحدة وإستراتيجياتها في العالم العربي"، <u>مجلة سياسات عربية</u>، العدد الأول، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، مارس 2013.

2- بن بكر الطيار (لؤي)، " تأثير قانون جاستا على مستقبل العلاقات السعودية-الأمريكية"، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2016.

3- بن جبر العُتيبي (عبد الله)، "النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية"، مجلة شؤون إجتماعية، الرياض، العدد 108، شتاء 2010.

4- بن زيان عمر (محمد)، "العلاقة الدولية للمملكة العربية السعودية، المملكة العربية السعودية في مائة عام"، دارة الملك عبد العزيز، المجلد 11، الرياض.

5- تشيبمان (جون)، "رؤية إستراتيجية لضمان أمن الخليج"، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011.

6- جبريل أمجد (أحمد)، "ماذا يحدث في السعودية: السياسة الخارجية بين الإستمرار والتغير"، مركز إدراك للدراسات والإستشارات، أكتوبر 2017.

7- حسين أحمد (قاسم)، "نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع"، مجلة سياسات عربية، العدد 20، ماي 2016.

8- الحفني أحمد (شوقي)، "الأمن القومي: دراسة نظرية في الأصول والمفاهيم"، مجلة المنار، العدد 39-40، مارس-أفريل 1988.

9- خرينكوف (أ)، "المصالح الروسية في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي"، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد 128، 2008.

10- سرور (نبيل)، "الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية"، مجلة الجيش، العدد 96، أفريل 2016.

11- الشكري كمال (سالم)، "مشروع الشرق أوسطية والأمن القومي العربي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012.

12- الشملان أسعد (صالح)، "السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية على المستوى الدولي: العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية"، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية، نوفمبر 2001.

13- عاشور (محمد)، "الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل"، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ماي 2011.

14- عبد الرحيم السيد (حسن)، "قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب (جاستا)"، المجلة الدولية للقانون، معهد البحوث الاجتماعية والإقتصادية المسحية، الدوحة، جانفي 2017.

15- علوي (مصطفى)، "معضلة خروج القوى الكبرى من مناطق التدخل: الولايات المتحدة نموذجاً"، مجلة السياسة الدولية، العدد 190، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، أكتوبر 2012.

16- الغيطاني (إبراهيم) وآخرون، "البحث عن الاستقرار: الإتجاهات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط خلال عام 2014"، ملحق تقرير المستقبل، أبوظبي، العدد6، جانفي 2015.

17- قبلان (مروان)، "الاتفاق النووي الإيراني وموازين القوى الإقليمية"، إسطنبول، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، سبتمبر 2015.

18- قبلان (مروان)، "موازين القوى الإقليمية بعد إنهيار العراق: دراسة في إدارة توزيع القوة وتجلياتها في منطقة الخليج والشرق الأوسط"، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2015.

19- كشك أشرف (محمد)، "الأطراف الإقليمية والدولية في الأزمة السورية"، ورقة مقدمة لندوة الأزمة السورية: "محركات الصراع ودور القوى الإقليمية والدولية"، المنامة، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، 28 ديسمبر 2015.

20- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "الإتفاق النووي الإيراني—المضامين والنتائج والإعتراف المتبادل بالفشل"، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

21- مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، "العلاقات السعودية الأمريكية بعد قانون جاستا"، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، إسطنبول، [د، س، ن].

22- مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، "تداعيات الاتفاق النووي الإيراني على سورية والمنطقة"، إسطنبول، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، سبتمبر 2015.

23- المصري (خالد)، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد2، 2014.

24- مقبل (ريهام)، "عوائق الإنفصال: إشكاليات تأسيس الأكراد لدولة كبرى في الشرق الأوسط، حالة الإقليم"، مجلة السياسة الدولية، العدد 14، فيفري 2015.

25- منير (يوسف)، "الاتفاق النووي مع إيران وآثاره في المنطقة وفي إسرائيل وفلسطين"، مجلة سياسات عربية، العدد 16، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2015.

26- النعيمي أحمد (النوري)، "البنيوية العصرية في العلاقات الدولية"، مجلة العلوم السياسية، العدد 46، بغداد، جامعة بغداد، 2013.

ت- الدراسات الغير منشورة:

1- الكفارنة أحمد (عارف)، "الأردن في النظام الإقليمي العربي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، الجامعة الأردنية، 1993.

2- النورى حامد بن عبد العزيز (محمد)، "أثر القوة في العلاقات الدولية: المتغيرات السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الأوسط: 1945-1990"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والإجتماعية، جامعة الخرطوم، 2006.

3- حجاب (عبد الله)، "السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج (1979-2011)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2012.

4- ربيعي (سامية)، "آليات التحول في النظام الإقليمي –النظام الإقليمي لشرق آسيا-"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.

5- فتحي سليمان أبو مصطفى (سهام)، "الأزمة السورية في ظل التوازنات الإقليمية والدولية: 2011-2013"، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر بغزة، 2015.

6- بوزيدي (عبد الرزاق)، "التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط، دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

7- دندان (عبد القادر)، "الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الإستمرار والتغير 1991-2006"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008.

8- حموتة (فاطمة)، "البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي إتجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011.

9- شاكري (قويدر)، "التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2015.

ث- الروابط الإلكترونية:

1- "العلاقات الاقتصادية السعودية الأمريكية من النفط إلى الشراكة"، متحصل عليه من:
https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/386001 يوم 2018/04/21

2- "أمريكا تعلق بعض مبيعات الأسلحة للسعودية"، متحصل عليه من:
https://arabic.cnn.com/middleeast/2016/12/14/us-halting-some-arms-sales-saudi يوم 2018/05/12

3- "تقرير: إدارة أوباما عرضت على السعودية أسلحة تزيد قيمتها عن 115 مليار دولار"، متحصل عليه من: https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN11D2MS يوم 2018/05/11

4- "حجم التبادل التجاري بين السعودية وأمريكا ينخفض إلى 282.3 مليار ريال"، متحصل عليه من:
https://www.cnbcarabia.com/news/view/1772/%D8%AD%D8%AC%D9%85-

%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%84-- يوم
2018/04/21

5- "سباق التصعيد والتسوية في ليبيا"، موقع الجزيرة المعرفة، 23 أفريل 2014، متحصل عليه من:
http://www.aljazeera.net/knowl-edgegate يوم 2018/03/20

6- "كم بلغت حجم الإستثمارات السعودية الأمريكية في 2016؟"، متحصل عليه من:
http://rotana.net/142-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-
%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%84-%D8%AD%D8%AC%D9%85- يوم
2018/04/21

7- زكريا نور محمد طلحة (أميرة)، "البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على أمن دول الخليج العربي 2005-2016"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، متحصل عليه من: http://democraticac.de/?p=34475 يوم 2018/04/24

8- جبر (إياد)، "مراحل تطور الثورة السورية"، مجلة البيان، العدد 342، مركز البحوث والدراسات، نوفمبر 2015، متحصل عليه من: http://albayan.co.uk/MGZArticle2.aspx?ID=4733 يوم
2018/03/20

9- كلاوسون (باتريك) وهندرسون (سايمون)، "سياسة الطاقة: أمريكا والشرق الأوسط في عصر الوفرة النفطية"، متحصل عليه من:
www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/pdf/energizing-policy-america-and-
the-middle-east-in-an-era-of-//plentiful-oil يوم 2018/03/31

10- غليون (برهان)، "معوقات السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط"، متحصل عليه من:
http://www.mokarabat.com/bg5.htm يوم 2018/04/22

11- زين العابدين (بشير)، "تطور العلاقات الأمريكية- الإيرانية (2002-2015) وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، متحصل عليه من: http://almoslim.net/node/238885 يوم 2014/04/18

12- تقرير: إدارة أوباما عرضت على السعودية أسلحة تزيد قيمتها عن 115 مليار دولار، متحصل عليه من: https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN11D2MS يوم 2018/05/03

13- مصدق (حسن)، "بريطانيا تعيد بناء سياساتها اتجاه الشرق الأوسط"، مركز أنظمة الفكر المعاصر، جامعة السوربون، متحصل عليه من: https://alarab.co.uk/node/65389 يوم 2018/03/27

14- علي (حسين)، "تباينات مصلحية: تأثير العمليات العسكرية ضد الحوثيين على القوى السياسية باليمن"، موقع المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية بالقاهرة، متحصل عليه من: http://www.rcssmideast.org/Article/3248 يوم 2018/03/20

15- العامر (حمد)، "(قانون جاستا) الخيار الأمريكي الصعب للعلاقات السعودية الأمريكية"، مؤسسة الأيام للنشر، العدد 10033، سبتمبر 2016، متحصل عليه من: http://www.alayam.com/Article/courts-article/404220/قانون-جاستا-الخيار-الأمريكي-الصعب-للعلاقات-السعودية-الأمريكية يوم 2018/04/04

16- رفعت (سامح)، "صفقات السلاح السعودية: ما الحقيقي وما الدعائي منها؟"، متحصل عليه من: https://www.ida2at.com/saudi-arms-deals-what-is-real-and-what-is-propaganda/ يوم 2018/05/05

17- بن جديد (سلوى)، "السياسة الفرنسية إتجاه الإرهاب بين إفريقيا والشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، متحصل عليه من: http://www.siyassa.org.eg/News/8747.aspx يوم 2018/04/22

18- متولي السيد (سمية)، "تقييم التوجهات الخارجية الأمريكية تجاه آسيا"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، متحصل عليه من: http://www.siyassa.org.eg/News/12094.aspx يوم 2018/05/02

19- رمزي (سمير)، "التحولات الواقعية للدور البريطاني في الشرق الأوسط بعد بريكست"، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، متحصل عليه من
https://elbadil-pss.org/2017/02/20/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A/: يوم 2018/04/26
20- عوض (شحاته)، "الدور المصري في ليبيا: التحديات والمخاطر"، موقع مركز الجزيرة للدراسات، 8 مارس 2015، متحصل عليه من:
http://studies.aljazeera.net/reports/2015/03/2015389551293257.htm يوم 2018/03/20
21- صحيفة الوطن، "عاصفة الحزم تسقط الحوثيين في 28 يوماً"، صحيفة الوطن، 26 أفريل 2015، متحصل عليه من: http://www.elwatannewes.com/hotfile/details/1017 يوم 2018/03/20
22- صحيفة مال الاقتصادية، "142 مليار حجم التبادل التجاري بين السعودية وأمريكا"، متحصل عليه من: http://www.maaal.com/archives/20170519/91901 يوم 2018/04/21
23- الراشد (عبد الرحمن)، "السعودية: سياسة التسلح"، متحصل عليه من:
https://aawsat.com/home/article/1047826/%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AD%D9%85%D9%86- يوم 2018/04/25

24- حسن (عماد)، "صفقات السلاح السعودية.. إستراتيجية بن سلمان تخترق قيم الغرب"، متحصل عليه من: http://www.dw.com/ar/%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD يوم 2018/05/15

25- القدس العربي، "العلاقات الأمريكية السعودية.. برود في عهد أوباما ودفئ يعود مع ترامب"، متحصل عليه من: http://www.alquds.co.uk/?p=904099 يوم 2018/04/18

26- الخطيب (لينا)، "إستراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية باقية وتتمدد"، سلسلة أوراق كارنيجي للسلام الدولي، متحصل عليه من: http://carnegie-mec.org/2015/06/29/ar-60542/ibk6 يوم 2018/03/20

27- العبيدي (مثنى)، "إختيارات فادحة: الحواضن الطائفية في العراق: تجليات العنف وأزمة المواطنة"، القاهرة، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، ماي 2015، متحصل عليه من: http://www.rcssmideast.org/Article/3416 يوم 2018/03/20

28- صيام (محمد)، "الإقتصاد السعودي – الأمريكي.. مصالح مشتركة على أسس متينة"، متحصل عليه من: https://www.almowaten.net/2016/06/الاقتصاد-السعودي-الأمريكي-مصالح-مشتر/ يوم 2018/04/21

29- المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، "التداعيات غير المقصودة: كيف تتعامل بعض القوى الداخلية والإقليمية مع عملية عاصفة الحزم في اليمن؟"، القاهرة، موقع المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية أفريل 2015، متحصل عليه من: http://www.rcssmideast.org/Article/3288 يوم 2018/03/20

30- المركز الديمقراطي العربي، "العلاقة الأمريكية – الخليجية: إعادة بناء التحالفات ومواجهة التهديدات المحدقة"، المركز الديمقراطي العربي، فيفري 2017، متحصل عليه من: http://democraticac.de/?p=44070 يوم 2018/04/31

31- محمود (مريم)، "ما بعد جاستا، ملامح الأصول والإستثمارات السعودية في الولايات المتحدة"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أكتوبر 2016، متحصل عليه من:

http://futureuae.com/ar/Mainpage/ltem/2028/ما-بعد-جاستا-ملامح-الأصول-والغستثمارات-السعودية-في-الولايات-المتحدة يوم 2018/04/04

32- مخلوف (مريم)، الموسوعة السياسية، متحصل عليه من:

http://political-encyclopedia.org/dictionary يوم 2018/02/20

33- علوي (مصطفى)، "خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية"، متحصل عليه من:

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/135/8769 يوم 2018/03/31

34- لطفي (منال)، "بريطانيا والشرق الأوسط: إرهاق... أم إنعزال؟"، صحيفة الأهرام اليومي، متحصل عليه من: http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/385698.aspx21.35 يوم 2018/03/24

35- عبد الرحمن الهيتي (نوزاد)، "أمريكا ونفط الخليج: النفط ركيزة العلاقات الأمريكية-الخليجية لمدة عشرين سنة قادمة، متحصل عليه من:

http://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4113:2017-06-07-11-37-43&catid=2924&Itemid=172 يوم 2018/04/01

36- شروف (هناء)، "سياسة أمريكا النفطية"، متحصل عليه من: http://ncro.sy/?p=5374 يوم 2018/04/26

37- وكالة الأنباء السعودية، "العلاقات الاقتصادية السعودية الأمريكية"، متحصل عليه من:

http://www.spa.gov.sa/1630281 يوم 2018/04/21

ثانيـاً: المراجع باللغة الإنجليزية:

A- The books:

2- Buzan (Barry), Ole Weaver, **Régions and pawers the structure of international Security**. New York: Cambridge University press, 2003.

3- Buzan (Barry), **The level of analysis problem in international relations** in: Ken Booth and Steve Smith (eds) International relations theory today. Second edition, Pennsylvania: The Pennsylvania state university press, 1997.

4- (A). Decorazia, and (Stemenson), **T.H world politics, study in international relation**. New York: Bomer, 1996.

5-.Dougherty (James E) and.Pfaltsgraff (Robert L), **Contending Theories of International relations, a Comparative Survey**. 2nd Edition, New York: Harpar and Row Publishers, 1981.

6- Maugeri, (Leonardo), **Oil: The Next Revolution**. Harvard: Belfer Center for Science and International Affairs, 2012.

7- Pace (Michelle), **The politics of regional identity: mediterranean**. London and New York: Routledge, 2006.

8- Khalidi (Rachid), **Restricting Empire**. New York: Beacon Press, 2004.

9- **Regional Surverys of the world, the middle East, North Africa and Europe,** 38th edition, London: Publication Limited, 1991.

B- The articles:

1- "The Gulf Security Architecture: Partnership With The Gulf Co – operation Council", Committee On Foreign Relations, United state Senate, June 2012.

2- "The Justice Against Sponsors of Terrorism Act", Public Law N° : 114-222, S.2040-114th Congress.

3- Gantori (Louis) and Spigal (Steven), International Politics, New jersey, Englewood Cliffe, 2006.

4- Ramzani, "Security in the Persian Gulf", Foreign Affairs, V 01. N° 4, Spring 1977.

5- US Energy Information Administration, « Review of Emerging Resources : US Shale Gas and Shale Oil Plays », July 2011.

C- The web links:

1- « Rogozin: Russia Ranks Second in the World on Export Supply of Military Goods», Daily News Light, available on: http://dailynewsslight.ru/?u=11122013868 in: 28/03/2018

2- «Foreign Policy Concept of the Russian Federation», available on: http://archive.mid.ru//Bl.nsf/arh/19DCF61BEFED61134325699C003B5FA3 in: 25/03/2018

3- Ariel Cohen, « How the U.S Should Respond to Russia's Unhelpful Role in the Middle East », available on: http://www.heritage.org/research/reports/2012/03/how-the-us-should-respond-to-russias-unhelpful-role-in-the-middle-east#_ftn19 in: 27/03/2018

4- Farhi Farideh, « The Middle East After the Iran Nuclear Deal », Council on Foreign Relations, available on: http://www.cfr.org/middle-east-and-north-africa/middle-east-after-iran-nuclear-deal/p36963 in: 07/04/2018

5- Marie-France Chatin, "La France a-t-elle encore une politique au Moyen-Orient", available on: http://www.rfi.fr/auteur/marie-france-chatin/ in: 30/03/2018

6- Mario Abou Zeid, "The Emerging Jihadist Threat in Lebanon, Carnegie Middle east center", January 28, 2015 available on: http://carnegie-mec.org/2015/01/28/emerging-jihadist-threat-in-lebanon in: 22/03/2018

7- Mohammed El Oifi, la politique d'Obama au Moyen –Orient (L'Hégémonie Fragilisée), available on: http://www.afri-ct.org/wp-content/uploads/2015/02/597_EL_OIFI AFRI_2010.pdf in: 29/03/2018

8- Peter Katzenstein, Regionalism in comparative perspective, available on: http://arena.uio.no/publications/wp96-1.hml in: 06/04/2018

9- Robert O. Freedman, « Russian Policy toward the Middle East under Yeltsin and Putin, Jerusalem Letter/Viewpoints 461 (Jerusalem Center for Public Affairs, September 2, 2001), available on: http://www.jcpa.org/jl/vp461.htm in: 25/03/2018

10- SENAT, "Le Moyen-Orient l'heure nuclaire –Chapitre Vi- La France Et L'europe Au Moyen-orient", available on: http://www.senat.fr/rapinf.html in: 30/03/2018

11- The historic deal will prevent Iran from acquiring a nuclear weapon, The white house, available on: https://google/ELSu1y in 02/04/2018

فـــهـرس المـــوضوعـــات

- الموضـــوع..... الصفحة
- شكـر وتقديـر
- الإهـــداء

❖ مقدمـــة ..... أ – خ

- الفصـل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة..... 08-42
  - المبحـث الأول: ماهية النظام الإقليمي..... 09-25
    - المطلـب الأول: مفهوم النظام الإقليمي..... 09-14
    - المطلـب الثاني: العلاقة بين النظامين الإقليمي والدولي..... 14-18
    - المطلـب الثالث: النظام الإقليمي كمستوى تحليل في العلاقات الدولية..... 19-25
  - المبحـث الثاني: أهم النظريات المفسرة للتحولات الإقليمية..... 26-41
    - المطلـب الأول: النظرية الواقعية الجديدة..... 26-31
    - المطلـب الثاني: النظرية البنائية..... 31-36
    - المطلـب الثالث: النظرية الوظيفية الجديدة..... 36-41
- الفصـل الثاني: طبيعة التحولات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط 2011-2017..... 43-79
  - المبحـث الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط..... 44-59
    - المطلـب الأول: مفهوم الشرق الأوسط..... 44-49
    - المطلـب الثاني: خصائص منطقة الشرق الأوسط..... 49-55
    - المطلـب الثالث: أهمية منطقة الشرق الأوسط..... 55-59
  - المبحـث الثاني: أهم التحولات في منطقة الشرق الأوسط في فترة 2011-2017..... 60-78
    - المطلـب الأول: الحراك الشعبي في بعض الدول العربية..... 60-66

- المطلــب الثاني: تزايد النفوذ الأجنبي في المنطقة.....66-74
- المطلــب الثالث: الاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى.....74-78
- الفصــل الثالث: العلاقات الأمريكية-السعودية في ظل التحولات الجديدة في منطقة الشرق الأوسط..80-109
  - المبحــث الأول: طبيعة العلاقات الأمريكية- السعودية.....81-94
    - المطلــب الأول: طبيعة العلاقات السياسية الأمريكية- السعودية.....81-86
    - المطلــب الثاني: طبيعة العلاقات الإقتصادية الأمريكية- السعودية.....86-90
    - المطلــب الثالث: طبيعة العلاقات العسكرية الأمريكية- السعودية.....91-94
  - المبحــث الثاني: إنعكاسات التحولات الجديدة في المنطقة على العلاقات الأمريكية- السعودية.....95-108
    - المطلــب الأول: التحول في إستراتيجية الأمن الطاقوي الأمريكي.....95-99
    - المطلــب الثاني: التراجع الأمريكي عن الإلتزام بأمن منطقة الخليج.....99-104
    - المطلــب الثالث: قانون "جاستا" وأثره على العلاقات الأمريكية- السعودية.....104-108
- ❖ الخاتمــة 110-112
- ➢ قائمــة الملاحق 113-124
- ➢ قائمــة المراجــع 125-140
- ➢ فهرس الموضوعات.....141-142

مُلخص:

شهدت منطقة الشرق الأوسط بعد نهاية الحرب الباردة تحولات عديدة على المستوى المشهد السياسي حيثُ فرضت الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها على المنطقة بعد تراجع المد الشيوعي فيها على إثر إنهيار الإتحاد السوفياتي، وعملت الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقود الماضية على بناء نظام إقليمي شرق أوسطي يخدم أجندتها في هذه المنطقة الإستراتيجية بناءاً على عقد تحالفات مع أنظمة موالية لسياستها في المنطقة أو بتدعيم أحزاب أو تيارات في بعض بلدان المنطقة للوصول إلى السلطة لضمان المصالح الأمريكية هناك، ولطالماَ إهتمت الولايات الأمريكية بضمان إستقرار منطقة الشرق الأوسط لضمان تدفق النفط الخليجي للأسواق العالمية، وكذلك لضمان أمن إسرائيل خدمةً لأهدافها ولإستراتيجيتها في المنطقة.

وعلى مر العقود الماضية لعبت العلاقات الأمريكية- السعودية دوراً هاماً في تحقيق الأهداف الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بحُكم توافق مصالح البلدين، فالولايات المتحدة سعت لضمان تدفُق النفط السعودي للأسواق العالمية وضمان إستقرار أسعاره وفق ما يخدم الإقتصاد الأمريكي، بالمُقابل إستفادت السعودية من الحماية الأمريكية ضد أي عُدوان أو خطر خارجي (التهديد العراقي سابقاً، التهديد الإيراني) قد يُهدد وجود وتماسُك النظام السعودي، وعلى هذا الأساس إستمر الدفئ في العلاقات الثُنائية بين البلدين لعدة عقُود.

غير أنَ التحولات العديدة التي عَرفتها منطقة الشرق الأوسط خلال العقد الحالي بالإضافة إلى التحولات الجذرية في سياسة الأمن الطاقوي في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة إنعكست على العلاقات الأمريكية- السعودية بشكل لافت مهدت إلى علاقات جديدة تميزت بالإختلاف في وجهات النظر بينهُما في بعض القضايا الإقليمية، كما صاحبها نوع من التراجع في الإلتزام الأمريكي بضمان أمن وإستقرار المنطقة، بسبب التوجه الجديد للولايات المتحدة نحو منطقة شرق آسيا.

Abstract:

Politically, the Middle East Area witnessed great changes after the cold war in which USA has imposed its power after the withdraw of communism, United states of America worked hard to establish a Middle East local system on the basis alliances with some political parties there or by supporting some parties to reach leadership to protect its interests by assuring safety in the Middle East Area and pouring Saudi-Arabia petrol to international Markets, in addition to the protection of Israel and its existance.

The America- Saudi Arabia relations played a clear role in acheiving both targets since America wanted the cotinuity of Saudi Arabia poring of petrol to the international markets and therefore the stability of its price and Saudi Arabia benefited from America's protection from any external threats (Iraq previously and Iran).

However, the many changes that occured in the Middle East Area and that of the energitic safety policy in America's strategy reflected clearly on their relations, characterized by the difference in views concerning some local affairs in addition to the withraw of American protection to Saudi Arabia because of its new tendency to the East of Asia.